# المكتبة الاقتصادية



# نظريات النمو الاقتصادي

دكتور صلاح الدين نامق



دار المعارف بمصر




تأليف

دكتور صلاح الدين نامق

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
بكلية التجارة — جامعة الأزهر



دار المعارف بمصر

# الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

يعيش ثلاثة أرباع سكان هذا الكوكب فى ثورة اقتصادية عارمة تهدف إلى رفع مستوى معيشتهم وتطوير اقتصادياتهم القومية فى سبيل اللحاق بركب التقدم . ويصعب تفسير مظاهر هذه الثورة بالاشارة إلى عامل واحد فقط وإنما ينبغى الاحاطة بمجموعة متشابكة من العوامل والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية تشترك جميعها فى التأثير على سكان الدول النامية بدرجات مختلفة من القوة أو الضعف .

ولعل أهم هذه العوامل هو ذلك التذمر العميق بين الشعوب النامية نتيجة كراهيتها لوضعها السياسى القديم إبان أن كانت دولا مستعمرة تقاسى من استغلال السيطرة الأجنبية فى المجال الاقتصادى . والتذمر يخلق الثورة والثورة تقتضى المطالبة بتغيير الأوضاع وتحقيق التقدم البنّاء فى جميع القطاعات . كما أن هذه الشعوب أصبحت تؤمن بأن حريتها الحقيقية هى فى تحقيق مستوى من المعيشة لائق بأبنائها وخاصة بعد أن لاحظت الهوة الساحقة بين مستواها الحالى ومستوى الشعوب الصناعية المتقدمة . ومن هنا بدأت تتعجل الطريق إلى هذا الهدف لشعورها بأنها لم تعد تملك الوقت لتضيعه بعد التخلف الطويل قياسا على غيرها من الدول التى قطعت مراحل التقدم .

وقد ازداد الشعور بهذه الأوضاع المجحفة انتشارا نتيجة لتأثير أجهزة الاتصال السلكية المرئية منها وغير المرئية ، فالمواطن العادى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يستمع إلى أجهزة الراديو تحمل إليه أنباء العالم ، كما يرى على شاشة السينما والتليفزيون مقدار ما وصل إليه مستوى المعيشة فى الدول العريقة فى الصناعة والنمو فيقارن بين حاله وما وصل إليه غيره فإذا

الثورة تملك عليه نفسه نزوعا إلى رفع مستوى العيش فى بلاده ومساواة بينه وبين غيره من الشعوب التى حققت التقدم .

ومن هنا أصبح هدف التنمية الاقتصادية فى حد ذاته أمراً يكاد يتفق عليه جميع الشعوب الناشئة ، بل لقد أصبح هذا الهدف محورا للسياسة القومية فى المناطق الآخذة بأسباب النهوض .

ولقد استوجب هذا الوضع السياسى والاقتصادى الجديد من الاقتصاديين المعاصرين الاهتمام بموضوع التنمية والقاء الضوء على المعالم المختلفة التى تكيفه تجاوبا مع الأحداث الخارجية وليقدموا للإنسانية وللايين السكان فى الدول النامية ماهم فى حاجة إليه من دراسات علمية جادة فى هذا الموضوع .

وإذا كان هذا هو الواجب الملح على الاقتصاديين المعاصرين عموما فإن على الاقتصاديين الذين يعيشون فى الدول النامية ويشهدون أحداثها وتجارب التنمية الاقتصادية بها واجب أهم نحو الاهتمام البالغ بموضوع التنمية ومشاكلها . فالموضوع موضوعهم والمشكلة مشكلتهم ، وقد يكونون أقدر من غيرهم على دراسة معالمه وأبعاده .

ومع ذلك فربما لا أكون مخطئيا إذا قلت بأن بحث موضوع النمو الاقتصادى عموما يبلغ حدود علم الاقتصاد المألوف ويتخطاها بسرعة إلى آفاق وعلوم أخرى. فالسرد والدراسة الوافية لنمو اقتصاد دولة ما والجهود التى بذلت فى هذا السبيل يتطلب استعراض تاريخ الدولة الثقافى والاجتماعى والسياسى بأكمله . ولهذا فإن تنظيم مختلف العوامل والعلاقات المتبادلة المتفاعلة التى تؤثر فى التنمية فى صيغة تتعدى مجرد السرد المفكك يتطلب استخدام المعرفة الإنسانية الواسعة فى الكثير من الحقول .

هذا — ولقد آليت على نفسى خدمة لاقتصاديات النمو أن أكتب فى الجوانب المختلفة للموضوع ، يقينا منى أنه أهم الموضوعات التى ينبغى أن تنشغل بها فى هذه الأيام . ولهذا بدأت بأولى هذه الجوانب وهو « نظريات

النمو الاقتصادى ، مستعرضا أهم النظريات الاقتصادية للنمو مبتدئا بالعهد التجارى فى العصور الوسطى ومنهيا بنظريتى النمو المتوازن لنوركسيه والغير متوازن لهيرشمان . وهما النظريتان اللتان لا تزالان بعد تثيران الجدل والنقاش بين الاقتصاديين المعاصرين فى السنوات الستينية من القرن العشرين .

والواقع أن الاهتمام بالتنمية ليس حديث العهد ، فنظريات التنمية تثير الاهتمام منذ زمن طويل بدليل اسهام الاقتصاديين الكلاسيك والماركسيين والاقتصاديين المحدثين فى هذا الحقل ، وهو ما حاولته فى هذا المؤلف مستعرضا أولا النمو الاقتصادى والدول النامية محددا الأبعاد المختلفة لكلا المفهومين شارحا أسباب ومظاهر التخلف. ولعل هذا الفصل من الكتاب هو المقدمة المنطقية لنظريات النمو التى توالت بعد ذلك مبتدئا بالنظرية الكلاسيكية فى عموميتها ومركزا الإهتمام بنظريات آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتس باعتبارهم أئمة الفكر الكلاسيكى القديم . هذا وقد خصصت فصلا طويلا بأكمله لدراسة آراء كارل ماركس فى النمو الاقتصادى باعتباره أول من عالج نظرية النمو فى أطار فكرى اشتراكى متضمنا كل الظواهر الثقافية مركزا اهتماما بالغا بتطور قوى الانتاج المادى الذى ينطلق منه جميع المتغيرات الأخرى التى تؤثر فى النمو .واستعرضت فى شىء من التفصيل كذلك نظرية شومبيتر فى النمو ، وهو الاقتصادى اللامع الذى يرى الروحية العقلية التى تعمل خلال الرأسمالية هى الأساس الأول فى تفسير جميع منجزات النظام من اقتصادية واجتماعية وسياسية.

والواقع أن الدراسة الجادة لنظريات النمو الاقتصادى القديمة منها والحديثة تساعدنا على تفهم الابعاد الحقيقية لمشكلة التنمية . فهذه النظريات هى بحق إسهام ضخم فى موضوع التنمية ، فهى تركز الاهتمام على عدد من العوامل الاقتصادية الحيوية التى تتصل بالتنمية ووسائل رفع مستوى المعيشة فى أى نوع من المجتمعات ، وبهذا تسمح بتفهم عميق لنوع القوى

التى تؤثر فى العوامل المؤدية إلى هذا الهدف. وإذا كانت هناك قوى أخرى أغفلتها إحدى هذه النظريات فليس معنى ذلك أنها غير واردة فى نظرية أخرى لكاتب آخر . ومن هنا فإن دراسة نظريات النمو كوحدة متكاملة أمر على جانب كبير من الأهمية لأنها — أى الدراسة — هى الأساس الذى يشاد فوقه تفسيرات موضوع التنمية المختلف الجوانب بصورة أشمل وأدق . كما أن هذه النظريات لا تجيب على عدد من التساؤلات الاقتصادية فحسب بل هى تشير تساؤلات عديدة ينبغى توجيهها فى مجالات أخرى علمية .

ورجائى أن يسهم هذا المؤلف فى وضع اللبنات الأولى لموضوع التنمية الاقتصادية يتبعه إنشاء الله دراسات لجوانب أخرى من الموضوع ، استكمالا لبحث أهم الدراسات الاقتصادية المعاصرة، واستجابة لأسمى مطالب الاقتصادى فى حياته العلمية. وهو رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية المادية للسواد الأعظم من سكان الدول النامية الذين عاشوا ردحا طويلا من الزمن فى ظل الفقر والتخلف والذين يتطلعون اليوم جادين للتغلب على الفقر والتخلف .

القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ — صلاح الدين نامق

# الفصل الأول

## النمو الاقتصادى والدول النامية

من الأهمية بمكان تحديد مفهوم النمو الاقتصادى وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة فى نظريات النمو الإقتصادى . فماذا نقصد بالنمو الاقتصادى ؟ وما هى الدول النامية ؟ وما خصائصها الاجتماعية المشتركة ؟ وإلى أى مدى تختلف هذه الدول فيما بينها فى التخلف الاقتصادى ثم إلى أى مدى تختلف عن الدول الصناعية المتقدمة ؟

( ١ )

إن مفهوم النمو الاقتصادى لا يزال بعد غير محدد الجوانب . فهناك اتجاه نحو استخدام المصطلحات الآتية كل منها محل الآخر دون ثمة تمييز بينها — النمو الاقتصادى ، التنمية الاقتصادية ، التغيير الطويل المدى . وذلك على الرغم من أننا نكاد نلمس فروقا بسيطه جداً تميزها ، إلا أنه يجوز استخدامها جميعاً كمترادفات .

ومع ذلك فيخيل إلينا أن أى تعاريف معينة لفكرة النمو الاقتصادى مسألة لا غنى عنها عند بدء الدراسة المتعلقة بالنمو الاقتصادى أو بنظريات هذا النمو وحتى يمكن تقبل المفاهيم المختلفة التى أدلى بها أئمة الفكر الاقتصادى إزاء موضوع النمو الاقتصادى عموما .

إن النمو الاقتصادى فى رأى Meier عملية يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى للنظام الاقتصادى السائد خلال فترة زمنية طويلة . وإذا كان

معدل النمو الاقتصادى أكبر من معدل النمو فى الأعداد السكانية فإن دخل الفرد فى المتوسط لا بد وأن يزداد[1] . إن عملية النمو الاقتصادى — فى رأيه — سوف تؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى دون اعتبار إلى مشكلة توزيع المنتج الإضافى من السلع والخدمات .

ومع اتفاقنا التام مع Meier فى هـــذا التعريف إلا أننا نضع لأنفسنا تعريفاً آخر يتفق مع اتجاهات التنمية المعاصرة سواء فى الدول الرأسمالية أم الاشتراكية . فالتنمية — كما أراها — عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية فى نفس الوقت . إنها عملية التغير الثورى الذى بمقتضاه يتحول الاقتصاد القومى من اقتصاد ساكن أو يكاد يكون ساكنا . لا يزيد فيه دخل الفرد فى المتوسط إلى اقتصاد تظهر فيه الزيادة واضحة جلية .

إن عملية النمو الاقتصادى هى التفاعل القوى الذى يحدث فى بيئة معينة فى فترة زمنية معينة متضمناً تغيرات شتى فى البيئة والظروف المحيطة بها ، الإنسان ورأس المال وجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وستؤدى هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة فى الناتج القومى الذى يعتبر فى حد ذاته تغيراً طويل الأمد .

وإذا ركزنا الاهتمام على فكرة زيادة الناتج القومى — وهو ما ينبغى أن نفعله لتحديد مفهوم النمو الاقتصادى — كان لنا أن نتمشى مع ما تجره هذه الفكرة من تغيرات مختلفة لا بد وأن تحدث طالما أن الناتج القومى فى زيادة مستمرة . ويمكن تقسيم هذه التغيرات إلى نوعين : الأول هو ما يصيب عرض عوامل الإنتاج فى الدولة المعنية بشؤون النمو الاقتصادى من تغيرات ، والثانى هو التغير الذى يطرأ على هيكل الطلب المحلى على المنتجات التى يتم إنتاجها[2] .

---

(1) Meier and Baldwin, «Economic Development» p. 2.
(2) Schultz, T.W. «Economic Organization of Agriculture» p. 5.

أما التغيرات التى تطرأ على عرض العوامل الانتاجية فتتضمن .
(١) اكتشاف موارد جديدة للثروة فى المجتمع (٢) زيادة تجميع رؤوس الأموال وزيادتها فى المجتمع (٣) استخدام وسائل إنتاجية جديدة أكثر كفاية (٤) تحسين الكفاية والمهارات الإنتاجية للعامل (٥) تحسين الأجهزة والتنظيمات الإدارية .

وتتضمن التغيرات التى تطرأ على الطلب المحلى (١) التغيرات التى تحدث فى حجم السكان وتكوينهم العمرى (٢) التغيرات التى تحدث بالنسبة لتوزيع الدخل القومى وزيادة الاستهلاك (٣) التغيرات التى تطرأ على أذواق المستهلكين (٤) وزيادة الاتجاهات الاشتراكية فى الدول النامية .

ومن هنا وعلى أساس عرض العوامل الإنتاجية والطلب على السلع المنتجة يمكن تفسير النمو الاقتصادى على أنه عملية اقتصادية يتم بموجبها حدوث تغيرات شتى فى عرض العوامل الإنتاجية فى المجتمع، من رأس مال إلى عمل إلى تنظيم وإدارة إلى ثروات طبيعية وهو — فى الوقت ذاته — عملية تؤدى إلى حدوث زيادات متلاحقة فى الطلب على السلع التى أنتجتها عملية التنمية ذاتها ، وبحيث يسير كل من عرض العوامل الإنتاجية والطلب على السلع المنتجة فى زيادات مستمره متلاحقة .

أن عملية النمو الاقتصادى إذن عملية تفاعلية قائمة بذاتها ومتكاملة . بمعنى أن كل تقدم يطرأ على ناحية من نواحى الاقتصاد القومى هو فى واقع الأمر تقدم يطرأ على نواحى أخرى . وعندئذ يصبح التقدم فى حد ذاته بمثابة العقد المتكامل حباته أو النغمة التى لانشاذ فيها . ومن ثمَّ — وعلى أساس هذه العلاقات المتباينة المتداخلة والمكونة للنغمة الواحدة — يمكن فهم النمو الاقتصادى على أنه عملية تتضمن تغيرات شتى وعميقة تعمل على زيادة الدخل القومى الحقيقى .

والواقع أن دراسة الزيادات التى تطرأ على الدخل القومى الحقيقى هى أقرب وأفضل المقاييس الدالة على النمو الاقتصادى ، ومع ذلك فليس هو المقياس الوحيد الذى يدل على النمو .

أن لفظ الدخل القومى الحقيقى يشير إلى المجموع الكلى للسلع والخدمات المنتجة فى مدة عام على فرض عدم وجود تجارة خاصة تزيد أو تنقص من الناتج القومى فى البلاد ومن هنا فإن مقياس النمو الاقتصادى يتطلب وجود مقياس للسلع والخدمات المنتجة مقومة بالنقود ومع إدخال حساب استهلاك العدد والآلات أثناء عملية الإنتاج . وطالما أن الناتج القومى الإجمالى لا يدخل فى حسابه السلع الإنتاجية ورؤوس الأموال التى تحل بعضها محل الأخرى فإن « صافى الناتج القومى Net National Product » قد يكون هو المقياس الأفضل للدخل . وهو يتضمن السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية المضافة إليها الإضافات الصافية للسلع الإنتاجية .

ومن هنا فإذا قلنا أن دولة ما تمر بتجربة النمو الاقتصادى وإن دخلها القومى فى ارتفاع مستمر خلال فترة زمنية معينة كان معنى ذلك أننا نستخدم لفظ الدخل القومى الحقيقى فى معنى الناتج القومى الصافى مصححا على أساس التغيرات التى تطرأ على الأسعار [1] .

ولكننا نؤكد هنا نقطة على جانب كبير من الأهمية ، فالزيادة الصافية فى الدخل القومى — وهى ما اتفقنا على أنها تعبر عن جانب هام من مفهوم النمو الاقتصادى — هذه الزيادة يجب أن تكون مستمره دون انقطاع . بمعنى أن الزيادة أو التوسع القصير الآجل الذى يطرأ على الاقتصاد القومى نتيجة لدورة تجارية عادية أو لسبب من الأسباب الطارئة لا ينبغى إدخاله ضمن مفهوم النمو الاقتصادى . إذ المهم هو الاتجاه التصاعدى فى الناتج القومى الصافى بين فترات الدورة التجارية، وذلك إذا كان النظام الاقتصادى

(1) S. Kuznets «Measurement of Economic Growth» p. 137.

السائد هو النظام الرأسمالى أما إذا كان النظام يسير على أسس اشتراكية وجب التركيز على زيادة الناتج القومى بين كل خطة اقتصادية رسمتها الدولة والخطة التى تليها.

والاقتصاديون الذين يربطون النمو الاقتصادى بفكرة القضاء على الفقر فى المجتمع لابد لهم أن يستخدموا زيادة دخل الفرد الحقيقى فى المتوسط Per capita income كمقياس يثبتون عن طريقه كيفية مكافحة الفقر والارتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع وهم — فى سبيل إثبات صحة حجتهم يقولون بأن استخدام مبدأ زيادة الدخل القومى عموما للدلالة على أن النمو الاقتصادى لا يعبر عن الحقيقة فقد يزيد الدخل القومى فى دولة ما زيادة متصلة دون أن يطرأ تحسن ملحوظ على مستوى معيشة السكان لأن الزيادة فى إعدادهم فاقت على الزيادة التى طرأت على الدخل القومى ومن هنا فإن التركيز على دخل الفرد فى المتوسط — فى رأى هؤلاء الاقتصاديون أدعى إلى توضيح مفهوم النمو الاقتصادى وهو رأى صحيح فى كل أبعاده ومراميه.

ومع ذلك فمن المتفق عليه أن كلا من الدخل القومى الحقيقى ودخل الفرد فى المتوسط له أهمية كبرى إزاء فكرة النمو الاقتصادى المتصل بالرفاهة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فإذا فرضنا أن ازدياد السلع والخدمات فى المجتمع أفضل من نقصهما — وهو فرض منطقى — فإننا نعتبر الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى شرط أساسى لتحقيق الرفاهة الاقتصادية إلا أن هذا الشرط لا يعتبر كافياً.

فإذا ارتفع دخل الفرد الحقيقى فى المتوسط فقد يؤدى ذلك إلى أن يصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا وليس هذا هو هدف النمو الاقتصادى المتسم بالعدالة الاجتماعية ومن هنا فلا بد أن يصاحب زيادة دخل الفرد فى المتوسط تدخل من جانب الدولة بتشريعات وإجراءات ذات صبغة اشتراكية أو حتى تشريعات إنسانية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل

وما لم يتم هذا التدخل فلا يمكن الحكم بصفة قاطعة ما إذا كانت الرفاهة الاقتصادية قد ازدادت أم لا ومن هنا فإن المعنى الحديث للنمو الاقتصادى يتطلب إدراج مبدأ الرفاهة الاقتصادية ضمن مفهوم الدخل القومى ودخل الفرد فى المتوسط وإدخال مبدأ الرفاهة يتضمن إعادة توزيع الدخل القومى بحيث ينتقص من الدخول الحدية لذوى اليسار وزيادة الدخول الحدية للفقراء وهو المفهوم الذى تأخـــذ به الجهات المسئولة فى الجمهورية العربية المتحدة .

هذا — ويجب أن نتخذ جانب الحيطة إذا ما اعتبرنا الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى فى عمومها مرادفة للنمو الاقتصادى ذو الجانب الاجتماعى العادل ذلك أن تكوين هذا الناتج مسألة هامة فى هذه الحالة فقد يتكون الجزء الأكبر منه من كميات كبيرة من العتاد والسلع الحربية أو ربما تكون من سلع كمالية لا يقدر على شرائها إلا طبقة ضئيلة من المجتمع ، وبالتالى فهى لا تشبع رغبات الأفراد العاديين من الطبقات العاملة الكادحة الذين يكونون فيما بينهم الغالبية الساحقة من الشعب ومن هنا وجب التركيز على السلع المنتجة التى تشبع رغبات أكبر عدد من الأفراد .

إن مفهوم النمو الاقتصادى إذن يتطلب عدم تركيز جل أهتمامنا على زيادة الناتج القومى من السلع والخدمات عموما فحسب وإنما ينبغى أن نضع فى الاعتبار رغبات المستهلكين العاديين والتغيرات التى تطرأ على أذواقهم خلال الفترة الزمنية المحددة فضلا عن تحقيق مطالب واضعى الخطة الاقتصادية إذا ما كان النظام العام فى الدولة يأخذ بنظم التخطيط فى سبيل التنمية [1] .

ولا شك أيضا أن البدء بعملية النمو الاقتصادى والنجاح الذى قد يلازمها لابد وأن يؤدى إلى خلق تغيير جذرى فى النظم والعادات والتقاليد المتبعة

---

(1) Samuelson, «Evaluation of Real National Income» Oxford Econ. Papers (Jan. 1950).
Pigou «Real Income and Econ. Welfare» (Feb. 1951).

فى الدول النامية . وقد يكون لهذا التغيير اعباؤه وتكاليفه على الجماهير الشعبية عموما وعلى الفلاحين خاصة . وإنتقال العامل الزراعى إلى العمل فى المدينة حيث الصناعة والتنظيم الصناعى الدقيق ليس بالأمر اليسير على نفسيته فقد تتغير العلاقات العائلية التى كانت تكيف العمل فى الريف إلى علاقات غير شخصية فى المصنع الكبير وفى المدينة المترامية الأطراف . ومن هنا فسيرتبط بسير الحياة نفسها التى تعوّد عليها الفلاح والتى ألفها منذ أجيال بعيدة [١] .

ومن هذا يتبين أن التحليل الاقتصادى السليم لمفهوم النمو الاقتصادى يأخذ فى الاعتبار الزيادة التى تطرأ على الدخل القومى الحقيقى والتغيرات الخاصة التى تصاحب هذه الزيادة . ولكن على الرغم من أن الزيادة فى الناتج عن الفرد الواحد مسألة لها أهميتها فى النمو الاقتصادى إلا أننا لا نستطيع أن نسوى بينها وبين الزيادة فى الرفاهة الاقتصادية أو الرفاهة الاجتماعية دون أن نأخذ فى الاعتبار مسائل أخرى متصلة بالنواحى الصحية والاجتماعية . ولكى نحدد المعدل الأمثل للنمو الاقتصادى يجب ان نضيف إلى هذا كله إعادة توزيع الدخل القومى بحيث لا تتركز الزيادة فى هذا الدخل فى يد فئة من المواطنين دون غيرهم على أعتبار أن الفوائد التى سوف تعود على المجتمع من جراء عملية النمو يجب أن يستفيد بها أكبر عدد ممكن من المواطنين ، بل يجب أن يستفيد بها الشعب بأسره . وأخيراً فإن مفهوم النمو الاقتصادى يتضمن بعض الأراء السياسية والاجتماعية ذات الشأن . فقد يصاحب هذا النمو زيادة أو نقص فى الحرية السياسية أو فى نوع التخطيط السائد أو فى منح المرأة المزيد من الحريات طالما أنها تشارك مشاركة جدية فى تحمل مسئوليات النشاط الاقتصادى فى البلاد [٢] .

---

(١) لهذه الأسباب ولغيرها من مظاهر عدم الارتياح التى ترتبط مع النمو الاقتصادى
راجع E. H. Phelps Brown «Economic Growth and Human Welfare» ch : II.

(2) Hoselitz, B. «Sociological Aspect of Economic Growth» The Free Press of Glencoe, p. 45.

وإذا كان هذا هو المفهوم الاقتصادى للنمو الاقتصادى بأبعاده المختلفة فما هى الدول النامية وما الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة لهذه الدول ؟ وإلى أى مدى تختلف درجة تعمق هذه الخصائص فى المقومات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

( ٢ )

حاول خبراء هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ وضع تعريف محدد قاطع للدول النامية فقالوا حينذاك بأنه من العسير الاتفاق على هذا التعريف. إلا أنهم استخدموا فكرة دخل الفرد فى المتوسط — التى ألمحنا إليها فى سطور سابقة — على أنها خير مؤشر للدلالة على الدول النامية. فانخفاض هذا الدخل عن نظيره فى الولايات المتحدة أو كندا أو الاتحاد السوفيتى أو غير ذلك من الدول المتقدمة اقتصاديا يدمغ الدولة بالفقر النسبى وارتفاعه إلى ما يقرب من مستوى دخل الفرد فى المتوسط فى الدول المتقدمة يقرب تلك الدولة من مستوى الدول المتقدمة وبالتالى يبعدها عـــن الانضمام إلى صفوف الدول النامية.

إلا أن الاعتماد الكلى على هذه الوسيلة فى التعرف على الدول النامية ـ أو بمعنى أصح فى التفرقة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية لن يأتى بنتائج صحيحة. وإنما هى وسيلة تتسم بالعمومية ليس إلا . ذلك أن قياس دخل الفرد فى المتوسط فى كثير من الدول النامية ذات التقاليد القديمة مسألة فى غاية من الصعوبة وعلى فرض أن قياس هذا المتغير قد تم فعلا فإنه غالبا ما يشوبه اخطاء لا يستهان بها ، فاغلب العائلات فى الدول النامية الفقيرة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تقوم بنفسها بخدمات فى المنزل . وهى خدمات لا يدفع عنها أجر نقدى بالطبع ، وبالتالى لا تحسب ضمن حسابات الدخل القومى ، فالطبخ وحياكة ملابس الأسرة وصنع الخبز وما إلى ذلك خدمات منزلية تقوم بها ربة البيت دون مقابل بينما نفس هذه الخدمات يدفع عنها أجر فى الدول الصناعية المتقدمة وبالتالى تدخل ضمن

حسابات الدخل القومى . ومن هنا تحدث الأخطاء عند المقارنة بين دخل الفرد فى المتوسط فى الدول النامية والدول المتقدمة الأمر الذى يجعل الصورة العامة للدول النامية مهتزة غير واضحة .

وثمة نقاط اخرى تجعل مقياس هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ غير ذى موضوع الآن وهو أن كثير من الدول النامية وخاصة الدول الافريقية المختلفة تتضمن فى الغالب مجتمعات فردية ذات إكتفاء ذاتى . ومن ثمّ فإذا فرض وحسب دخل الفرد فى المتوسط ـ وهو ما أشك فى حدوثه ـ فسيكون الحساب خاطئا الى أبعد الحدود . اذ المقصود عقلا الا تحسب كثير من بنود الدخل القومى كتكاليف نقل السلع وتوزيعها والخدمات اللازمة لها كما هو الحال فى الدولة الصناعية المتقدمة طالما ان هذه الدول المتخلفة تعيش أقرب مايكون الى الاكتفاء الذاتى فتستهلك كل ماتنتجه أراضيها دون ثمة مبادلات أو تجارة . أضف الى ذلك أن حاجة بعض الدول النامية فى المناطق الحارة للتدفئة والملابس الصوفية الثقيلة أقل من حاجة الدوله الغنية التى تنفق الكثير على هذه البنود لأنها ـ من الوجهة الجغرافية ـ تتركز فى مناطق باردة أو معتدلة نسبيا . ومن هنا فما تنفقه الدول الغنية على هذه البنود توفره كثير من الدول النامية بحكم موقعها الأمر الذى يجعل المقارنة الحسابية ضعيفة الأهمية . ومن هنا فإن تحويل الدخول القومية عن الفرد الواحد إلى عملة موحدة وعلى أساس معدلات الصرف السائدة كثيرا ما يعمل على اظهار الفروق اكبر مما هى عليه فعلا فما يوازى بضع دولات امريكية من عملات دول نامية قد يشترى الكثير من السلع الأساسية اللازمة لمستوى معقول من المعيشة فى هذه الدول [١] .

---

(١) لإثبات أن الدخل الفردى فى المتوسط ليس هو الدليل الوحيد للتخلف يمكننا أن نقارن دخل الفرد فى اليابان بدخله فى الملايو مثلا إن اليابان ذات دخل فردى فى المتوسط أقل من الملايو ومع ذلك فهى تتمتع بمستوى أفضل من المنازل ومستويات عالية من التعليم وفرص العمل . كما أن مستوى الدخل الفردى فى فنزويلا أعلا من أى مستوى آخر فى دول أمريكا اللاتينية إلا أن توزيع الدخل هناك سىء للغاية . ولذلك ينتشر دائرة الفقر والعوز بين جموع السكان انتشاراً ملحوظاً .

وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة بخبرائها الفنين قد فشلت سنة ١٩٥١ فى وضع تعريف محدد قاطع للدول النامية ، فقد عمد أحد هؤلاء الخبراء سنة ١٩٦٠وهو الدكتور P. Hoffman الى رسم صورة ناطقة صريحة للدول النامية أغنتنا نحن الاقتصاديون المعاصرون — الى حد ما — عن الدخول فى مناقشات علمية جادة للإتفاق على المفهوم الاقتصادى لهذه الدول .

ان الدول النامية ـ فى رأى هوفمان ـ هى «الدولة التى تتميز بالفقر على وجه العموم حيث يعيش السواد الأعظم من السكان فى مستوى يقرب من الكفاف . انها الدولة التى ينقصها المصانع التى تمتلكها هى أو مواطنوها وهى الدولة التى ليست لديها مايكفى مواطنيها من منشآت لتوليد الطاقة المحركة أو الطاقة الكهربائية على وجه الخصوص . والدولة النامية قلما يتوافر بها الطرق والكبارى العصرية الكافية واللازمة لتسهيل المواصلات بين ارجائها ، وقلما يتناسب عدد مستشفياتها ومدارسها مع عدد المواطنين ، وهم فى الغالب الأعم اميون لايعرفون الكتابة والقراءة . والدولة النامية على الرغم من فقر الغالبية الساحقة من سكانها إلا انها تتضمن فئات قليلة من المواطنين استحوذوا على ثروات هائلة ، وهم فى هذا المظهر يشبهون الجزر الصغيرة فى محيط مترامى الاطراف ومن المظاهر الاقتصادية الرئيسية للدولة النامية تركز صادراتها فى مادة المواد الاولية دون السلع المصنوعة وغالبا ما يمتلك الاجانب هذه المواد الأولية من حيث زراعتها أو استخراجها من باطن الأرض [١] »

وتعليقنا على تعريف هوفمان السابق هو أنه يتسم بالعمومية والبساطة دون الدخول فى التفاصيل الاقتصادية العلمية . ومن ثمّ فهو لايخدم أغراض التحليل .

---

(1) Paul Hoffman, «One Hundred Countries — One and One Quarter Billion People,» Washington. D C : Committee for International Economic Growth 1960. p. 14.

ومع ذلك ، وبدون خدمة أغراض التحليل كذلك ، يرى البروفسور K. Galbrath الدول كلها وكأنها مسجلة على شريط يبدأ بالدول التى قادت طريق التنمية منذ زمن بعيد واستطاعت ان تحقق انجازات كثيرة فى هذا الطريق وينتهى بالدول التى لازالت بعد تخطو فى سبيل النمو والتى لاشك ستجد صعوبات لا يستهان بها كلما سارت قدما فى هذا الطريق[١]. ومعنى ذلك أن الدول المتأخرة فى مضمار النمو تواجه دائما بالمقارنات بما حققته الولايات المتحدة أو روسيا السوفيتية من منجزات ومقارنات بالقوى الإنتاجية للدول الصناعية المتقدمة وبالمستوى المعيشى الرفيع الذى حققته جماهير الشعوب المتقدمة .

وتصورنا — مع جالبرث — لدول العالم كلة لا على أنها مقسمة إلى دول متقدمة وأخرى نامية ، وإنما على أساس أنها معلقة على شريط يمثل مراحل مختلفة للنمو — هو فى واقع الأمر تصور أساسى إذا كان لنا أن ننظر إلى مشكلة المساعدات الاقتصادية نظرة فاحصة . إن تخيل النمو الاقتصادى على هذه الصورة يمنعنا من تخصيص فئة معينة من الدول لأن تكون المانحة المساعدات إلى فئة أخرى من الدول تتقبل هذه المساعدات فيه ولا شك شىء غير قليل من الاجحاف والضغط على الكرامة. فالوضع الصحيح للمشكلة بناءاً على رأى جالبرث — الذى نتفق معه تماما ، أن كل دولة مسجلة على شريط التقدم يمكنها أن تمنح شيئاً إلى الدول التى تجىء بعدها . وهى — فى الوقت ذاته — تستطيع أن تكسب شيئاً من الدول التى سبقتها . ومن ثمَّ يصبح مبدأ المساعدات الاقتصادية وكأنه مشروع تعاونى تفيد منه جميع الأطراف ، وهى حالة ترضى كبرياء الدول النامية ولا ترضى الناحية العلمية المحايدة البعيدة عن طابع الدبلوماسية الذى اتصف به البروفسور جالبرث[٢] .

---

(1) Galbrath, K. «Economic Development» chapter 5.

(٢) شغل البروفسور جالبرث عدة وظائف دبلوماسية بعد أن كان أستاذاً للاقتصاد بجامعة هارفارد وآخر هذه الوظائف هى سفير الولايات المتحدة فى الهند .

وأخيراً — فيجب أن نشير إلى أن الرأى السائد خلال السنوات الخمس الماضية يكاد ينعقد على تقسيم الدول النامية ذاتها إلى فئات أو درجات حسب مستوى النمو الاقتصادى الذى حققته والآمال المعقودة لتحقيق المزيد منه[1] .

يقسم Higgins الدول النامية إلى أربعة فئات — الأولى تضم الدول ذات الدخل الفردى المتوسط المنخفض ولكن موارد الثروة بها غير مستغلة بعد — وهى دائبة على بذل الجهود فى سبيل استغلال هذه الموارد لزيادة دخل الفرد فى المتوسط ، وهى دول بدأت الصناعة القومية بها تأخذ مكانة لائقة وأخذت الزراعة وضعها المميز . ويمكن اعتبار كل من البرازيل والارجنتين وتركيا والجمهورية العربية المتحدة ضمن الفئة الأولى للدول النامية .

هذا — وليست هناك صعوبات بالغة تواجه عمليات تمويل التنمية فى هذه الدول . فهناك كميات لابأس بها من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وهناك العمال المهرة الذين يشاركون فى العملية الإنتاجية جنباً إلى جنب مع المنظمين الاكفاء . ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية لهذه الدول هى وجود بعض اختلافات فى عرض رأس المال، الأمر الذى يعوق الخطة الاقتصادية المرسومة . هذا بالإضافة إلى التزايد المستمر فى الاعداد السكانية ومايتنتج عن هذه المشكلة من وجود فائض فى اليد العاملة التى تطلب العمل .

ثانياً — وهناك دول نامية كبورما وتايلاند والباكستان حيث يقل دخل الفرد فى المتوسط عن مائة دولار فى السنة . ومع ذلك فإن الآمال المعقودة على زيادته ليست كبيرة، نظرا لضعف موارد الثروة القومية فى البلاد

(1) Higgnis, «Economic Development» Norton & Company Inc. New York. p. 21.
See also. Harbison and Charles Myers «Education. Manpower and Economic Development» ch : 4, 5 and 6.

وعدم كفايتها بالنسبة للأعداد الكافية الهائلة . وهنا يجب بذل الجهود المضنية في سبيل مكافحة الطبيعة البشرية والجغرافية للاسراع بزيادة الدخل .

ثالثاً — وهناك دول غنية في مواردها الطبيعية والبشرية وإن كانت تعتبر متخلفة وراكدة حيث لا يظهر على دخل الفرد في المتوسط أى اتجاه صعودى على الرغم من أن العلاج الواضح لزيادة هذا الدخل وهو إيقاف النمو السكانى لا يبدو امكان تحقيقه في المستقبل . إن الزيادة السكانية في الهند في السنوات الأخيرة تبلغ ما يقرب من احد عشر مليوناً في السنة ، وهو رقم كبير يقف حجر عثرة أمام اظهار مجهودات الحكومة لاحداث زيادة مضطردة في دخل الفرد في المتوسط .

رابعاً — وهناك دول فقيرة جداً حيث يقل دخل الفرد في المتوسط عن مائة دولار، ومع ذلك فلا تبدى من جانبها أى مجهود بنّاء للتنمية ورفع مستوى العيش. ولا تزال إلى يومنا هذا تعيش حياة القرون الوسطى . ومن ثم فإن أحوج ما تحتاج إليه هو رسم خطة اقتصادية شاملة تستهدف تطوير المؤسسات القائمة أكثر من استحداث تغيير هيكلى بها .

( ٣ )

يتبين من التحليل السابق أن الدول النامية تختلف فيما بينها في مستويات دخل الفرد في المتوسط وفي درجة التصنيع والمستويات الاجتماعية والثقافية وهكذا . ولكن الشيء المهم في الموضوع أن وجود هذه الاختلافات لا يمنع اطلاقا من وجود مظاهر اقتصادية واجتماعية مشتركة تسود جميع الدول النامية ولكن بشيء غير قليل من الاختلاف في درجة تعمقها في الاقتصاديات القومية لهذه الدول. ويمكن تقسيم الظواهر المشتركة إلى:

١ — درجة ازدحام السكان .

٢ — مدى التخصص السائد في الصادرات .

٣ — مدى درجة الإشراف الحكومى على النشاط الاقتصادى .

١ — درجة ازدحام السكان . إن الغالبية العظمى من الدول النامية مزدحمة بالسكان ، وتعتمد على الزراعة فى تكوين دخولها القومية . إن متوسط مساحة المزرعة للعائلة الواحدة صغير للغاية ، كما أن ناتج الفرد الواحد فى الزراعة ضعيف . إلا أن احتمال زيادته لا بد وأن يكون كبيراً إذا ما قلت الأعداد السكانية فى البلاد ، أى نقصت معدلات المواليد المرتفعة بمقدار الثلث . والأمثلة على ذلك كثيرة — فى الهند والصين وجاوة وبعض دول البحر الكاريبى ، كما يمكن إدماج اليابان ضمن الدول المزدحمة بالسكان إلا أنها فى الوقت ذاته تعتبر دولة صناعية متقدمة .

ولكن هناك - من جهة أخرى - دول نامية أخرى قليلة السكان نسبياً ، إلا أنها تحوى مساحات شاسعة من الأراضى غير المستغلة بعد فى الزراعة . إن زيادة عدد السكان فى هذه الدول سوف يزيد ولا شك من إنتاجية الفرد فى المتوسط . كما تؤدى هذه الزيادة كذلك إلى زيادة إمكانيات التخصص المهنى وتحسن طرق المواصلات فى الدخل وإلى توسيع رقعة السوق المحلى . وينطبق هذا الوضع على دول كثيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا .

وإذا نظرنا إلى الدول النامية عموماً والمزدحمة بالسكان بنوع خاص نجد ارتفاعاً ملحوظاً فى الزيادة الطبيعية للسكان بعد الحرب العالمية الثانية وقد وصلت النسبة المئوية للزيادة الطبيعية فى سكان بعض الدول النامية فى الشرق الأقصى ودول أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٢ ½ ٪ ، بل إن بعض هذه الدول حقق ٣ ٪ وهى نسبة جد عالية إذا قورنت بنسبة الزيادة الطبيعية فى سكان دول غربى أوروبا وهى ٧ر ٪ وانجلترا وهى ٤ر ٪ .

والسبب الأساسى لهذه الزيادة الكبيرة فى عدد سكان الدولة النامية يرجع إلى هبوط معدلات الوفيات بينما ظلت معدلات المواليد على حالها من الارتفاع - حوالى ٤٠ فى الألف فى المتوسط . لقد هبطت معدلات

الوفيات فى الدول النامية نتيجة للتحسينات فى الخدمة الصحية بما فى ذلك إدخال الأدوية الجديدة والحملات الصحية ضد الأمراض الوبائية والمتوطنة وجهود الهيئة الدولية للصحة العالمية W.H.O. التابعة لهيئة الأمم المتحدة. والأمثلة على ذلك كثيرة - فقد هبطت معدلات الوفيات فى سيلان من ٢٠٫٣ فى الألف سنة ١٩٤٦ أى بعد الحرب العالمية مباشرة ألى ١٤٫٣ فى الألف سنة ١٩٤٧ ثم إلى ١٠ فى الألف سنة ١٩٥٢، ومع ذلك فقد ظلت معدلات المواليد على حالها من الارتفاع .

ولقد استمرت جهود الهيئة الصحية العالمية مثمرة واضحة . فقد ثبت من تقريرها السنوى الأخير — ١٩٦٢ — إنها فى صدد نشر برنامج جرىء يهدف إلى القضاء على الأمراض المتوطنة فى المناطق المتخلفة ويعمل على نشر الوعى الصحى بين المواطنين . كما أوضحت كذلك فى مقدمة التقرير السنوى المشار إليه أن الصعوبات التى تواجه تنفيذ هذا البرنامج صعوبات حقيقية كؤودة ، منها عدم توافر العدد الكافى من الفنيين المدربين على الأعمال الصحية وعدم انتشار المبادىء الأولية البسيطة فى الوعى الصحى بين المواطنين . ولكن يحتمل أن تؤدى الزيادة الملحوظة فى الانفاقات على الصحة العامة إلى التغلب على هذه العقبات أو التخفيف من حدتها .

إن استمرار جهود الهيئة الصحية الدولية فى هذا الميدان سوف يؤدى ولا ريب إلى حدوث تخفيض آخر فى معدلات الوفيات فى الدول النامية . هذا — وإذا فرضنا ثبات معدلات المواليد على حالها من الارتفاع فى المستقبل القريب — وهو الفرض المعقول — فإن النتيجة الحتمية هى حدوث زيادة أخرى فى عدد السكان نتيجة الفرق بين معدلات المواليد المرتفعة المحتفظة بهذا الارتفاع ومعدلات الوفيات الآخذة فى الهبوط .

وعلى هذا الأساس قدرت هيئة الأمم المتحدة سكان الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كما يلى :

| القـارة | ١٩٥٨ | ١٩٨٠ تقـدير | الزيادة |
|---|---|---|---|
| آسـيا . . . | ١٥٨٠ | ٢٤٧٠ | ٥٦ ٪ |
| أفريقيا . . . | ٢٢٧ | ٣٣٣ | ٤٧ ٪ |
| أمريكا اللاتينية . . | ١٩٧ | ٣٤٩ | ٧٧ ٪ |
| المجموع . . . | ٢٠٠٤ | ٣١٥٢ | ٥٧ ٪ |

إن زيادة سكان الدول النامية فى السنوات القليلة المقبلة — وهو ما دل عليه الجدول السابق — يعنى وجود نسبة كبيرة من مجموع السكان فى فئات العمر الصغيرة أى أقل من ١٥ سنة . وهو أمر واقع بالفعل فى الدول النامية اليوم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلا أنه سيزداد حدة فى المستقبل وسيتضمن خطورة اقتصادية لا يستهان بها .

لقد دلت الإحصاءات السكانية فى هذه البلاد أن الفئة السكانية من سن سنة إلى ١٥ سنة تكوّن فى مجموعها ما يقرب من ٤٠ ٪ من مجموع السكان ، بينما تكوّن نفس هذه الفئة فى دول غربى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٥ ٪ فقط من مجموع السكان . ولا يخفى أن وجود نسبة كبيرة من سكان الدولة النامية أطفالا يعد بلاشك زيادة فى استنزاف موارد الدولة الإنتاجية ، لأن نسبة كبيرة من الموارد سوف تخصص لإطعام وإسكان وتوفير الملابس لهؤلاء الأطفال مع أن الواجب تخصيص الجزء الأكبر من موارد الدولة الإنتاجية إلى رفع مستوى العيش الإجمالى لملايين الشعب ، وذلك باستخدام هذه الموارد فى إنتاج سلع رأسمالية أساسية قبل استخدامها فى خدمات عامة .

ومن هنا فيحتمل أن تكون مشاكل الدول النامية مركزة تركيزاً واضحاً فى المشاكل الكمية نتيجة للزيادات الكبيرة المتلاحقة فى الأعداد السكانية .

وتعتبر الهند المثال العملي الواضح عن المتاعب والصعاب الاقتصادية التي تواجه الدول المزدحمة بالسكان . إن عدد سكان الهند في الوقت الحاضر يقرب من ٤٠٠ مليون . ويتضمن هذا العدد مايقرب من ١٠ ملايين عامل زراعي لا يملكون شيئاً . ولكن عائلاتهم التي تبلغ حوالي ٢٠ مليون نسمة يشتغلون بالصناعات الريفية الصغيرة . أما عدد العمال المشتغلين في الصناعة بشكل اقتصادي سليم فيبلغ ٣ مليون نسمة فقط . ويتبين من ذلك أن الغالبية العظمى من السكان يعملون في القطاع الزراعي إلا أن الملكيات السائدة لا تزيد عن خمسة أفدنة في المتوسط . وفي هذا المعنى كتبت لجنة التخطيط المركزية في الهند « إن مجال زيادة المساحة المزروعة حالياً في الهند مجال ضيق محدود . وحتى إذا أمكن مضاعفة المساحة المروية عن ٦٧ مليون فدان كما كانت سنة ١٩٥٦ إلى ١٢٠ مليون فدان . فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة الناتج بمقدار ١٧ ٪ فقط[1] » .

إن الهند تعتبر من أشد الدول ازدحاماً بالسكان . ولكن خطورة السكان ستبلغ الدرجة القصوى إذا ما انخفضت معدلات الوفيات مستقبلا بمكافحة الملاريا وغيرها من أمراض المناطق الحارة والمتسببة في الوفاة إلى المستوى الذي حققته دولة كسيلان . وإذا ماظلت معدلات المواليد على مستواها الحالي — وهو ما أظنه حاصل — وفي هذه الحالة فإن السكان سيتضاعفون خلال الثلاثين سنة القادمة[2] .

وفي اعتقادنا أن المجهودات التي تبذل حالياً في الهند لرفع إنتاجية العامل الزراعي سوف تكلل بشيء من النجاح . ولا شك أيضاً أن التصنيع في الهند سيواصل تقدمه المنتظر وعلى الأخص في صناعة الصلب . كما أن

---

(1) Hoover, Coale «Population growth and economic development in low-income countries»; A case study of India's Prospects (Princetion University Press, 1958).

(٢) تقدر لجنة التخطيط المركزية عدد سكان الهند بأزيد من ٤٠٠ مليون نسمة في الوقت الحالي ثم هي تقدر عدد السكان سنه ١٩٧٠ بحوالي ٤٨٠ مليون على أقل تقدير .

سلعاً جديدة سوف تعد للتصدير فى المستقبل القريب . وهذا كله لما يبشر بشيء غير قليل من التقدم . إلا أننا — مع ذلك — يجب أن نتحفظ بالنسبة للنتائج الاقتصادية المرموقة فى الهند[١] . ذلك أن زيادة السكان هناك سوف تتلاحق بسرعة فائقة خلال النصف الثانى من القرن الحالى . فلقد أثبتت بعض الدراسات الديموغرافية عن الهنـــد أن عدد السكان قد يصل إلى ٨٠٠ مليون حوالى سنة ١٩٩٠ ، ومن هنا فستضطر الحكومة — أو بمعنى أصح — اللجنة المركزية العليا للتخطيط أن تنفق الملايين على إطعام هذه الأفواه الجديدة وعلى إسكانها وتوفير مستلزمات المعيشة اللائقة لها قبل أن تفكر فى مجرد رفع مستوى الشعب بأ كمله . الأمر الذى يدعو إلى التشكك فى المستقبل الاقتصادى للهند .

٢ — درجة التخصص فى الصادرات تتشابه الدول النامية فيما بينها فى التخصص فى الصادرات إلا أنها تختلف فى درجة هذا التخصص . فقد تصدر الكويت مثلا كل إنتاجها من المادة الخام بينما لا تصدر الهند إلا ٥ ٪ فقط . ويمكن القول بصفة عامة جداً أن الدول النامية الصغيرة هى التى تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من المادة الخام بينما الدول الكبيرة غير الممعنة فى التخصص بحكم شمولها على مساحات كبيرة تحوى فى واقع الأمر أنواعاً مختلفة من المناخ والتربة . وهى بالتالى — وعلى أساس النظرية التقليدية فى التبادل الدولى — لن تشارك مشاركة فعالة فى تيار التجارة الدولية طالما أن حدودها السياسية تتضمن أنواعاً مختلفة من البيئات الطبيعية وبالتالى أنواعاً مختلفة من المنتجات[٢] .

---

(1) S. H. Patel, «Export Prospects and Economic Growth»; India Economic Journal, Sept. 1959.

(٢) إن كثيراً من الدول النامية لها من المزايا الطبيعية مايسمح لها بتصدير بعض المنتجات الزراعية أو المعدنية والتخصص فى هذا المجال إلى حدود بعيدة . فالصادرات الرئيسية لكل من أندونيسيا والملايو هى المطاط بينما المحصول التصديرى الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة هو القطن ، والسكر فى كوبا والبن فى البرازيل وكولومبيا والكاكاو فى غانا وهكذا وإ نالمن =

وهناك خطورة اقتصادية لا يستهان بها نتيجة اعتماد الدول النامية على محصول تصديري واحد تكوّن على أساسه دخلها القومى . ذلك أن أية هزة اقتصادية تصيب الدول الصناعية الغنية المستوردة لهذا المحصول سوف تؤدى إلى انخفاض الأسعار . وإذا اشتدت الأزمة فقد تتوقف الدولة عن الشراء نهائياً . وفى هذا ولاشك خطورة اقتصادية بالنسبة للدول المصدرة للمحصول النقدى الأساسى. ومن هنا فإن دولا نامية كثيرة بدأت تتخذ لنفسها سياسة أقرب ما تكون إلى الاكتفاء الذاتى وتنوع المنتجات. فأصبحت تنتج لنفسها سلعاً كانت تستوردها فيما مضى كالمنسوجات والسكر والمنتجات الصناعية البسيطة . ومع ذلك فقد ثبت من الإحصاءات العالمية أن حجم التجارة الدولية استمر فى الزيادة حتى اليوم. إذ زاد حجم التجارة الدولية من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ بمقدار ٥٠ ٪.

٣ — درجة الرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى : إن الاتجاه السائد بين الدول النامية غير المنضمة إلى المعسكر الاشتراكى هو وجود رقابة فعّالة من جانب الحكومة على النشاط الاقتصادى. إلا أن درجة هذه الرقابة تختلف من دولة إلى اخرى .

إن مهمة الحكومة التقليدية القديمة وهى الدفاع والأمن والقضاء لم تعد ترضى الدول النامية اليوم . ذلك أن مقتضيات التنمية الاقتصادية استلزمت المزيد من التدخل والرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى . ومن هنا أصبحت حكومات الدول النامية تلعب دوراً بارزاً فى تمويل المشروعات الكبرى كمشروعات الرى والصرف مثلا لتزيد من مساحة الأراضى المنزرعة. كما عمدت بعض الحكومات النامية إلى إقامة المنشآت الصناعية الأساسية

---

= الاستثناء البحت أن تتخصص دولة نامية فى تصدير المنتجات المصنوعة فقط ، إلا أن هونكونج التى تتميز برخص أجور عمالها تصدر اليوم المنسوجات القطنية والمصنوعات البسيطة بما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه فى السنة .

ذات التكاليف الباهظة أو « مفاتيح الصناعة » كصناعة الحديد والصلب ومصانع تكرير البترول والصناعات الكيماوية وما إلى ذلك. وهكذا أصبحت الحكومات فى الدول النامية تمارس الكثير من السلطات الاقتصادية العامة، وتقلص بالتالى حجم النشاط الاقتصادى الذى يقوم به القطاع الخاص .

وتختلف كمية الإنفاق الحكومى على الأغراض الإنفاقية المتعددة من دولة نامية إلى أخرى وذلك فى حدود الإطار الاقتصادى السائد أولا ودرجة الإشراف الحكومى على النشاط الاقتصادى ثانيا . فهناك دول يزداد درجة الإشراف الحكومى سنة بعد أخرى كالجمهورية العربية المتحدة مثلا حيث يملك القطاع العام عدداً كبيراً من المصانع والمؤسسات التى كانت من قبل ملكاً للقطاع الخاص . هذا — بينما دولا نامية أخرى فى أفريقيا وآسيا لاتزال حكوماتها تتمسك بالنظام الرأسمالى . ومن ثمّ قلما تتدخل أو تشرف على أوجه النشاط الاقتصادى إلا من أبعاد واسعة .

وعلى أية حال فإن التشابه فيما تقوم به حكومات الدول النامية من مهام وأعمال اقتصادية أكثر من الاختلاف وإذا كان هناك ثمة اختلاف بين المهام التى تقوم به حكومات الدول النامية ذات النظام الرأسمالى وبين الحكومات التى تحولت تدريجياً إلى النظام الاشتراكى إنما يرجع إلى النظم الإيدولوجية نفسها أكثر مما يرجع إلى طبيعة التدخل الحكومى . إن الاقتصاديات القومية فى الدول الاشتراكية موجهه تماما وتقوم بها الحكومة بينما هى فى النظم الرأسمالية غير موجهة ، ومن ثمّ تمنح المشروع الفردى نشاطه وحريته فى الإدارة والتنظيم . وهى فى النظم الاشتراكية المعتدلة — كما هو الحال فى الجمهورية العربية المتحدة — تأخذ شكلا وسطاً إذ تمارس الحكومة نشاطها الاقتصادى جنباً إلى جنب مع القطاع الفردى الخاص .

# الفصل الثاني

## التجاريون

يبدأ العصر التجاري بنهاية العصور الوسطى أي حوالي سنة ١٥٠٠ ميلادية وينتهي بنهاية القرن السابع عشر وهو المدرسة الاقتصادية التي ينبغي على الدول النامية دراستها دراسة عميقة للاستفادة بتعاليمها في النمو الاقتصادي الذي تتطلع إليه هذه الدول اليوم .

حقاً كانت للتجاريين أخطاء في سياستهم الاقتصادية إلا أن هذه الأخطاء جنباً إلى جنب مع آرائهم الصحيحة يمكن أن تكون ذات أثر بالغ في السياسة الاقتصادية للدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية [1]. فالاتجاهات والسياسيات الاقتصادية التي ترسمها بعض حكومات الدول النامية في القرن العشرين إزاء نموها الاقتصادي لا ينبغي أن تغفل السياسات القديمة التي سارت عليها الدول التجارية في العصر التجاري وإنما يجب أن تستفيد منها أو على الأقل تستفيد مما يصلح للتطبيق من هذه السياسات .

( ١ )

إن المذهب التجاري نظام تطوري طويل الأمد، نشأ على أنقاض إضمحلال النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت إبان العصور الوسطى الأقطاعية . بمعنى إن الكلمة العليا كانت للأمير الاقطاعي والزراعة هي المورد الرئيسي لدخول الأفراد ، أما الصناعة والتجارة فصناعتان ليست لهما أهمية

---

(١) ونحن نتفق مع كينز على أن الخطأ والصواب لهما أثر بالغ في تشكيل المفاهيم الجديدة
«The ideas of economists and political philosphers both when they are right and when they are wrong are more powerful than they commonly understood». M. Keynes,

بالنسبة للنمو الاقتصادى فى البلاد . ولقد حدثت تطورات بالغة الأهمية فى النظام الاقتصادى الذى ساد العصور الوسطى ، فالحروب الصليبية من جهة واكتشاف الدنيا الجديدة من جهة أخرى ومغامرات القراصنة فى البحار كانت جميعها ذات أثر ملموس فى إضعاف سلطة الأمراء الاقطاعيين وخلق طبقة جديدة من التجار المغامرين الأغنياء يناوؤن الإقطاعيين. كما أن عصر النهضة العلمية بآرائه وأفكاره المتحررة قد أضعف من الوازع الدينى لدى الأفراد وأضعف من سلطة الكنيسة ، ومن ثمّ وجدت طبقة التجار الجديدة مثلا عليا جديدة تعتمد على الغنى والثروة على أساس التجارة والصناعة .

ولكننا لا ندعى أن آراء التجاريين فى النمو الاقتصادى قد قامت على أسس علمية قوية بلغت المستوى الذى بلغته المدرسة الكلاسيكية فى منتصف القرن الثامن عشر والتاسع عشر . ذلك أن المذهب التجارى ما هـــو إلا مجموعة من الأفكار الاقتصادية ذات الطابع العلمى ظهرت فى شكل مقالات وكتيبات ألفها تجار وسياسيون ووزراء يهدفون من وراء ذلك لا إلى خدمة العلم ووضع أسس لنظرية اقتصادية جديدة ولكن بحثا وراء امتيازات ومصالح يكسبونها من حكوماتهم .

إن منشأ الفكر التجارى كان دائما ذلك الشتيت من الآراء التى ظهرت فى شكل مراسيم وقوانين حكومية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادى فى المجالين الداخلى والخارجى . ومن هنا وعلى الرغم من طبيعة التشتت التى وردت عن الآراء التجارية فإن الفكر التجارى اتجه نحو هدف واحد وهو إنماء الدولة اقتصادياً وسياسياً .

إن الظروف الاجتماعية والسياسية التى سادت انجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر هى التى خلقت المذهب التجارى لا فى انجلترا فحسب بل فى غيرها من الدول الكبرى فى ذلك الوقت كفرنسا وأسبانيا . فقد رأت هذه الدول وهى فى طور بناء إمبرطورية جديدة إن بناء اقتصادياتها القومية على أساس من الاحتكارات الحكومية المنظمة دعامة قوية للسيطرة

السياسية ، وأن تكامل البناء الصناعي والتجاري هو الأداة الأولى لهذا الهدف. ومن ثمّ وجدت في مذهب التجاريين الذي يدعو إلى حماية الصناعة وتشجيع التجارة والاحتكارات الحكومية خير معين في هذا السبيل .

ولقد كان المظهر الرئيسي في النمو الاقتصادي لدى التجاريون هو إعلاء شأن الدولة اقتصادياً وسياسياً . ومن هنا وجب تسخير أجهزة الدولة لخدمة هذا الغرض لتصبح الدولة صاحبة الكلمة الأولى في الاقتصاد والسياسة ، ومن ثمّ ذات جاه وسلطان . وكانت الفلسفة العامة التي تكمن وراء ذلك أن سعادة ورخاء الأفراد إنما تستمد من رخاء الدولة وقوتها ونفوذها فإذا كانت الدولة غنية ذات شأن في المجالين الداخلي والخارجي فإن الفرد يصبح عندئذ أسعد حالا . وكما أن ثروة الفرد وغناه هي إحدى الطرق التي تحكم على سعادته وعلى كيانه العام كذلك الحال بالنسبة للدولة التي يقاس وجودها وكيانها بما حققته وتحققه من نمو اقتصادي . ومن هنا تركزت أفكار التجاريون في الثروة وماهيتها وكيف تتكون وكيف تنمو .

( ٢ )

أن الآراء الاقتصادية التي سادت إبان العصر التجاري هي في واقع الأمر وليدة التطور التاريخي الكبير الذي ألم بالعالم الغربي أثناء عصر النهضة والإصلاح الديني .

فقد اتسم عصر النهضة بسيادة فلسفات إنسانية مصحوبة بنواحي أخلاقية دينية ومثل عليا كنسية ، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في ذلك العصر قوت من دفعة الانتقال والانحراف عن هذه المبادىء وإحلال مبادىء مادية تجارية محلها .

ولم تكن هذه التغيرات بناء على خطة وضع أسسها جماعة من المفكرين والمدرسين بطريقة منظمة وإنما كانت الظروف التاريخية الكبيرة تعمل على تشكيل المجتمع التجاري الجديد وتوجيه الوجهة العشوائية الجديدة القائمة على

أسس مادية . ولقد أضفت الاختراعات الجديدة نوعاً من العقلية الميكانيكية على الفكر الاجتماعي السائد في ذلك الوقت كاختراع الساعة واكتشاف ميكانيكية سير الدم في الجسم الإنساني التي أدت إلى خلق قوة اقتصادية دافعة وجهت الفكر الاقتصادي إلى دراسة الطبيعة الميكانيكية لسير النقود في الجهاز الاقتصادي [١] .

إلا أن التفكير التجاري لم يتعمق في دراسة المفاهيم الاقتصادية المتصلة بالمنافسة ، المؤثرات التي تؤثر في تحديد السعر على أساس المنافسة الرأسمالية، إذ أن كل ما حققه الفكر التجاري هو تفهم التغيرات والمؤثرات التي تحكم العلاقات الاقتصادية وإن بعض هذه التغيرات ذات أثر أكبر من غيرها وذلك بطريقة سهلة مبسطة تتفق وطبيعة العصر السائد [٢] .

ويعتقد التجاريون أن من الخطأ قبول العالم الإجتماعي والإقتصادي ومشاكله على أنها مشاكل ثابتة لا تتطور . ذلك إن الظروف قابلة للتغير وأن الدولة تستطيع أن تشارك في هذا التطور . كما أن النفس البشرية ذاتها متطورة نتيجة لتطور المثل العليا الكامنة فيها والتي من طبيعتها الحركة والتطور . ولقد رأوا أن الطابع الديني الذي سيطر على الفكر الإنساني في العصور الوسطى لا يتفق وعصرهم ومن ثم ينبغي أن يتغير ليحل محله دافع الرغبة في الكسب والحصول على مزايا شخصية . ومن هنا كانت نظريتهم في النمو الإقتصادي قائمة على ترك الحرية الفردية الإقتصادية لممارسة هذه الرغبات المادية وتطورها ولكن داخل إطار مرسوم من المؤسسات الإقتصادية يتفاعل السلوك الفردي داخله لتحقيق الصالح العام .

---

(1) Viner, «Studies in the Theory of International Trade» New York 1937 p. 37.

(٢) وفي هذا المعنى كتب كينز مايلي :

The Mercantilists often hit upon Maxims of practical wisdom» even when they did not understand their political wisdom. Keynes General Theory» p. 340.

ولقد تحقق التطور إبان عصر النهضة والتقدم الكبير الذى طرأ على التجارة وما تنتج عن ذلك من القضاء على عالم العصور الوسطى . ولذلك ضعفت النزعة الدينية وحلت محلها نزعة دنيوية ودينية فى نفس الوقت . ومن هنا فلم يكن يهم رجال الأعمال الجدد أن يخضعوا تصرفاتهم لسلطة عليا واحدة حتى إذا كانت هذه السلطة لا تعارض أغراضهم وأهدافهم [١] . ومن ثمَّ بدأ رجال الأعمال يظهرون فى المجتمع على أنهم القوة الجديدة التى ستحل محل رجال الدين والأمراء الإقطاعيون . كما ظهرت فى هذا الوقت نظرية سيكولوجية مرتبطة بالظروف والأهداف الجديدة مؤداها أن القوة التى تدفع رجال الأعمال نحو العمل والإنتاج تصل إلى حدها الأقصى عندما يترك لهم الحرية لممارسة نشاطهم الاقتصادى الفردى. إن الأفراد فى العرف التجارى السائد إنما يتصرفون بوحى من الغرائز الشخصية التى تكمن فى نفوسهم أكثر من أن يكون تصرفاتهم بدافع العقل والمنطق . ومن هنا فإذا ترك لهم حرية ممارسة نشاطهم الاقتصادى فإن غريزة الأنانية وحب الذات المسيطرة على النفس البشرية سوف تدفعهم نحو العمل والإنتاج مدفوعين بتحقيق أقصى نفع فردى ممكن [٢]. ولقد انتشر هذا الرأى طوال عهد التجاريين وأدى إلى قبول رأى آخر متصل به مؤداه أن رجال الأعمال إذا ما حققوا المنافع والمزايا الشخصية فإنهم محققون فى الوقت ذاته منفعة للدولة . وليس معنى ذلك أن نظريتهم فى النمو قائمة أولا وأخيراً على حرية رجال الأعمال فى القيام بالنشاط الاقتصادى بعيدين عن تدخل الدولة كما نادت به نظرية « أتركه يعمل أتركه يمر » المعروفة ، إذ أن النظرية التجارية تهدف أولا إلى تحقيق منافع مادية للدولة، ومن ثمَّ وعن طريق هذا الهدف يعطى لرجال الأعمال

(١) لم تنظر السلطات الكنسية إلى المسائل الاقتصادية عموماً والتجارية خصوصاً إلا على أنها تحوى بذور الغش والخداع ، ومن ثمَّ يجب مراقبتها والانصراف عنها .

(٢) ولقد قوى من هذه الفكرة الآثار التى خلفها الفلاسفة والسياسيون قبل العصر التجارى وأثنائه . ومن هذه الأمثال مكيافيلى فى كتابه الأمير الفصول ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ، وكذلك ت. هوبز وفرانسيس باكون .

الحرية فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى . وهو المعنى الذى عبر عنه E. Heckscher كما يلى :

« The use of material interests for purposes of state »[1]

(٣)

من الصعوبة بمكان أن يجزم الباحث بوجود نظرية محدودة المعالم فى القيمة أو التوزيع لدى الفكر التجارى. فلقد عالج هذا الفكر نظرية التوزيع فى أوضاع مختلفة متناثرة لا تكون فى مجموعها رأياً عاما متكاملا إزاء هذه النظرية. كما أن وجهة نظر الفكر التجارى إزاء نظرية القيمة لم تكن واضحة كذلك ، على الرغم من وجود لفظ « المنافسة » فى حد ذاته فى الأدب الفرنسى والإنجليزى والألمانى منذ العصور الوسطى دون أن يعنى التنافس بين المنتجين والمستهلكين لتحديد السعر[٢] . كل ما فى الأمر أن التجار والمنتجين ورجال البنوك وهم يسعون فى سبيل مصالحهم الشخصية كانوا يتجاوبون إيجابياً أو سلبياً مع التغيرات التى تطرأ على الأسعار ، دون أن يكون لهم أثر على هذه الأسعار . ولقد نظر الاقتصاديون التجاريون إلى الصناعة والتجارة على أنهما صناعتان يمكن أن يستغنيان عن المنافسة دون أن يؤثر ذلك فى تقدمها المرموق .

إن السياسة التجارية كانت دائماً فى صف التخفيف من حدة الضرائب والعقوبات التى تفرضها الحكومة على الصناعة ورجال الصناعة ، بل ربما غالت هذه السياسة ومنحت هؤلاء المنتجين إعانات مادية للحد من إرتفاع الأسعار السائدة فى السوق ولتخفيف الأعباء الملقاة على المستهلك ، وبالتالى خلق البيئة الاقتصادية المواتية لنجاح التصنيع فى سبيل التصدير . ومن هنا

(1) E. Heckscher, «Mercantilism» vol II p. 308.
(2) Sec, E. E. Hirchler, «Medieval Economic Competition» Journal of Econ. History XIV 1954. p. 52—58.

فإن أبعاد الربح والخسارة فى أذهان المجتمع التجارى لم تكن تعتمد على مبدأ المنافسة الحرة الذى سيطر على الفكر الكلاسيكى فيما بعد .

( ٤ )

ولقد رفض التجاريون قبول السلم الطبقى الذى كان سائداً إبان العصور الوسطى حيث يقف رجال الذين فى أعلا هذا السلم ويجىء بعدهم النبلاء الأقطاعيين ثم تتوالى بعد ذلك بقية الطبقات . وكان عليهم بعد ذلك أن يقيموا سلماً طبقياً آخر يضعوا فيه التجار — وخاصة التجار الدوليين — فى أعلا منزلة ويليهم رجال الصناعة والمنتجين الناجحين .

وهذا السلم الطبقى الجديد يعكس ، ماعتقدوه من أن التجارة والصناعة يمثلان الطابع الحركى والاستراتيجى فى الاقتصاد القومى . وأن الزراعة مهنة ثانوية تعتمد على كل من الصناعة والتجارة بحيث أن أى تقدم أو تحسن يطرأ على هاتين الصناعتين سوف يؤدى بدوره إلى تقدم فى القطاع الزراعى . واتصالا بهذه الفكرة فإن دخل الفرد فى المتوسط لابد وأن يتغير بتغير المهن والصناعات . فهو فى كل من التجارة والصناعة أعلا منه فى الزراعة ، ومن هنا فإن انتقال الأفراد من مهنة الزراعة إلى التجارة أو الصناعة يزيد من دخولهم الفردية .

ولقد أيد التجاريون مبدأ زيادة السكان لاتصاله بالهيكل المهنى للأفراد ولما سوف ينتج عن الزيادة السكانية من زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وفى هذا إنعاش للزراعة ذات الدخل الفردى المنخفض . هذا — ولم يعرف عن التجاريين اهتمامهم بالزراعة إلا عند هذه النقطة فقط . ذلك أن الفكر التجارى عموما إزاء السياسة الزراعية لم يكن متجانسا ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الصناعية والتجارية . ولكن هذا لا يمنع أن التجاريين نادوا بوجوب العناية بالزراعة باعتبارها مصدرا هاما للمواد الأولية اللازمة للصناعة أولا

فضلا عن أن تقدم الزراعة يخلق البيئة والظروف المواتية لتقدم كل من التجارة والصناعة .

( ٥ )

ويفرد التجاريون أهمية خاصة للعمل . فالعامل هو العنصر الإنتاجى الأول فى العملية الإنتاجية ويجىء بعده فى الترتيب الطبيعية ورأس المال[١] هذا — ولا يذكر الفكر التجارى شيئا عن التنظيم فى العملية الإنتاجية . إذ المعروف أن التنظيم كعامل من عوامل الإنتاج الأربعة لم يأخذ مكانه الطبيعى إلا بعد أن توسعت المشروعات التجارية بعد الثورة الصناعية وإبان المدرسة الكلاسيكية .

وطالما أن العمل هو العنصر الرئيسى فى الإنتاج فإن نمو الانتاج يتوقف على النمو الذى يطرأ على القوة العاملة فى الدولة — أى نمو عدد السكان — كما يتوقف كذلك على إيجاد العمل اللائق لهذه القوة العمالية ، فكأنهم بذلك يربطون عامل العمل بالسكان أولا والقضاء على البطالة ثانيا .

وهناك سببان رئيسيان دفعا الفكر التجارى إلى تأكيد مبدأ إنماء القوة العاملة ككل ، الأول إنه اهتم اهتماماً بالناتج الكلى aggregate output أكثر من اهتمامه بالناتج عن الفرد الواحد مفترضا أن الدولة تكون فى مجموعها منظمة اقتصادية واحدة . والسبب الثانى أن الفكر التجارى لم يلاحظ أى دليل على وجود تحسن فى ناتج الفرد فى المتوسط ، فلقد انتشر الفقر فى العهد التجارى انتشارا ملحوظا لأن الغالبية العظمى من الشعب كانت لا تزال تعتمد على الزراعة كمورد أساسى لمعاشهم .

ويفترض الفكر التجارى أن زيادة القوة العاملة فى المجتمع سوف تؤدى إلى زيادة الناتج الكلى من السلع والخدمات وعند ذلك يزيد دخل

---

(١) على أن الأهمية الكبرى التى يفردها الفكر التجارى للعمل لم تقربه من آراء ماركس التى بنيت بأكملها على أساس العمل .

الفرد فى المتوسط إلا أن القلة من الكتاب التجاريين من يفترض أن الزيادة فى السكان قد ينتج عنها هبوط فى الناتج المتوسط .

ولكن كيف يزيد الناتج الكلى فى المدة القصيرة ؟ يجيب التجاريون على هذا السؤال أن الزيادة فى الناتج الكلى القومى يمكن أن تتحقق أولا بالتغلب على مشكلة البطالة فى المجتمع ، وهى المشكلة التى افترضها أغلب المفكرين التجاريين وثانيا بتهجير أكبر عدد من العمال المدربين إلى البلاد ليكونوا النواة الصناعية الأولى والتى على أكتافها يزيد الناتج الكلى [١].

أما السياسة الاقتصادية الطويلة المدى فتتركز فى زيادة الأعداد السكانية عموما ولذلك يحبذ الفكر التجارى الخطوات الآتية :

١ — الطرق والوسائل التى من شأنها الإقـــلال من معدلات الوفيات .

٢ — الإجراءات والتشريعات المؤدية إلى تخفيض سن الزواج . وتلك التى تؤدى الى زيادة نسبة المتزوجين بين فئات المجتمع .

٣ — الوسائل التى من شأنها منع هجرة المواطنين النافعين الى الخارج وتلك التى تشجع هجرة العمال الفنيين المدربين الى داخل البلاد .

وتراوحت هذه الوسائل من المنح والاعانات المادية من جانب الدولة الى فرض العوائق والعقبات الى توفير البيئة المواتية لزيادة السكان . الا أن السياسة التجارية السكانية لم تكن واضحة المعالم كما هى اليوم ، فكل مايهم الفكر التجارى هو تحقيق زيادة الناتج القومى الكلى بالعمل والإنتاج واستخدام الآلات الجديدة ، وسينتج عن هذه الزيادة زيادة فى العمال المشتغلين بالانتاج وزيادة فى حصيلة الضرائب وزيادة فى قوة ونفوذ الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى . ومعنى هذا أن الفكر التجارى يفترض وجهة نظر تفاؤلية للغاية

---

(١) يرحب التجاريون بالهجرة إلى الداخل فى كافة الظروف والأحوال إلا إذا عارض القسس فى دخول فئة معينة من العمال أو كان لدخول هؤلاء العمال أثر سيء على ميزان المدفوعات.

ازاء النمو الاقتصادى عموما . وهو فى هذا يختلف عن بعض النظريات الكلاسيكية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التى تأخذ وجهة أكثر حرصاً إزاء النمو فتفترض ظهور حالة من الركود الاقتصادى بعد أن يبلغ الاقتصاد القومى أقصى نموه .

على أن الاهتمام الكبير الذى بدا واضحاً عند بعض الكتاب التجاريين بزيادة الأعداد السكانية أوصلهم إلى نتائج جدمعقولة وتنم عن عمق واصالة فى التفكير . فالزيادة السكانية ستؤدى إلى اتساع المدن وتوافر الأيدى العاملة فى الصناعة وسينتج عن ذلك التخصص العمالى وعند ذلك يصبح فى الامكان تطبيق العلم والمعرفة الفنية فى المجال الصناعى وسيؤدى ذلك إلى الهدف النهائى وهو توسيع رقعة السوق[1] .

ولقد كان للتجاريون آراء واضحة إزاء العمال والأجور العمالية، فالعمل هو العامل الإنتاجى الأساسى وعليه أولا يتوقف النمو الاقتصادى فى البلاد. ومن ثم منح التجاريون العامل كل ما ينبغى أن يحصل عليه من كرامة وكيان اجتماعى بعد أن انتقصت هذه الكرامة خلال الفترة التى سبقت العصر التجارى[2] . وقد افترض التجاريون أن تكاليف انتاج السلع وبالتالى أسعارها التى تباع بها فى الخارج إنما تتوقف على الأجور العمالية المدفوعة . ولهذا السبب ولرغبتهم الشديدة فى بيع منتجاتهم فى الخارج بأسعار رخيصة عمدوا إلى تأييد سياسة الأجور العمالية المنخفضة حتى لاتزيد تكاليف انتاج السلعة . وهم فى هذا لايختلفون عن كثير من الاقتصاديين المعاصرين الذين ينادون بتخفيض أجور اليد العاملة إلى

(1) See, C. H. Hull. «The Economic Writings of Sir William Petty». London 1899. See also Hechscher. «Mercantilism» Vol II p. 257—163.

(2) Heckscher Vol II p. 165. ff.

أقل درجة ممكنة فى الدول النامية لإنتاج السلعة بتكاليف رخيصة [١].
إلا أن التجاريون يختلفون عن الفكر الرأسمالى المعاصر فى فروضهم القائلة بأن رغبات ومطالب العمال ثابتة لا تنمو ولا تتغير، ولذلك فإن الأجور المنخفضة ستكون الحافز لهؤلاء العمال على العمل لساعات أطول وخاصة إذا اتجهت أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع [٢]. ولكن هناك فئة قليلة من الكتّاب التجاريين عارضت هذا الرأى، على اعتبار أن مطالب العمال ينبغى ألا تظل ثابتة بل يجب إنماؤها وزيادتها، وأن العامل لابد أن يجد ويجتهد إذا ما كانت أجوره كافية لسد رغباته ومطالبه الجديدة، وإذا شعر بشىء من الرضى والطمأنينة. كما أن الأجور المرتفعة تزيد من الطلب المحلى على السلع المنتجة. إلا أن كتابات التجاريين قد خلت من أية إشارة لما تؤديه الأجور العالية المرتفعة من تحسين فى صحة العمال ومستوى معيشتهم وبالتالى إلى زيادة انتاجهم. وهو الرأى الاقتصادى الحديث الذى يؤمن به جمهرة الاقتصاديين المعاصرين [٣].

والأرض فى العرف التجارى هى العامل الثانى فى الأهمية بعد العمل، وهى مصدر الإنتاج الزراعى ومصدر المواد الأولية اللازمة للصناعة. ولقد أكد التجاريون ضرورة زراعة الأراضى البور كما أكدوا أيضاً ضرورة تحسين استخدام الأراضى الزراعية لزيادة غلة الفدان، كما أكدوا أيضاً أهمية استغلال مصادر الثروة المعدنية الإستغلال الأمثل.

ولقد فرق التجاريون بين رأس المال العامل والثابت إلا أنهم لم يبينوا الدور الذى يقوم به كلا النوعين فى العملية الانتاجية. كما أنهم لم يفرقوا

(1) See, Arthur Lewis «Aspects of Industrialization in the under—developed. Areas».
(2) For Low — wage arguments see Heckscher — Vol II p. 152—168.
(3) Ibid., p. 168.

بين الأشكال المختلفة لرؤوس الأموال وبين النقود . ومن هنا جاءت فكرتهم عن معدل الفائدة غامضة لا وضوح فيها بمعنى أنهم لم يتبينوا ما إذا كانت الفائدة تتوقف على عرض النقود أو على كمية رأس المال المستخدمة ومعدل نموها .

هذا — ولم يعالج الفكر التجارى الدور الذى يقوم به المنظم فى النشاط الاقتصادى كشىء منفصل عن بقية عوامل الإنتاج . إن المنظم — فى رأيهم — عنصر متضامن مع بقية العناصر الإنتاجية الثلاثة العمل والأرض ورأس المال . وهو العامل الديناميكى من عوامل الإنتاج وعلى قدر أعماله ونشاطه يتوقف معدل تصنيع المناطق الزراعية والمتخلفة داخل الدولة . ولكن الفكر التجارى لم يرتفع بالمنظم ليصبح الخالق للربح والمكون لرأس المال ، وهى الوظيفة التى حللها شومبيتر فى السنوات العشرينية من هذا القرن . وقد اتفق التجاريون على وجوب توفير البيئة وللظروف المواتية لإنجاح المنظم بل وعمدوا الى الإكثار من المنظمين ، وسنوا التشريعات التى تمنع المنظمين الناجحين وأبناءهم من الإنتقال الى الطبقات الزراعية أو الإنخراط فى سلك النبلاء حرصاً منهم على أهمية الدور الذى يقوم به المنظم فى العملية الإنتاجية[1] .

(٦)

مما لاشك فيه أن الدور الذى تلعبه النقود عموماً والسياسات النقدية على وجه أخص فى النمو الاقتصادى دور بالغ الأهمية . الا أن التجاريين لم يعطوا أهمية للنقود فى النمو الاقتصادى وخاصة اذا ما قورن ما كان للنقود من أهمية فى القرن الثامن عشر أبان عصر الحرية الاقتصادية وبدء ظهور نظرية كمية النقود .

---

(١) يرى بعض الكتاب التجاريين أن المنظم هو رمز للعصر التجارى كله ، فكما أن الفارس والقسيس كانا رمزين للعصر الوسيط فكذلك المنظم هو الرمز الذى يدل على العصر التجارى .

والفكرة السائدة فى العصر التجارى أن النقود ينبغى أن تتوافر فى الدولة لتحقيق عملية النمو الاقتصادى بمعدل معقول . وبُنى هذا الرأى على الأسباب التالية : أولا — أن النمو الاقتصادى يمكن أن يسير قدماً إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة ، على أساس أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام النقود فى العملية الإنتاجية . وسينخفض هذا السعر إذا زاد المعروض من النقود[1] وثانياً — يجب توافر النقود فى المجتمع حتى لا تحدث ندرة نسبية فى المعروض منها ، وهو ما حدث بالفعل فى هولندة وانجلترا فى ذلك الوقت، ومن هنا وجب مكافحة كل ما من شأنه إحداث هذه الندرة النقدية . وهم إذ يؤكدون ذلك إنما يأخذون فى الاعتبار توافر السيولة النقدية التى تؤدى إلى زيادة الاستثمارات فى المجتمع ، والتى تؤدى بدورها إلى زيادة استخدام العمال وفى ذلك أقلال من البطالة العمالية . وفى اعتقادهم — ثالثاً — أن توافر النقود هو العلاج المضاد للانكماش النقدى الذى يخلق ظروفاً غير مواتية للنمو الاقتصادى . ومن هنا يجب الاهتمام بعدم انخفاض الأسعار فى الداخل باعتبار أن فى ذلك تمهيد للنمو الاقتصادى[2] .

على أن النقد الرئيسى الموجه إلى الفكر التجارى إزاء موضوع النقود أن التجاريين لم يتبينوا بوضوح الظروف التى على أساسها تكون أية زيادة جديدة فى كمية النقود مدعاة إلى رفع الأسعار . فقد ركزوا كل اهتمامهم على أن الزيادة فى النقود ستدعو إلى زيادة العمالة فى المجتمع . ومن هنا كان على الفكر الاقتصادى الحر الذى أعقب الفكر التجارى ان يوضح جميع جوانب نظرية النقود ليعوض الموقف العائم غير المحدد الذى وقفه التجاريون ازاء موضوع النقود[3] .

---

(1) See Heckscher—«Mercantilism» Vol II pp. 198—206.

(٢) إلا أن بعض الكتاب التجاريين عارضوا هذه النقطة الأخيرة على اعتبار أن ارتفاع الأسعار فى الداخل سوف يؤثر على معدل التبادل الدولى ويضعف من الطلب الخارجى على السلع والمنتجات الوطنية ، وخاصة إذا كان الطلب الخارجى مرناً .

(3) See Viner, «Studies... pp. 31—40, 47—48.

( ٧ )

ولقد وجه التجاريون اهتماماً كبيراً بالعلاقات الاقتصادية الدولية على اعتبار أن فى تنظيم هذه العلاقات انماء لقوى الدولة الإنتاجية والوسط والظروف التى ينمو على أساسها الاقتصاد القومى .

ولذلك فإنهم يشجعون التوسع فى النشاط الاقتصادى الخارجى عن طريق إقامة المستعمرات والدخول فى علاقات تجارية مع الدول الأخرى . فالتجارة تعمل على نقل السلع والمنتجات الأولية إلى الداخل ، وبذلك توسع من أحجام الوحدات الصناعية الداخلية وتزيد من الحجم الكلى للقوة العاملة .

ويدخل التجاريون الهجرة ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية . إن الهجرة — فى رأيهم — تزيد من حجم القوة العاملة وتزيد من الكفاية الإنتاجيةوالفن الإنتاجى ، ومن ثمَّ فهى ذات أثر مباشر على النمو الاقتصادى .

ويهتم التجاريون اهتماما بالغا بالميزان التجارى لما له من أثر على النمو الاقتصادى فى البلاد . إن الدولة التى تهدف الى ايجاد الميزان التجارى الموافق a favoreble balance of trade يجب أن تبيع سلعاً وخدمات الى الخارج أكثر مما تشترى . ويغالى بعض المفكرين التجاريين فى هذا الاتجاه فيمنعون منعاً باتاً استيراد الكماليات والسلع المرتفعة الثمن لما فى ذلك من زيادة الأعباء الملقاة على الميزان التجارى . الا أن الرأى العام التجارى ازاء الميزان التجارى الموافق يتطلب زيادة المنتج الكلى فى الدولة ليزيد بذلك عرض السلع والخدمات فى الخارج والداخل معا . وهم اذ يؤكدون زيادة المنتج الكلى يأخذون فى الاعتبار الأثر الذى ينتج عن ذلك من زيادة مصادر الدولة الطبيعية والإنسانية ومن القضاء على البطالة ونقص التشغيل وزيادة استخدام الأرض ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى وتحسين

وسائل الإنتاج . هذا ، ويفترض التجاريون أن الناتج الكلى وحجم الميزان التجارى الموافق يمكن انمائهما فى المدة الطويلة اذا ما زادت الأعداد السكانية والقوة العاملة فى البلاد .

ولقد تغير مفهوم الدور الذى يقوم به الميزان التجارى الموافق تدريجياً بتغير الإجراءات التقدمية العملية والنظرية . كما تغير كذلك بزيادة أهمية الصادرات غير المنظورة . ولقد بدأت الدول الفقيرة استغلال مناجم الذهب والفضة التى يعمل منها النقود الذهبية والفضية ومن ثمّ بدأت تستخدم النقود الورقية كبديل للأولى ، وقد أدى نجاحها فى هذا الاتجاه إلى الإقلال من أهمية الميزان التجارى الموافق الذى اتخذه التجاريون الأولون شعاراً لهم . وإذا أضفنا إلى ذلك أن إنشاء البنوك فى الدول الغربية بدأ فى أوائل القرن التاسع عشر — والبنوك مؤسسات ائتمانية من طبيعتها الإقلال من استخدم النقود الذهبية والفضية فى التداول — وضح لنا كيف تغير مفهوم الميزان التجارى الموافق فى أواخر العهد التجارى .

وثمة مسألة أخرى كان لها نفس الأثر السابق وهى بدء ظهور نظام محكم للديون الدولية وطرق الدفع والائتمان الدولى . وهى إجراءات لم تكن معروفة من قبل . وكان لها الأثر البالغ فى الإقلال من استخدام النقود دولياً طالما وجد نظام المقاصة الدولية وغيره من النظم التى تقلل حق انتقال النقود الذهبية والفضية من دولة إلى أخرى .

إن أغلب الكـتّاب التجاريين أيدوا الإجراءات التى من شأنها تنظيم الملاحة عموماً وزيادة الطلب على خدمات السفن على وجه أخص. وهم فى هذا الإجراء يسيرون فى نفس الخط العريض الذى رسموه لأنفسهم وهو زيادة التصدير ما أمكن والتوسع فى الأسواق الخارجية التى — فى رأيهم — أهم وأجدى فى تقدم تيار النمو الاقتصادى من الأسواق الداخلية . وهنا كان لابد من سن التشريعات والقوانين التى من شأنها تشجيع الصناعات

الداخلية تمهيداً لبناء صرح صناعى كبير ، والقوانين التى تسمح بإعادة تصدير بعض السلع . وتلك التى تمنع تصدير الذهب إلى الخارج .

والتجاريون يعارضون الضرائب والمكوس التى تفرض على المواد الأولية المستوردة من الخارج ، وعلى العكس يحبذون فرض الضرائب على الكماليات والمواد المصنوعة عموماً .

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تحقيق الميزان التجارى الموافق أولا إلا أن الغرض الأهم هو تقدم الصناعات الداخلية وإنمائها . فالصناعة تعمل على تشغيل اليد العاملة الحالية وتوجد المجال للعمل الشريف للأعداد السكانية المتزايدة فى المستقبل . فضلا عن أن تصدير الفائض من المنتجات الصناعية التامة الصنع هو الوضع الطبيعى لما ينبغى أن تكون عليه التجارة الدولية بين الدول الصناعية والمستعمرات . وهى الفكرة التى لا زالت مسيطرة على أذهـــان الاقتصاديين الغربيين إلى عهد قريب .

أن الفلسفة التجارية الإقتصادية كانت ذات طابع حمائى فى عموميته إلا أن السياسة التجارية التى وضع أسسها التجاريون والتى لحمتها الحماية لم تكن تهدف إلى النمو الاقتصادى بطريق مباشر . أن حجة الحماية الجمركية لحماية الصناعات الناشئة التى ظهرت فى أوائل القرن السابع عشر لم تستخدم بشكل صريح فى العصر التجارى إلا من جانب أقلية من المفكرين الاقتصاديين الذين أيدوا الحماية كوسيلة من وسائل تطوير الاقتصاد القومى . كما أن بعض الكتاب التجاريين أيدوا مبدأ تقسيم العمل . وقد تعرف بعضهم على المزايا التى تعود على الإنتاج من جراء تقسيم العمل وهى الفكرة التى اعتمد عليها آدم سميث وركز عليها اهتماما كبيراً . إلا أن التجاريون عموما لم يدخلوا هذا المبدأ على أنه ركن أصيل من أركان نظريتهم لأنهم كانوا يهدفون إلى ما هو أهم — فى نظرهم — من تقسيم العمل وهو البطالة وكيفية القضاء عليها .

وقد وضح إبان العهد التجارى الجانب الاقتصادى لنظرية الاستعمار عموما والاستعمار الإنجليزى على وجه الخصوص . ومؤدى هذه النظرية أن المستعمرات ومعهـــا الدولة الأم ( انجلترا ) تخلق مجتمعة امبراطورية اقتصادية موحدة ذات اكتفاء ذاتى . فكل مستعمرة ينبغى أن تقوم بدور ونشاط اقتصادى يتميز عن عن نشاط غيرها حتى يخلق التكامل الاقتصادى المنشود . كما ينبغى كذلك العمل المتواصل نحو انماء اقتصاديات الدوله الأم بحيث تبقى دائما مصدراً لإنتاج المنتجات التامة الصنع ، ولا بأس من انماء المستعمرات بحيث تبقى مصدراً مضمونا للمواد الأولية كالطباق والسكر والخشب والشاى والكاكاو وتجارة الرقيق .

والمستعمرات كما يراها التجاريون فى القرن السابع عشر هى المرسى الأمين للسفن والتجارة ، وهى المنفذ الرئيسى للزيادة الكبيرة التى تطرأ على عدد السكان فى الدولة الأم ، وخاصة بالنسبة للفئات غير المرغوب فيها من السكان كالمتعطلين والمجرمين [1] . ولا تقتصر وظيفة المستعمرات على ذلك بل هى المورد الرئيسى للمواد الأولية اللازمة للصناعة ، فضلا عن كونها سوق لتصريف السلع التامة الصنع . وهى نفس النظرة الاستعمارية الغاشمة التى لا زالت مسيطرة على عقول بعض الإنجليز الى يومنا هذا .

( ٨ )

ولقد كان التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ضرورة من ضرورات النمو الاقتصادى عند التجاريين . وهم فى هذا الرأى لا يختلفون من حيث المبدأ عن النظريين الآخرين فى عصور لاحقة والذين أعطوا الدولة الدور الأساسى فى توجيه الحياه الاقتصادية وأنمائها .

(1) See L. Knowles, «The Economic Development of the British Overseas Empire» London 2 nd Edit 1928 pp. 67—69.

الا أن درجة هذا التدخل الحكومى قد إختلفت باختلاف الزمان والمكان . فقد زاد تدخل الحكومة فى النشاط الإقتصادى فى فرنسا وأسبانيا لطابع الحكم الديكتاتورى المطلق الذى ساد ابان العصر التجارى بينما قلت درجة هذا التدخل فى انجلترا وايطاليا للضعف النسبى للحكومة المركزية إزاء النفوذ المتزايد للمؤسسات الفردية الحرة التى تزاول بعض أوجه النشاط الإقتصادى .

ولقد تحدد مجال التدخل الحكومى بطبيعة المشاكل الإقتصادى التى واجهت الدولة عموما ثم درجة الشعور الوطنى السائد . ولضغط المصالح الطبقية ، وأثرها فى تكييف النشاط الإقتصادى ، ولأسباب استراتيجية انتظاراً لحرب أو حدوثاً فعلياً للحرب .

وليس غريباً أن تتدخل الدولة فى الشئون الإقتصادية ابان العصر التجارى لأن تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية الكبرى للدولة ما كان ليتم عن طريق الأفراد أو المؤسسات الفردية وحدها ، بل إن هذه الأهداف كانت أكبر من أن تترك للجهود الفردية دون تدخل الدولة واشرافها لتنسيق هذه الجهود فى وحدة مؤتلفة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة .

ومن هنا فإن التجاريين يسمحون للمشروعات الحرة مزاولة نشاطها الإقتصادى حرة ولكن داخل اطار حكومى محدد بقوانين ولوائح تنظم هذا النشاط وتوجهه .

واذا كانت هذه المشروعات الفردية لا تستطيع أن تتجاوب مع هذا الإطار الحكومى المحدد وجب على الدولة أن تحل محلها وتشرف بنفسها على هذا القطاع الذى لا يستطيع القيام بدوره كاملا فى النشاط الاقتصادى . ومعنى هذا — بصورة أخرى — ان الحكومة فى العصر التجارى قد أباحت لنفسها ان تتدخل لتحل محل المشروعات الفردية فى حالات معينة . واذا كانت الظروف مواتية لهذا الاتجاه .

ولم يقتصر التدخل الحكومى فى ادارة المشروعات الفردية التى تقتضى الضرورة أن تقوم الحكومة بدور فعال فى هذا الشأن بل لقد عمدت الحكومة ابان العصر التجارى الى منح الأعانات المادية السخية لبعض المشروعات التى ترى ضرورة ازدهارها ونموها لما لها من علاقة وثيقة بنمو وازدهار مشروعات أخرى . كما تمنح نفس هذه الإعانات الى صناعات التصدير الخارجى لتستطيع كسب معركة التصدير الخارجى وخلق ميزان المدفوعات الموافق [1] .

هذا ولم يكن هناك ما يمنع من تشجيع الدولة لبعض المشروعات التجارية أو الصناعية الى درجة الاحتكار . ذلك أن الاحتكار — فى الرأى التجارى — لاغبار عليه طالما أنه يسهم فى النمو الإقتصادى أولا وطالما أنه تحت الاشراف الكلى أو الجزئى للدولة ثانيا . الا أن الفكر التجارى لم يتعمق فى دراسة المساوىء التى تنجم عن الاحتكار ، فكل ما يهمه فى واقع الأمر هو تحقيق النمو الاقتصادى وكسب الأسواق الخارجية . وفى سبيل هذين الهدفين ينظم الاقتصادى القومى فى الداخل .

ويعزى للتجاريين فضل انشاء المكاتب الحكومية لتشجيع التصدير وتنظيمه وهى المكاتب التى نجحت نجاحا كبيراً فى ذلك الوقت وتطورت بعد ذلك وأصبحت تعرف اليوم باسم الغرف التجارية .

هذه هى الخطوط العريضة لآراء التجاريون فى النمو الاقتصادى ، ومنها يتبين أن هناك بالفعل ما يصلح للتطبيق فى الدول النامية اليوم . إلا أننا نرجىء هذا كله إلى فصول قادمة وبعد استكمال بقية نظريات النمو .

---

(1) See, Heckscher, «Mercantilism» Vol I pp. 3:6.

# الفصل الثالث

## الفكر الكلاسيكى

### ( ١ )

عرض الاقتصاديون الكلاسيكيون مبادىء الإقتصادى السياسى فى عصر ذهبى من التوسع والنمو والازدهار . فقد نمت الثروة القوميةفى الدول الصناعية الغربية ـ وفى انجلترا بالذات ـ خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر محدثة تغيرات عميقة شتى فى طرق ووسائل الإنتاج الصناعى فتحولت الصناعة المنزلية الصغيرة إلى مصانع كبيرة تستخدم الوسائل الفنية والميكانيكية المعقدة التى انبثقت عنها الثورة الصناعية .

وحدث تطور مماثل فى القطاع الزراعى فتحولت بعض نواحى هذا القطاع إلى هيكل اقتصادى أكثر تعقيداً يتضمن حياة المدن بمؤثراتها ومنظماتها المتباينة وشبكتها الجديدة التى نسجت خيوطها البنوك والشركات المساهمة والمصانع وطرق المواصلات وغير ذلك من المنشآت التى ساهمت فى نمو الاقتصاديات القومية فى هذه الدول ، وبخاصة انجلترا التى أصبحت « الورشة الصناعية للعالم » على حد التعبير الانجليزى القديم .

ونتج عن هذه التغيرات المادية تغيرات لا تقل خطراً على الفكر الاقتصادى والحياة الإجتماعية بوجه عام . فظهرت عقليات ذات نزعة تحليلية خلاّقة كعقلية آدم سميث ودافيد هيوم مثلا وغيرهما . ولقد ازدادت المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالنمو الصناعى وتطورت التجارةالدولية فى ظل

الحرية مما أثار اهتمام المفكرين المتصلين بالنواحى الاقتصادية فبدءوا مناقشات فكرية جادة فى المجال الإقتصادى كان رائدها آدم سميث وريكاردو ومالتس وستيوارت ميل مكونين بذلك فكراً اقتصادياً يكاد يكون متكاملا إزاء المشاكل التى تواجه عصرهم .

وكانت للحروب النابوليونية والأحداث السياسية العنيفة فى ذلك الوقت أثر بالغ فى تشكيل الفكر الاقتصادى بطابع كلاسيكى خاص . إذ خلقت هذه الحروب ديوناً عامة على الحكومة البريطانية ، كما أدت إلى زيادة المعروض من العملات الورقية ، وهذه بدورها أدت إلى خفض قيمة النقود المتداولة . أضف إلى ذلك أن قوانين الفقراء الإنجليزية كانت ذات أثر بالغ فى إثارة اهتمام الرأى العام المثقف بالأفكار الاقتصادية . وتساءل المواطنون هل تؤدى هذه القوانين إلى مكافحة الفقر بالفعل أم أن نتيجتها النهائية هى زيادة حدة الفقر ؟ وكان لزيادة معدلات الضرائب المفروضة على الأغنياء أثرها فى إحداث شىء من التذمر المكبوت بين الأغنياء القادرين على الدفع الممثلين للطبقات الأرستقراطية فى المجتمع .

هذه الحركة الديناميكية التى اتصف بها مجتمع ما بعد الثورة الصناعية أثارت الاقتصاديين الكلاسيكيين فأرادوا تحليل الطابع الحركى الكامن فى هذا الاقتصاد الدائب النمو وإخضاعه إلى قانون أو مجموعة من القوانين . وكان آدم سميث وريكاردو ومالتس وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك متحمسين لتحقيق ذلك وساروا جميعاً فى هذا الاتجاه . ومن هنا جاء اهتمامهم بالنمو الاقتصادى كفكرة لها أهميتها فى تفسير الأحداث الواقعة بالفعل فى مجتمعهم .

إن البؤرة الرئيسية لنظرية النمو عند الاقتصاديين الكلاسيك أن النمو عملية تحدث داخل الإطار الرأسمالى كسباق بين الأعداد السكانية المتزايدة وبين الفن التكنولوجى الممثل فى العدد والآلات الجديدة وطرق الإنتاج

الجديدة[1] . وقد يسبق الفن التكنولوجى الأعداد السكانية لفترة من الزمن إلا أنه لا يستطيع أن يتقدم دائماً وإلى مالا نهاية . وعند ذلك فقد ينتهى هذا التقدم إلى حالة من الركود الإقتصادى Stugnation .

( ٢ )

ولقد كان سميث أول الاقتصاديين الكلاسيك الذين قدموا نظرية فى النمو الاقتصادى تعتبر إسهاما لا بأس به فى توضيح أسس النمو داخل الإطار الرأسمالى الحر .

وقد امتازت نظريته بطابع التفاؤل إزاء التقدم المطرد . وهو يبنى آراؤه على مبدأ تقسيم العمل ، وهو المبدأ الذى اشتهر به وأصبح بعد ذلك مسألة بديهية فى علم الاقتصاد . وهو إذ يبدأ بتقسيم العمل ينتقل إلى نتيجته المنطقية وهو زيادة الناتج وسيؤدى هذا بدوره إلى وجود كمية أكبر من رأس المال ومن ثمّ توجد الدخول النقدية الكبيرة التى تزيد وتتضاعف بين السكان . وإذا زادت الدخول وشعر السكان أنهم أصبحوا أحسن حال فإنهم سيتزايدون . ومعنى ذلك — فى عرف آدم سميث — هو زيادة الأسواق وتوسيع رقعتها وبالتالى خلق مجال جديد لتقسيم العمل ، فتدور الدائرة مرة أخرى مع وجود دوافع جديدة لاكتشاف فنون إنتاجية جديدة وآلات جديدة وانتاج سلع جديدة وتحقيق زيادة جديدة فى تكوين رؤوس الأموال [2] ، ومع ذلك فهو يحذر من وصول الاقتصاد النامى الى حالة الركود حيث لا نمو فى عدد السكان ولا زيادة فى رأس المال .

---

(١) ويعتقد الكلاسيكيون كذلك أن الفن التكنولوجى يتوقف كذلك على التجميع الرأسمالى Capital accumulation الذى يؤدى الى زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة التصنيع والتخصص وتقسيم العمل .

(2) This is the snow-ball type of economic development, a circular process ensuring improvement at every turn.

ولكن سميث لايتشاءم من هذا الوضع لأنه يعتقد أنه بعيد عن التحقيق الفعلى الا فى الأمد الطويل . كما أنه بعيد ، فكرياً ، على الأقل عن مبدأ تناقص الغلة الذى سيطر أعلى أفكار غيره من الاقتصاديين الكلاسيك لأن المنافسة الحرة فى ظل الرأسمالية كفيلة فى المدة الطويلة بالغاء أثر الغلة المتناقصة أو على الأقل عدم تحقيق الوضع الراكد السابق الذكر . وعند ذلك ، فربما سيطرت على النشاط الاقتصادى الغلة المتزايدة لا المتناقصة .

إن المنافسة الحرة كفيلة بإنهاض الاقتصاد القومى لمدة طويلة من الزمن وأن هذه المدة هى من الامتداد بحيث لايتحقق عندها الوضع الساكن إلا بعد أن يحقق الاقتصاد القومى انتصاراتة الرائعة .

ولكن ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت ميل وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أعقبوا سميث لم يكن لهم هذا التفكير التفاؤلى الذى تميز به مؤسس علم الإقتصاد بل كانت نظرتهم أكثر ميلا إلى التشاؤم . فقد انتقلوا من فكرة الغلة المتزايدة التى سيطرت على تفكير سميث إلى فكرة الغلة المتناقصة ، وأسسوا نظرية فى النمو الاقتصادى تتنبأ بشىء غير قليل من التشاؤم إزاء المستقبل . ذلك أن الهدف النهائى لأى اقتصاد نامى سيكون ـ فى رأيهم — الوضع الساكن حيث لا يكون هناك زيادة فى السكان والاستثمارات والأرباح . ولم يختلف الاقتصاديون الكلاسيكيون السابق ذكرهم فيما بينهم حول هذه النقطة بالذات فهم مجمعون على أن عملية النمو الاقتصادى مآلها فى واقع الأمر هو الوضع الساكن . وهو الوضع الذى سيتوازن فيه الاقتصاد القومى فى الأمد الطويل . وأى انتقال أو تحول عنه يتطلب مجهوداً كبيراً يبذله الاقتصاد القومى . ويعتمد هذا الوضع الساكن على نظرية مالتس وتطبيقاتها التى تعزى إلى نظرية ريكاردو فى الأجور وإلى قانون الغلة المتناقصة والنظريات الكلاسيكية فى الريع والربح .

بهذه المبادىء والأسس بنى الاقتصاديون الكلاسيك نظريتهم فى النمو الاقتصادى ليظهروا فى وضوح وتركيز الدور الذى يقوم به الرأسمالى فى مجتمع تنافسى حر حيث يعمد إلى استثمار رؤوس أمواله فى إنتاج المزيد من السلع والخدمات . وتستمر هذه العملية إلى أمد طويل ، وحتى يصل المجتمع إلى الوضع الساكن السابق ذكره .

(٣)

إن النمو الاقتصادى — فى عرفهم — عملية ممكنة إذا ما توفر فى المجتمع الربح الكافى الذى يشجع الرأسمالى على مواصلة نشاطه ، وإذا ما توافرت المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج ، وإذا ما توافرت موارد العيش للعمال المشتغلين بالإنتاج . وبمعنى آخر ، فإن عملية التجميع الرأسمالى ستعمد إلى زيادة السكان بطريق غير مباشر — كما جاء فى نظرية مالتس للسكان — وهذه الزيادة ستؤدى إلى زيادة الضغط على موارد العيش ، وسيضطر السكان إلى زراعة الأراضى الأقل جودة وهنا يظهر فعل قانون الغلة المتناقصة أولا ثم نظرية الريع ثانياً . ومن هنا فإن الطعام وغيره من ضروريات الحياة لا يمكن إنتاجها إلا على أساس الزيادة فى التكاليف والجهد الإنسانى المبذول ، الأمر الذى يؤدى إلى رفع قيمة العمل وبالتالى الأجر المدفوع للعمال بالنسبة لمجموع تكاليف الإنتاج كما يتضمن كذلك نقص فى نسبة الأرباح[1] .

ومن هنا — وفى حالة استمرار هذا الوضع — سوف تختفى الأرباح ويختفى معها الدافع على جمع الثروة ويصل المجتمع إلى وضع السكون .

ولكن النظرية الكلاسيكية فى النمو تنص على أن وضع السكون يمكن تأجيل حدوثه فى حالة ظهور الاختراعات والتحسينات فى القطاع الزراعى ، لأن تطبيق مثل هذه التحسينات ستؤدى إلى رفع مستوى إنتاجية رأس المال

(1) P. A. Sweezy «The Theory of Capitalist Development» 1949 — p. 92.

وبالتالى سيوقف فعل قانون الغلة المتناقصة وخاصة فى أولى مراحل زيادة الإنتاجية الرأسمالية[1] . ومع ذلك فلا يزال هناك قانون الغلة المتناقصة ينتظر التطبيق فى المجالين الصناعى والزراعى ، وهنا تنخفض الأرباح إلى المستوى الأدنى الذى لا يجعل منها مورداً هاماً للادخارات أو عائداً مجزياً للاستثمارات فى المجتمع . وعند ذلك سيقف النشاط الاقتصادى ممثلا فى الادخادات والاستثمارات وسيظهر عند ذلك حالة من الركود الاقتصادى على الرغم من وجود توظف كامل فى المجتمع .

ومهما كانت النتائج الأخيرة للنشاط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية فإن التفسير الريكاردى يفترض فى النظام الرأسمالى قوة ما بعدها قوة ،وإنه قادر على توليد التنمية الاقتصادية داخلياً A self generating model of economic progress . بشرط ألا تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتتركه للتوازن التلقائى للنظام الرأسمالى نفسه . ولكن الرحلة الاقتصادية نحو وضع السكون تصبح سهلة ميسرة دون عقبات تعترضها طالما أن النظام الرأسمالى له من القدرة والصلاحية على مواجهة هده الاختلافات والتغلب عليها.

ويخيل إلينا أن التحليل الريكاردى قد وصل إلى هذه النقطة والتى تبدى عظيم الأمل والتفاؤل فى الجهاز الرأسمالى إنما اعتمد فى ذلك على « قانون ساى فى الأسواق » الذى يؤكد أن العرض يخلق الطلب عليه « Supply creates its own demand » وبناء على هذا القانون فإن المنتجات إنما تنتج بغرض بيعها أو استهلاكها . فإذا ما استهلكت إحدى السلع عن طريق منتجها فلن تكون هناك صعوبة بالطبع وحتى إذا ما أنتجت بغرض البيع

---

(١) من رأى ريكاردو أن الطريق الى حالة السكون يمكن أن يتأخر الى ما لا نهاية إذا أمكن إيجاد الكميات الكافية من الطعام على الأقل عن طريق الاستيراد من الخارج . وهو يذكر على سبيل المثال أن انجلترا تستطيع استيراد الطعام من الخارج فتمنع بذلك ظهور حالة السكون السالفة الذكر .

وبيعت بسرعة فلن تكون هناك مشكلة ، إذ تجد جميع المنتجات سوقاً ولن يواجه المنتجون أية مواقف صعبة . وهنا نجدهم يركزون اهتماماً بالغاً على مشكلة تجميع رأس المال والإنتاج ، ذلك أن الطلب هنا يلعب الدور الأساسي فى التخلص من فائض الانتاج ، ولن تظهر فى هذه الحالة سلعاً مخزونة[1] .

وإذا لم تجد إحدى السلع طلباً فعالا عليها فسيرجع ذلك إلى سلوك منتجها لأنه أنتج هذه السلعة بالذات بكميات كبيرة دون أن يقدر الطلب عليها . بل إن الفكر الريكاردى يعتقد أن زيادة إنتاج أية سلعة يتضمن فى حد ذاته أن سلعة أخرى تنتج بكميات غير كافية . وعلى أية حال فإن قانون ساى يضم وجهة النظر إزاء الطلب الكلى والعرض الكلى – فمن وجهة نظر النظام الرأسمالى السائد يجب تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى .

هذا هو قانون الأسواق ذو الطابع التفاؤلى البحت . وهو القانون الذى اشتهر إبان العصر الكلاسيكى والذى قبله الجميع قبولا يكاد يكون إجماعياً[2] .

والغريب أن النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى تعكس وجهتا نظر مختلفتين متعارضتين ، الأولى تفاؤلية والأخرى تشاؤمية . فإذا نظرنا إلى المستقبل البعيد فلا شك أن وجهة النظر الثانية هى التى ستعود وهى التى ستكون أقرب ما يمكن الى التطبيق . أما إذا نظرنا إلى المستقبل القريب فسنجد أن المجتمع يتقدم تقدماً ثابتاً متزناً يضفى طابع التفاؤل على الفكر الاقتصادى السائد . أضف الى ذلك أن الفكر الاقتصادى الذى أعقب آدم سميث استطاع أن ينظر الى «المنافسة» نظرة صافية خالية من النظرة

(1) Meek «Physiocracy and the early theories of Under-Consumption», Economica May 1951 p. 244.
(2) Galbrith «American Capitalism» 1952, p. 22.

السيئة التى كان ينظر بها آدم سميث . ذلك أن سميث — كما سبق أن بينا — يرى أن الأرباح مآلها الى الانخفاض نتيجة للطبيعة التنافسية الكامنة فى المجتمع . ولكن الفكر الريكاردى الذى اعتمد على قانون الغلة المتناقصة استطاع أن يخلص المنافسة من آثارها السيئة التى علقت بها ازاء النمو الاقتصادى فى المجتمع .

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين فى ذلك العصر اتفقوا — أو كادوا — على أن تجميع الثروة مسألة هامة وينبغى تحقيقها ، ومع ذلك فقد وجدت أصوات أخرى تشك فى صحة هذا الرأى . وقد كان مالتس على رأس هؤلاء المتشككين فى صحة جمع الثروة وتبعه فى ذلك الرأى ولیم سبنس William Spence ولورد لودرديل Lord Lauderdale الذين ركزوا انتقادهم على فكرة الحرص على جمع المال والحرص على إنفاقه . وتتلخص نظريتهم فى هذا الشأن على أن تجميع المال سوف يؤدى الى وجود فائض فى انتاج هذا المال الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض قيمته .

على أن وليم سبنس كان أكثر الاقتصاديين الكلاسيك تأثراً بالفيزيوقراط وبأحداث الحصار الاقتصادى الذى فرضه نابليون على الجزيرة البريطانية . ومن هنا فقد ثقته بالتجارة الخارجية والتجارة عموماً وتبع رأى الفيزيوقراط فى أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد القومى بأسره . كما يعتقد كذلك أن زيادة تجميع الثروة سيؤدى إلى زيادة انتشار الفقر والبؤس بين السكان ، لأن الطبقة الرأسمالية التى ستتجمع لديها الثروة ستعمل على هذا التجميع بشراهة وستحول الجزء الأكبر من دخولها إلى رأسمال نقدى تكتنزه وبذلك يقل كمية السلع والخدمات المشتراه . وهو يعالج هذا الوضع بضرورة الإنفاق . وفى هذا يقول : Expenditure not parsimony is the province of the class of land, proprietors, and, that it is on the due performance of the duty by the class in question, that the production of national wealth depends[1].

---

(1) W. Spence «Tracts on P. Econ.» 1822 : Viking Press Reprint 1933. p. 32.

( ٤ )

هذا — وكانت المدرسة الكلاسيكية أول من وضع أسس نظرية التجارة الدولية فى اطار الحرية الاقتصادية. ان نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث والتكاليف النسبية لريكاردو ونظرية الكسب من التجارة الخارجية لجون ستيوارت ميل تكون مجتمعة الإطار التقليدى لنظرية التجارة الدولية[1] :

ان حرية التجارة بالنسبة لريكاردو وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك هى القوة الدافعة التى تؤدى إلى التخصص وتقسيم العمل الدولى وهذا بدوره يعمل على زيادة استخدام موارد الثروة ويزيد من الدخل القومى العالمى. أضف إلى ذلك أن التوسع فى أسواق التصدير والاستيراد — وهى نتيجة طبيعية لزيادة الدخول — سيؤدى إلى زيادة التجمع الرأسمالى فى داخل كل دولة وسيقوى من الاختراعات والاكتشافات التى من شأنها خلق سلع جديدة للتصدير.

إلا أن الكلاسيكين لم يأخذوا قضية حرية التجارة كمسألة مسلم بصحتها على طول الخط. لقد أكد جون ستيوارت ميل وجوب حماية الصناعات الناشئة فى الدولة ، وبالتالى فرض التعريفة الجمركية التى تحد من حرية التجارة فقد كتب ميل ما يلى « ينبغى حماية الصناعات الناشئة فى الدولة ، وينبغى أن تتركز هذه الحماية فى الصناعات التى تستطيع أن تتخلى عن المعونة الجمركية وتقف أمام تيار المنافسة الخارجية فى أقل مدة ممكنة. إذ لا ينبغى على المنتجين المحليين أن يستمروا هذه الحماية إلى أجل غير مسمى[1] ».

ولقد كانت المدرسة الكلاسيكية عنيفة فى وجهة نظرها إزاء المستعمرات

---

(١) راجع كتاب «التجارة الدولية» للدكتور صلاح الدين نامق من صفحة ١٣٠ إلى ١٦٣ حيث حلل المؤلف وناقش هذه النظريات بشىء من الافاضة.

(2) J. S. Mill, «Principles of Political Economy» ed. by W. J. Ashlel, Longmans, Green Co. London, 1940. p. 92·2

والدول المتخلفة عموماً . إن كتابات ستيورات ميل فى هذا المعنى تدل على أن التجارة الدولية الإنجليزية — أى بين انجلترا بالذات وبين المستعمرات — لاتعتبر تجارة خارجية فى المفهوم الخاص لها بل هى تجارة داخلية ينطبق عليها كل مقومات التجارة الداخلية . « إن المستعمرات يصعب اعتبارها دولا تستطيع أن تتبادل السلع والخدمات مع غيرها من الدول وإنما هى مساحات زراعية أو مؤسسات صناعية تابعة لدول أخرى كبيرة . إن مستعمرة جزر الهند الغربية مثلا لايمكن اعتبارها دولة ذات رأس مال مستقل بذاته ، إذ أن جميع رؤوس الأموال الموجودة بها بريطانية وجميع صناعاتها تخدم المصالح البريطانية . ومن هنا فإن التجارة مع الهند الغربية لا تعتبر تجارة خارجية وإنما هى تجارة داخلية بحتة[1] ، إن انتقال رؤوس الأموال والعمال إلى هذه المناطق الجديدة يفيد المجتمعات القديمة لأنه يرفع من معدل الربح ويمونها بالطعام والمواد الأولية الرخيصة . كما أن المستعمرات هى المأوى الطبيعى للمهاجرين الشبان الذين سيستفيدون ولا شك ، لأنهم — على حد قول ميل أيضاً — سينتقلون من المكان الذى تنخفض فيه قوتهم الإنتاجية إلى المكان الذى تزيد فيه هذه القوة[2] على أن ميل وهو يؤيد مبدأ انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال إلى المستعمرات يشترط أن ينظم هذا الانتقال عن طريق الحكومة المعنية وبغرض تعميم الفائدة الاقتصادية إلى الدولة بأسرها [3] . وفى هذا يتجه دون إدراك واضح منه إلى آراء منافية للفكر الكلاسيكى التقليدى القائم على الحد الأدنى من التدخل الحكومى فى أوجه النشاط الاقتصادى والذى يمنح الأفراد العاديين أقصى الحريات الاقتصادية .

هذا — وقد ناقش الفكر الكلاسيكى — ستيورات ميل بالذات —

---

(1) J. S. Mill, op. cit., 685—686.
(2) Ibid., p. 970.
(3) Ibid., p. 970.

الأثر الذى يحدثه تدفق رأس المال على موازين المدفوعات الدولية . وهو فرض حقيق واقعى فى ذلك الوقت . ثم يبنى بعد ذلك استنتاجاته وتفسيراته . إن سعر الصرف الخارجى فى الدولة المصدرة لرأس المال — أو المقرضة — يرتفع إلى حد تصدير الذهب الذى عنده يتدفق الذهب من الدولة المقرضة إلى الدولة المقترضة . وسيؤدى ذلك إلى انخفاض مستويات الأسعار فى الدولة التى فقدت الذهب وإلى ارتفاع مستوياتها فى الدولة التى استلمت الذهب. وهذا الارتفاع والانخفاض فى مستويات الأسعار سيؤدى إلى زيادة الصادرات فى الدولة المصدرة لرأس المال ثم إلى نقص فى وارداتها . وعندما تعمل هذه الملاءمات على خلق فائض فى الصادرات فى الدولة المصدرة لرأس المال مساوى لرأس المال المحول فإن سعر الصرف يعود مرة أخرى إلى وضعه الأصلى ويقف تدفق الذهب إلى الخارج .

والنقطة الأساسية هنا أن الاقتصاديين الكلاسيك فى تحليلهم لتوازن المدفوعات الدولية يتمسكون بقاعدة الذهب التى تعمل على خلق التوازن التلقائى فى المدة الطويلة دون ثمة حاجة لتدخل الحكومة فى سبيل هذا الغرض . إن توازن المدفوعات الدولية — فى رأى الكلاسيكيين — لا يعتبر من المشاكل التى تتطلب تدخلا من جانب الحكومة لتنظيمها وإنما يتم هذا التنظيم تلقائياً .

والمدرسة الكلاسيكية لا تؤيد التدخل الحكومى فى أوجه النشاط الاقتصادى إلا فى أدنى الحدود . ذلك أن الحكومة إذا ما تدخلت فى سياسة التجارة الخارجية وعمدت إلى رفع التعريفة الجمركية فإنها تعمل فى الوقت نفسه على زيادة الأسعار فى الداخل . والحكومة إذا ما أعانت الفقراء فإنها تشجع على زيادة السكان(١) . وهى إذا ما خصصت جزءاً كبيراً من الدخل

(١) لقد عارض كل من ريكاردو ومالتس قوانين العمال الانجليزية وطالبا بالغائها تدريجياً على اعتبار أن إعانة العاطلين ومن فى حكمهم سوف تشجعهم على الزواج وإنجاب المزيد من الأطفال فيزيد عدد السكان فوق ما تتحمله موارد الثروة فى المجتمع .

القومى إلى الخدمات المجانية فإنها تحرم طبقة الرأسماليين المجددة المبتكرة من جزء فعّال من رؤوس أموال ذات نفع بالغ فى خلق الثروة .

ومع ذلك فلا ينبغى أن يفهم من ذلك أن الاقتصاديين الكلاسيك قد تنصلوا من أية نزعة إنسانية نحو الفقراء المكونين للسواد الأعظم من الشعب، وأن اهتمامهم كان موجهاً نحو الطبقة الرأسمالية التى وصفوها بكل آيات المجد والفخار . إن الفكر الكلاسيكى قد حبذ عدم تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى لأنه آمن — سواء خطأ أم صواب — أن تدخل الحكومة إبان العصر التجارى لم ينتج عنه سوى الفقر والخراب، ومن ثمّ فإن إزالة هذا التدخل سيؤدى الى انتزاع الفقر من جذوره وتخليص المجتمع من شروره .

( ٥ )

والخلاصة أن المدرسة الكلاسيكية وضعت بعض الأسس السليمة لنظرية النمو الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى الحر تتفق والخطوط العريضة لنظريتها فى الاقتصاد القومى عموماً وتتفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت فى ذلك الوقت . كما أن النظرية الكلاسيكية فى عموميتها مظهر واضح لنظرية ديناميكية فى النمو الاقتصادى . أنها تحليل بارع لعملية استخدام الفائض الاقتصادى لزيادة التجميع الرأسمالى فى المجتمع باعتبار أن هذا التجميع هو المظهر الأساسى لعملية النمو الاقتصادى .

الا أن وجهة النظر التشاؤمية التى أبداها ريكاردو وبعض الاقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين إزاء مستقبل استمرار عملية التجميع الرأسمالى عند المستويات العالية من الربح إنما تعتمد على فرضين : الأول هو قانون الغلة المتناقصة والثانى هو مبادىء مالتس فى السكان . والاقتصاديون الكلاسيك لم يقدروا ما يمكن أن ينجم عن التقدم التكنولوجى من آثار تلغى

قانون الغلة المتناقصة ، على الرغم من أن الأحداث الاقتصادية التاريخية قد أثبتت بشكل عملي أن التقدم فى الفن التكنولوجى كان له أثر واضح فى الغاء ما تنبأ به الكلاسيكيون من انخفاض معدل الربح وارتفاع الريع . كما أن نظرية مالتس فى السكان المنمقة فى التشاؤم ليست هى النظرية السليمة فى تفسير التغيرات السكانية فى العالم الغربى . وإذا ما أهملت هذه النظرية وجب اهمال نظرية أجر الكفاف كذلك . وهى النظرية التى اشترك فى نسج خيوطها أغلب الكتاب الكلاسيكيون . ومن هنا فإن النتائج التى وصلوا اليها والخاصة بتوقف النمو الاقتصادى تعتمد على فرضين غير صحيحين .

كما أن المدرسة الكلاسيكية لم توضح مشكلة الطلب الكلى وأثره فى احداث الأزمات الاقتصادية . أن الأسباب الرئيسية للأزمات — فى رأيهم — هى زيادة حدة المضاربة والتغيرات المفاجئة فى مسالك التجارة . وهى أسباب سطحية لا تتعمق فى تحليل مشكلة الأزمات والبطالة كما جاءت بعد ذلك فى النظرية الكينزية .

على أن فضل المدرسة الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى أنها أبرزت العلاقة بين الأجور العمالية والزيادة فى عدد السكان ، كما أبرزت كذلك علاقة الاستثمار بمعدل الأرباح . وهى مسائل لها أهميتها واعتبارها فى رسم سياسة التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن التحليل النظرى لهذه المشاكل يقوم على أساس سياسة المنافسة الكاملة ويفترض وجود مؤسسات ومنظمات تسير فى اتجاه رأسمالى . وما لم تتوافر هذه الشروط فإن نظرية النمو الاقتصادى فى الفكر الكلاسيكى تصبح غير ذات موضوع .

# الفصل الرابع

## آدم سميث

### (١)

إن كتاب « ثروة الشعوب — The Wealth of nations » هو المصدر الرئيسى لآراء آدم سميث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) فى الاقتصاد السياسى عموما وفى النمو الاقتصادى بصفة خاصة .

ولقد شارك آدم سميث شارك مشاركة فعالة فى وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادى القائمة على الحرية الفردية والتخصص وتقسيم العمل. إلا أن دراساته فى النمو لم تجىء متخصصة قائمة بذاتها ، وإنما جاءت ضمن دراساته العديدة فى الاقتصاد السياسى التى ضمها كتابه « ثروة الشعوب » .

وليس معنى ذلك أنه لم يعطى لموضوع النمو حقه من البحث ، إن كتاب ثروة الشعوب هو أول دراسة علمية منظمة للمسائل الخاصة بالنمو الحركى الذى يحدث عند بداية التنمية الاقتصادية أكثر من أن يكون كتابا لدراسة نظرية القيمة والتوزيع والتجارة الخارجية .

وقد حاول آدم سميث فى هذا الكتاب أن يحدد العوامل التى تؤثر فى النمو الاقتصادى والسياسات التى تتبع لخلق البيئة المواتية لهذا النمو .

وعلى الرغم من أن تحليل آدم سميث لموضوع النمو الاقتصادى لم يتسم بالدقة والإصالة التى أمتاز بها تحليل ريكاردو وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك الذين جاءوا بعده ، إلا أنه أعطى الفكر الاقتصادى أول نموذج لنمو اقتصادى حركى كما أن العمد الرئيسية التى تعتمد عليها نظريته فى النمو وهى التجميع الرأسمالى ونمو السكان وإنتاجية العمل لازالت حتى الآن

هى نفسها العمد الأساسية للنظريات الحديثة فى النمو . فضلا عن أن عدداً كبيراً من اقتراحاته لسياسة النمو وأهمها سياسة حرية التجارة البعيدة عن التخطيط المركزى لا زالت حتى الآن موضع جـــدل بين الاقتصاديين الغربيين المعاصرين .

والفكرة العامة التى سيطرت على آراء آدم سميث أن الظروف هى التى تخلق نظم الاقتصاد السياسى ولكن التقدم الذى يحققه علم الاقتصاد السياسى قد يؤدى فى الوقت نفسه إلى تغيير هذه الظروف [١] .

ثم هو يقول فى موضع آخر من الكتاب « إن التقدم المتفاوت فى ثروة الشعوب خلال العصور التاريخية المختلفة يتوقف على نظم الزراعة من جهة وعلى نظم التجارة من جهة أخرى [٢] » . هذا — وقد حدد سميث ما هو ممكن تحقيقه فى النمو الاقتصادى وما هو غير ممكن . بمعنى أن الدولة فى فترة زمنية محددة وبوجود وضع معين من الفن التيكنولوجى ، ومن مصادر الثروة تستطيع أن تنتج كمية معينة محدده من السلع والخدمات . وعمد أيضاً إلى دراسة العقبات التى تمنع إنتاج هذه الكمية المحددة من السلع والخدمات . وهو بهذا القدر البسيط يكون قد وضع الأسس الرئيسية لمشكلة تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادى .

على أن مناقشاته حول موضوع تقسيم العمل وتجميع رأس المال والتقدم فى ثروة وغنى الشعوب المختلفة ولو أنها كانت بعيدة عن الحقيقة وخاصة بالنسبة للموضوعين الثانى والثالث إلا أنها عالجت هذه الموضوعات آخذة فى الأعتبار التغيرات التى تطرأ على رغبات المستهلكين والتغيرات التى تطرأ على مصادر الثروة والفن الإنتاجى . كما عالجت هذه المشاكل على أنها مشاكل إنسانية مرت بها تجارب معينة ، فهى مشاكل أقرب إلى مفهوم التطور الاقتصادى منها إلى أى شىء آخر .

---

(1) A. Smith «The Wealth of Nations» Cannan p. 397.
(2) Ibid., the same page.

(٢)

إن النمو الاقتصادى فى رأى سميث يختص بالتغيرات الكمية والنوعية التى تطرأ على الطلب والموارد الاقتصادية والفن الإنتاجى . وهو فى هذا الاعتقاد يتباعد كثيراً عن مضمون النظرية الاقتصادية الساكنة ويبدأ عهداً جديداً فى إدخال الطابع الحركى ضمن تحليلة للنظرية الاقتصادية .

وقد أكد سميث أهمية تقسيم العمل فى زيادة قوى العمل المنتجة وفى إحداث الأختلافات الدولية والمحلية فى إنتاجية الفئات المختلفة من العمل[١] . وسميث حين يؤكد تقسيم العمل لا يعنى المعنى العام الواضح الذى يتضمنه هذا المبدأ فحسب بل هو يعنى كذلك التحسين الذى يطرأ على مهارة العمال وعلى مقدار ما يتوافر من الوقت والجهد المبذولين ، وعلى مقدار التقدم فى الفن التكنولوجى والتجديد الذى يحدث بالنسبة للآلات والمعدات الجديدة والتوسع الذى يطرأ على الاستثمارات الرأسمالية .

وهو حين يضفى على تقسيم العمل هذه المآثر يربط درجته بحجم أو اتساع السوق [٢] . الذى يتوقف بدوره على رأس المال المستخدم ، وعلى القيود الحكومية التى تفرض على حرية التجارة .

كما أن تحقيق مبدأ العمل رهن بزيادة استخدام العدد والآلات التى ستقوم بنفس العمل المناط بها من قبل . وعندئذ فلا بد من زيادة رأس المال ممثلا فى العدد والآلات والمصانع وما إلى ذلك من المعدات الإنتاجية قبل أن يحدث أى نوع من تقسيم العمل .

أضف إلى ذلك أن حجم السوق وإنتاجية العمال يتأثران تأثراً واضحا بالإجراءات التى تفرضها الحكومات لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية .

---

(1) Ibid., p. 342.
(2) Ibid., p. 17.

بمعنى أن أى تحديد أو تنظيم لحرية التجارة الدولية سوف يؤدى بالضرورة إلى تحديد حجم السوق .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن سميث لم يهمل أثر التقدم فى الفن الإنتاجى على إنتاجية العمال. فهو يفترض ظهور تيار متدفق من الأختراعات والاكتشافات التى من شأنها ملاءمة درجة تقسيم العمل مع حجم رأس المال المستخدم . إن التغيرات التى تطرأ على الإنتاجية لا يعوقها إذن عدم توافر المعرفة الفنية الملائمة . كما أن إدخال التحسينات فى الفن الإنتاجى الصناعى مرتبط بوجود رؤوس الأموال الكافية واللازمة لإحداث مثل هذا التطور والتقدم الإنتاجى [1] .

هذا — ولقد كانت لآدم سميث أفكار محددة إزاء تطبيق مبدأ تقسيم العمل فى الزراعة . إن الطبيعة الجغرافية للزراعية من حيث التشتت والموسمية وسرعة تلف المحاصيل تؤدى إلى صعوبة تطبيق هذا المبدأ عنه فى المجال الصناعى . ومع ذلك فإن القطاع الزراعى يلعب دوراً هاماً فى النمو الاقتصادى لأنه هو الذى يمون العمال الصناعيين بما يحتاجونه من المواد والسلع الغذائية .

والبداية الطبيعية لعملية النمو الاقتصادى كما تخيلها آدم سميث هى كما يلى . يحصل الأفراد على كل من الغذاء والمسكن فى سهولة ويسر وبدون مقابل طالما أن النسبة بين العمل وموارد الثروة تنتج ذلك . ولكن كلما زادت الأعداد السكانية أصبحت هذه السلع الحرة نادرة ذات ريع، وسيؤدى هذا إلى تشجيع التقدم الفنى عموماً وفى قطاع الزراعة بوجه خاص. وسيعمد نسبة صغيرة من السكان للعمل فى الزراعة لإنتاج الطعام وعند ذلك سيتبقى من القوة العمالية الإجمالية نسبة كبيرة تعمل فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومى .

(1) Ibid., p. 260.

إن خلق الفائض الزراعى هو الذى أنتج الطلب على السلع والمنتجات الأخرى التى يمكن أن تشترى بفائض العرض من المنتجات الزراعية. ولقد نمت الصناعات لتلبى هذا الطلب المتزايد . ومن هنا فإن الزيادة فى سكان المدن تتطلب المزيد من الطعام وعليها أن تنتج المزيد من السلع المصنوعة لتدفع عن طريقها أثمان الطعام اللازم لها .

هذا — وقد لاحظ سميث أن الدول الغنية تفضل الدول الفقيرة فى كل من الزراعة والصناعة . إلا أن نسبة أفضليتها فى الصناعة أعظم منها فى الزراعة . وهو يعزى ذلك أولا إلى العناية المبذولة فى الزراعة من حيث الرى والصرف والتسميد . وثانياً إلى ارتفاع كفاية العامل الإنتاجية فى الدول الغنية عنها فى الدول الفقيرة . فكأنه بذلك يشير إلى أن النمو الاقتصادى يستلزم أولا العناية بالزراعة وبالفائض الزراعى اللازم للعمال الصناعيين . ويشير أيضاً إلى وجوب رفع الكفاية الإنتاجية للعامل . وهو فى هذا يقترب جداً من النظريات الحديثة فى النمو الاقتصادى .

ويعتقد سميث أن عدد العمال يزداد حينما تتحسن زراعة الأرض وحينما تزيد المساحة الزراعية . أما فى القطاع الصناعى فإن طبيعة التقدم الصناعى تسير جنباً إلى جنب مع تقسيم العمل. وعند ذلك فإن كمية المواد التى ينتجها العمال ستزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان . وعند ذلك ينشأ طلب على كل نوع من السلع التى تستخدمها الإختراعات البشرية .

وسميث حين يشير هذه الإشارة العابرة إلى الصناعة والزراعة لم يبتعد عن التيار الاقتصادى السائد فى ذلك الوقت والقائل بأن الغلة المتناقصة تسود القطاع الزراعى بينما الغلة المتزايدة تسود القطاع الصناعى . ولقد وصل سميث فى دراساته للنمو الاقتصادى الزراعى إلى نتيجة تقرب من النتيجة التى وصل إليها ريكاردو . فملاك الأراضى - فى رأيه - يستفيدون فائدة مباشرة كنتيجة للتقدم الاقتصادى وذلك لسببين : إرتفاع القيمة الحقيقية للمنتجات الزراعية وبذلك يحصل الملاك على نصيب أكبر من قيمة

الناتج ، وثانياً — بطريق غير مباشر لإنخفاض الأسعار الحقيقية للمنتجات الصناعية . أما العمال فسيستفيدون كذلك لأن الأجور الحقيقية سوف ترتفع وسوف تهبط أسعار جزء من المنتجات الصناعية التى يشترونها . أما التجار ورؤساء الصناعة فإنهم سيضارون نتيجة للمنافسة المتزايدة للحصول على رأس المال ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض سعر الفائدة . وسيؤدى ذلك إلى وضع العقبات أمام زيادة التجمع الرأسمالى ، وهو إتجاه ينبغى أن يقاوم إذا أريد للتنمية الاقتصادية أن تسير قدما[1] .

على أن سميث المؤمن إيماناً شديداً بفائدة التخصص وتقسيم العمل يعتقد أنه إذا أمكن إزالة العقبات التى تعترض سبيل التقدم الاقتصادى فإن ميل الإنسان الفطرى لتبادل السلع والخدمات سوف يؤدى إلى تقوية التخصص وإبراز التحسن الذى يطرأ على الفن التكنولوجى والتوسع فى الأسواق التجارية . وسوف تؤدى هذه القوى التقدمية إلى إلغاء الأثر السالب للإقلال من التكوين الرأسمالى والاضمحلال الاقتصادى .

وعلى الرغم من أن سميث أكد أهمية العوامل غير الشخصية ( كما كان يسميها ) التى تؤثر فى السوق والتى تعمل على تحقيق النمو الاقتصادى ، إلا أنه أكد كذلك أهمية العناصر الشخصية لما يؤدى تطبيقها إلى تغذية كل من العوامل الشخصية وغير الشخصية التى تؤثر فى السوق .

ولذلك فهو يؤكد الدور الهام الذى لعبته طبقة التجار الانجليز فى نهاية القرن الثامن عشر فى النمو الاقتصادى . وهو الدور الذى لا يقل فى أهميته عن الدور الذى لعبته طبقة المخترعين والمكتشفين فى بداية الثورة الصناعية . إن كثيراً من التجار الجدد ومن أصحاب السفن ومقاولى الصناعة والسماسرة قد اندمجوا فى عملية البناء الاقتصادى وأصبحت لهم فيها مصالح شخصية شجعتهم على المضى قدماً فى تكوين الثروة والقوة والكرامة . وقد ضحوا بالكثير فى سبيل ادخار الأموال واستثمارها لتحقيق هذه

(1) Wealth of Nations : pp. 248—250. 314, 332.

الأهداف . وهذه هي كتابات آدم سميث عن هذه الطبقة الجديدة الممتلئة بالحماس والآمال .

« إنه يعمل بجد واجتهاد ليل نهار ليحصل على ميزة شخصية تساعده فى كسب معركة المنافسة بينه وبين زملائه فى نفس الصناعة . وإذا ما كسب هذه المعركة وأصبح سيد منافسيه فإنه سيفيد الإنسانية قاطبة[١] » .

وسميث حين يصف طبقة التجار الجديدة هذا الوصف الشيق يخرج بنتيجة مؤداها أن نجاح الإنسان فى الاستحواذ على الثروة هو أقصى آماله . إنه الحلم الجميل النبيل العظيم الذى تهون فى سبيله المتاعب والصعاب . وهو فى هذا يرسى الأساس الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى القائم على فكرة ترك الحرية للفرد فى القيام بنشاطه الاقتصادى بعيداً عن تدخل الدولة . والفرد إن حقق فائدة له يحقق فى الوقت نفسه الفـــائدة للمجموع . إن الطبيعة — فى رأى سميث — تنظم الأمور تلقائياً بحيث يعتبر القانون الحر الطبيعى القائم على احترام حق الفرد فى أن يتبع مصالحه الخاصة متحرراً من القيود هو أفضل وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادى[٢] .

ولكن الغريب من سميث مؤلف ثروة الشعوب الذى يؤيد الحرية الفردية فى تحقيق الغنى والثروة أن يصدر كتاباً آخر فى « النظرية الأخلاقية » يعارض فيه نزعات الأفراد الجشعة فى سبيل تكوين الثروات ، ويعتبر ذلك منافياً للقانون الأخلاقى الصحيح . فكأن كتاب ثروة الشعب يتعارض — إلى حد ما — مع كتاب « النظرية الأخلاقية » إلا أن المفسرين المحدثين لآراء سميث لا يجدون هذا التعارض باعتبار أن سميث حين يؤيد الحرية الفردية الاقتصادية ويتخذها طريقاً للنشاط الاقتصادى إنما يؤكد أهمية اتباع هذا الطريق أكثر من تأييده للوصول إلى غاية الطريق .

---

(1) A. Smith «The theory of Moral Sentiment» 1759. p. 260.

(٢) ومن هذه الناحية جاءت فكرة اليد الخفية the invisable hand التى اشتهر بها آدم سميث والتى تندمج مع نظام السوق التنافس الحر .

إن آدم سميث حين يؤكد الحرية الفردية يضطر إلى مناقشة البيئة الصالحة التى تسمح بهذه الحرية المؤدية إلى النمو الاقتصادى . ومن هنا فهو يعرض أربعة أنواع من الاصلاحات الرئيسية التى تؤدى إلى هذا الغرض وهى : أولا — إزالة العقبات التى تعترض الفرد فى سبيل اختياره للمهنة التى يراها مناسبة . ثانياً — تحرير التجارة الداخلية . ثالثاً — تطبيق تحرر التجارة الداخلية فى جميع أنحاء البلاد . رابعاً — تحرير التجارة الخارجية من القيود التى تعوق تقدمها وازدياد أحجامها . أضف إلى هذا أنه أيد نشاط الحكومة فى مجال التعليم والصحة والأعمال والمنشآت العامة وإصدار العملة وفرض الضرائب، وما إلى ذلك من الأعمال والمهام التى من شأنها مجرد التنظيم البسيط لبعض المسائل الاجتماعية دون التدخل فيها تدخلا عميقاً[1] .

إلا أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الحكومة فى عهد سميث كانت فى حالة فوضى وفساد . كما كانت غير قادرة على الإشراف الجاد على الشئون الاقتصادية . ومن هنا جاءت معارضته الشديدة لأى تدخل منها فى الشئون الاقتصادية . وأنه يجب أن تقتصر مهمة الحكومة على الأمن والقضاء والدفاع . ومن ثمّ فإن الفرد الذى يحرص على مصلحته الشخصية وينافس الغير فى سبيل تحقيق مآربه أقدر على خدمة الصالح العام .

وقد كان سميث على علم تام بأن المصالح الاقتصادية للفئات والمهن المختلفة سوف تتصارع مع بعضها البعض وسوف يخدم هذا الصراع مصلحة المجموع . إلا أن سميث يذكر أن هذه الفئات المتنافسة لا يجب أن تخرج فى منافستها عن حدود القانون الذى تسنه الحكومة . وهو فى هذا يضع أسس الإصلاح السياسى بالنسبة لجميع الاقتصاديين الكلاسيكيين فضلا عن تأكيده أهمية

---

(1) Sec ; L. Robins «The theory of Econ. Policy» London 1952.

Robins rightly maintained — « I believe that Smith regarded national advantage as the criterion of policy though it was conceived in cosmopolitan setting.»

وجود حكومة مستقرة مسؤولة تسن القوانين والتشريعات التي من شأنها حماية الملكية الفردية وصيانتها .

( ٣ )

إن وظيفة الحكومة فى رأى سميث وظيفة طبيعية وخيِّرة فى نفس الوقت لأنها تهدف إلى الصالح العام، وستكون وظيفتها غير طبيعية وفى نفس الوقت سيئة إذا ما أساءت إلى مصلحة المجموع . وهو فى هذا الاتجاه يرسى الحجر الأساسى لفكرة الرفاهية الإنسانية بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب .

أما بالنسبة لآرائه فى اليد العاملة التى على أكتافها يقام صرح النمو الاقتصادى فى البلاد ، فإن سميث يفترض وجود علاقة قوية بين نمو عدد السكان وبين نمو القوى العاملة . وهو يربط نمو الإعداد والسكانية فى الأمد الطويل بوجود أموال مخصصة لمعيشة هؤلاء السكان[1] .

ومن هنا فإن معدل الأجور يلعب دوراً بالغ الأهمية فى تحديد حجم السكان . فعندما ترتفع الأجور العمالية تزيد نسبة الزواج المبكر وترتفع بالتالى معدلات المواليد . كما أن الأجور العمالية الدائبة الارتفاع تؤدى كذلك إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال . وستؤدى هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة معدلات النمو السكانى بوجه عام .

أما إذا انخفضت مستويات الأجور العمالية فإن النتائج كلها ستكون عكسية إذ سيزيد معدل وفيات الأطفال الرضع وسيتأخر الزواج المبكر وسيؤدى ذلك كله إلى انخفاض فى عدد السكان . وسميث حين يذكر انخفاض مستويات الأجور يقصــــد انخفاضها إلى مستوى الكفاف Subsistence level .

(1) Ibid. p. 79.

على أن سميث حين يفترض ازدياد مستويات الأجور العمالية إنما يأخذ فى الاعتبار زيادة الطلب على العمال من جانب أصحاب الأعمال والمشتغلين بالصناعة بوجه عام . وإذا استمرت الأجور على ارتفاعها ، فإن النتيجة هى زيادة عدد السكان كما سبق أن ذكرنا . وإذا زادت الأعداد السكانية وأصبحت فى مستوى توازنى مرتفع فإن الزيادة فى عرض العمال — فى المدة الطويلة — الناتجة عن الزيادة السريعة فى عدد السكان سوف تعمل على تخفيض الأجور مرة أخرى إلى وضع التوازن . ومعنى هذا بصورة أخرى أن الطلب على العمال لا يختلف عن الطلب على أى سلعة أخرى . إذ يعمل على تنظيم إنتاج الرجال ، فيزيد من هذا الإنتاج إذا سار بسرعة بطيئة ويوقفه إذا تجاوز سرعته مقدار الطلب عليه .

ولكن على أى أساس يتحدد الطلب على العمال فى رأى سميث ؟ إن الأساس هو مقدار مافى حوزة رجال الأعمال فى أموال مخصصة للصناعة ، ( نظرية مخصص الأجور ) . ذلك أن تشغيل العمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكمية الأموال المخصصة لإعالة هؤلاء العمال .

فكأن آدم سميث يربط النمو الاقتصادى بطريق غير مباشر بالطلب على العمال ، الذى يتوقف بدوره على الزيادة فى الأموال المخصصة لهذا الغرض والتى بدورها ستزيد من الثروة القومية فى البلاد[1] .

ويعتقد سميث أن الأجور العمالية المرتفعة انما توجد فى اقتصاد متقدم دائب النمو بينما تسود الأجور المنخفضة فى اقتصاد متدهور ، أما أجور الكفاف فتسود الاقتصاديات الراكدة .

وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن تزداد الثروة القومية فى البلاد زيادة دائبة مستمرة حتى تستمر الزيادة فى مستويات الأجور العمالية . إن عظمة

(1) Ibid., p. 69.

الدولة فى رأيه اذن هى فى الازدياد الدائم المتواصل لثروتها القومية أكثر من أن تكون فى وجود ثروة قومية كبيرة ثابتة لا تنمو[1] .

( ٤ )

إن الظاهرة الأكثر وضوحاً فى الاقتصاديات الدائنة ، أنه نظرا لزيادة عرض العمال فإن الطلب على هؤلاء العمال يحاول أن يلحق بهذا العرض وسيصبح الاقتصاد القومى متوازناً فى هذه الحالة ، بل وسائراً قدماً إلى الأمام .

ويتضح من هذا أن سميث يضع أهمية كبرى على تجميع رأس المال فى علاقته بالنمو الاقتصادى . إذ أن معدل ازدياد الناتج القومى يسير جنباً إلى جنب مع معدل الاستثمار . ومعنى هذا أن الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رؤوس الأموال . فإذا توقف الاستثمار توقف ازدياد الناتج القومى وتوقف التجميع الرأسمالى . وعند ذلك يتسم الاقتصاد القومى عموماً بالركود مهما كان حجم رؤوس الأموال السابق تجمعها كبيراً .

ولكن كيف يتحدد معدل الاستثمار فى المجتمع ؟ يجيب على هذا السؤال بأن معدل الاستثمار يتوقف على معدل الادخار الذى يقوم به الأفراد الذين يتحلون بالحرص والتبصر . وفى هذا المعنى يقول آدم سميث :

«Capital are increased by parsimony and diminished by prodigality and misconduct»[2]

إلا أن آدم سميث لم يعترف بإمكان حدوث ثغرة فيما بين تدفق الادخار وتحويل هذا الادخار إلى استثمار . فكل الذى بيّنه أن رأس المال الفردى يمكن أن يزداد بما يحققه الفرد (الرأسمالى) من زيادة فى مدخراته الشخصية .

---

(1) Ibid., p. 69.
(21 Ibid ; p. 321.

وكذلك المجتمع الذى يتكون فى واقع الأمر من مجموعة من الأفراد يستطيع أن يزيد من رأسماله القومى بنفس الطريقة[1] .

ولكن ماذا يحكم توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار — أو الاستثمار ؟ إن سميث يؤكد أهمية الربح الشخصى كقوة دافعة تحكم هذا التوزيع[2] إن صاحب العمل الذى يحقق الأرباح من مشروعاته سيعمل على إعادة استثمار هذه الأرباح وسيدفعه النجاح إلى الحكم على توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار والاستثمار .

وهو يصف ظاهرة الادخار ثم الاستثمار فى سبيل تحقيق الأرباح كظاهرة عادية يتصف بها الأفراد المكافحون المجتهدون . ذلك أن الأفراد يستطيعون أن يجدوا لأنفسهم أفضل طريقة لتوظيف رءوس الأموال التى فى حوزتهم . ونتيجة لهذا . وطالما يتحقق ربح يفيض عما بذله الأفراد من جهود وتضحيات أثناء عملية الاستثمار فإن التجميع الرأسمالى سيستمر فى الارتفاع .

ولقد كان سميث حصيفاً حين ذكر أن النمو الاقتصادى عندما يأخذ مجراه العادى فى دولة ما فسيزيد التجميع الرأسمالى فيها . وعند ذلك فإن معدل الأرباح سيميل فى الغالب إلى الانخفاض .

وحجة سميث فى هذا أن المنافسة بين الرأسماليين ستؤدى إلى انخفاض معدلات الأرباح[3] . إلا أن سميث لا يتنبأ بحدوث هذا الانخفاض ويتخذ لنفسه نظرية تفاؤلية إزاء تقدم خطى التنمية فى البلاد وما تؤدى إليه من زيادة التجميع الرأسمالى الذى يؤدى بدوره إلى زيادة معدلات الأجور

---

(1) Ibid ; p. 48.

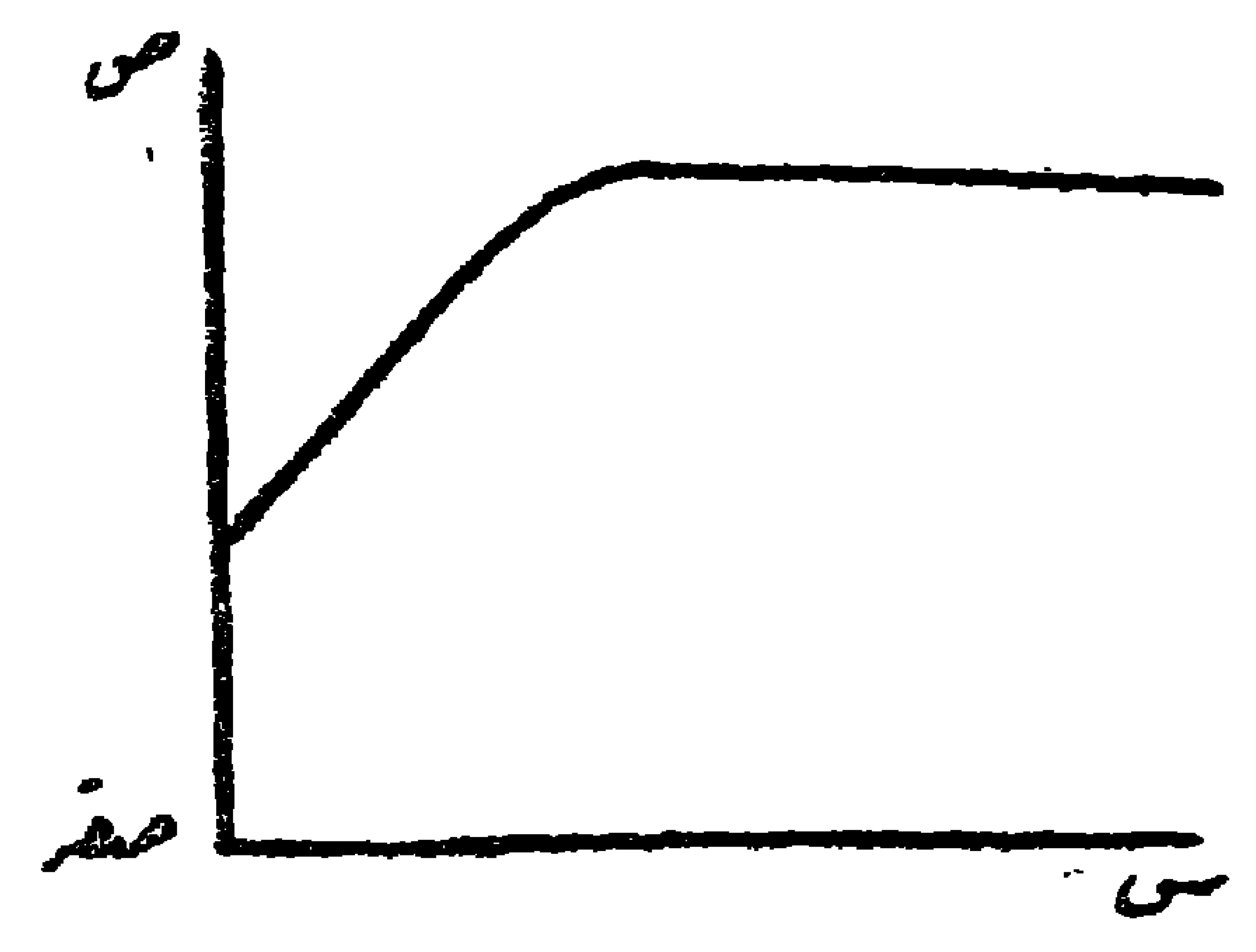
(2) «As riches, improvement and population have increased, interest has declined,» Ibid ; p. 93.

(3) As stated by Smith himself «Increased of stock which raises wages, tend to lower profit» Ibid ; p. 336.

العمالية ومنافسة رجال الأعمال فى الحصول على العمال . وهو يتنبأ كذلك بزيادة الإنتاجية الحدية للعمال طالما أن الطلب عليهم فى ازدياد وطالما أن هناك زيادة فى رأس المال المستخدم وزيادة فى تقسيم العمل بين العمال .

وسيستمر هـــذا الوضع إلى أن تستكمل الدولة جميع مقومات الغنى والثروة فى حدود ما فى حوزتها من موارد زراعية وبيئة وموارد معدنية وصناعية ، بل وفى حدود موقفها الاقتصادى إزاء غيرها من الدول. أما إذا امتلأت الدولة برؤوس الأموال بحيث أصبحت هذه الأموال الفائضة غير مستغلة فإن سعر الفائدة لابدوان ينخفض. وستنخفض بالتالى معدلات الأرباح بحيث لا تشجع أصحاب الأعمال على الاستمرار فى عمليات الاستثمار وعـند ذلك فإن التجميع الرأسمالى سيقف نهائياً، ولن يزداد السكان فى هذه الحالة ، وسيصل الإقتصاد القومى إلى حالة الركود The Stationary state .

ويمكن توضيح حالة التوسع الإقتصادى وما يليه من ميل نحو حالة الركود بالرسوم البيانية كما فى الشـكل الآتى :




ويبين الشـكل السابق كيف يبدأ الاقتصاد القومى فى التوسع إلى أن يصل إلى نقطة معينة يتوقف عندها عن النمو . وسميث حين يعرض وجهة نظره هذه يتصور إقليما جديداً غنياً بالموارد الاقتصادية غير المستغلة ، ثم تبدأ بعد ذلك عملية التنمية ، فتبدأ علاقة أو رابطة قوية بين معدلات

الأجــور ومعدلات الأرباح على الشكل الآتى : أولا — نظراً لصغر حجم رؤوس الأموال المستغلة بالنسبة للفرص العديدة المتاحة أمام الأفراد فلابد وأن يرتفع معدلات الأرباح . أضف إلى ذلك أنه نظراً لارتفاع معدل التجميع الرأسمالى فلابد وأن تكون معدلات الأجور مرتفعة كذلك . ولكن كلما زاد تجميع رؤوس الأموال فإن معدلات الأرباح تميل إلى الإنخفاض . وإذا ظلت معدلات التجميع الرأسمالى على حالها من الإرتفاع الدائم دون توقف فإن معدلات الأجور تميل إلى أن تصبح فى مستوى عالى كذلك . ولكن إذا زادت الأعداد السكانية وأصبحت رؤوس الأموال المستغلة كبيرة فسيحقق الإقتصاد القومى الغنى والثروة والتقدم [1] .

وهو يعنى بالإقتصاد المتقدم أمريكا الشمالية التى وصفها بصورة براقة والتى طبق عليها فروضه وآرائه النظرية الخاصة بالنمو الإقتصادى بشكل عملى تطبيقى .

ولكن هناك حالة عكسية لهذه الصورة البراقة . وهى الحالة التى عندها يقف النمو السكانى ويقف نمو الثروة القومية . ويبدأ عندها الإنخفاض فى رأس المال المستخدم الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض فى الطلب على العمال ، وبالتالى انخفاض فى أجورهم لتصل إلى مستوى الكفاف . وعند ذلك ينتشر « الفقر والمجاعة وتزداد معدلات الوفيات » على حد تعبير سميث . أضف إلى ذلك أن انخفاض رأس المال المستخدم فى العمليات الإنتاجية سوف يؤدى إلى سلسلة أخرى من النتائج السيئة كانخفاض مستوى الأجور وانخفاض فى عدد السكان . . . وتبدأ بعد ذلك العملية الهبوطية مرة أخرى وهكذا .

(1) No wonder, then, that Adam Smith indentified the progressive economy with the ' cheerful state.

( ٥ )

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : لقد لاحظنا من تحليل سميث أنه يبدأ عند وضع التوازن ثم بعد ذلك يفترض حدوث النمو الإقتصادى وهو إتجاه صعودى تراكمى ، وحالة الركود هى أيضاً عملية هبوطية تراكمية . ولكن هل هناك حدود لهذه العمليات التراكمية سواء أكانت صعودية أم هبوطية ؟

من رأى سميث أن الحد الأقصى الطبيعى للصعود هو الوضع الساكن. ذلك أن النمو لا يمكن أن يدوم إلى الأبد .

والوضع الساكن فى رأى سميث ليس هو حالة التخلف الاقتصادى . حقيقة أن حالة السكون هذه لا تتضمن وجود أى نمو . فالناتج الفردى المتوسط لا يزيد والأجور فى مستوى الكفاف والأرباح فى أدنى درجة ممكنة والاستثمارات متوقفة والسكان لا يتزايدون والمجموع الكلى للدخل لا يتغير . ومع ذلك فليس من السهل — فى رأيه — الخروج من هذه الدائرة المغلقة إذ أن الاقتصاد القومى قد وصل إلى آخر مرحلة من مراحل الغنى والثروة التى تتلاءم مع ظروف البيئة وموارد الثروة القائمة . أما حالة التخلف الإقتصادى كما يراها سميث فهى وصول المجتمع إلى الحالة المزرية السابقة دون أن يحقق من قبل الثروة والغنى كما هو مفروض . وهو يعطينا مثالا حياً فى ذلك الوقت عن الصين التى تعتبر فى عرفه الدولة المتخلفة التى ينطبق عليها تحليله النظرى السابق .

والخلاصة أن آدم سميث قد قدم لنظرية النمو الاقتصادى القوة الدافعة الأولى التى استندت عليها النظرية واستند عليها الكتاب الإقتصاديين الذين جاءوا بعده . حقاً إن تحليل آدم سميث لم يصل إلى مرتبة الكمال إذ كانت تنقصه قوة الحجة والمنطق التحليلى السليم الذى اتصف بهما ريكاردو بعد

ذلك. إلا أن النتائج التي وصل إليها إزاء النمو الاقتصادي كانت ذات أثر عميق على الكتاب الكلاسيكيين الذين ساروا في نفس الطريق .

إن تأكيد سميث على أهمية تجميع رأس المال أثناء عملية النمو يعتبر عنصراً أساسياً في نظريات النمو الاقتصادي التي جاءت بعد ذلك ، كما أن عرضه الشيق لحالة الركود الإقتصادي — على الرغم مما اتصف به هذا العرض من زيادة التبسيط والعمومية — إلا أنه قد أثر تأثيراً واضحاً على تفكير الإقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين .

كما أن رأيه القائل بأن الأسعار الحقيقية للسلع المصنوعة تميل إلى الانخفاض وأن الأسعار الحقيقية لبعض أنواع المنتجات الزراعية تميل إلى الارتفاع أثناء عملية النمو ولو أنه إفتراض غير صحيح في أغلب الأحوال إلا أنه أثر على الاتجاه الفكري للاقتصاديين الكلاسيك تأثيراً ملموساً .

كما أن النقد اللاذع الذي وجهه سميث إلى التدخل الحكومي في عملية النمو الاقتصادي قد حدد الهيكل العام للمناقشات التالية في هذا المجال بالذات .

وأخيراً فإن مفهوم سميث عن النمو الاقتصادي كعملية تدريجية تلقائية تغذي نفسها بنفسها مفهوم لا غبار عليه . فقد اتخذه الإقتصاديون الكلاسيك والاقتصاديون المحدثون الكلاسيك شعاراً لهم واعتبروه المفهوم الصحيح للنمو الاقتصادي .

# الفصل الخامس

## مالتس

يخطىء من يظن أن « روبرت مالتس » ( ١٧٦٦ — ١٨٣٤ ) غفل عن نظريات النمو الاقتصادى فى خضم أبحاثه المطولة عن السكان . إذ الواقع أن مالتس — رائد الفكر السكانى — كانت له نظرية فى النمو الاقتصادى لا تقل فى أصالتها وعمقها عن نظريات زملائه من أئمة الفكر الكلاسيكى القديم وهم آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل فى الموضوع نفسه .

وقد خصص مالتس الجزءان الثانى والثالث من كتابة « مبادىء الاقتصاد السياسى » لدراسة موضوع النمو الاقتصادى. وصدر الجزء الثالث من كتابه بالعبارة الآتية التى تدل فى وضوح تام على مـــدى اهتمامه بدراسة النمو الاقتصادى .

« ما من موضوع فى علم الاقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر من ذلك الذى يدرس الأسباب العملية التى تعرقل نمو الثروة فى مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطىء بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان »[1].

---

(1) The First edition of Malthus' Principles of Population appeared in 1820, the second in 1836. (Page references are to the Augustus Kelly reprint of the second edition ; New-York 1951.) Ibid., p. 309.

( ١ )

إن مفهوم مالتس للنمو الاقتصادى لايختلف فى خطوطه العريضه عن مفهوم الكلاسيك عموما . فهو أولا من المؤمنين بالنظام الرأسمالى على وجه العموم إلا أنه يبدى بعض التعديلات الطفيفة على هذا النظام ، وهى تعديلات لم تكن كافية لتغير أسسه التى يقوم عليها . ومن هنا فإن نظريته فى النمو كانت خاضعة للإطار الرأسمالى الذى سيطر على جميع مؤلفاته وآرائه .

ومشكلة النمو الاقتصادى — فى رأيه — وليدة الفكرة التى راودت أذهان الاقتصاديين الكلاسيك من قبل ونعنى بها أن هناك هوة تفصل بين الرغبات الإنسانية وبين قابلية الإقتصاد القومى لإشباع هذه الرغبات. فرغبات الانسان غير محدودة بينما موارد الثروة المحيطة به والتى يستطيع استخدامها محدودة . ومن هنا تظهر الهوة . والنمو الاقتصادى هو الذى يقلل هذه الهوة شيئاً فشيئا بزيادة وتنوع موارد الثروة فى البلاد والعمل على تطويع هذه الموارد المتزايدة والمتنوعة للرغبات الإنسانية .

هذا هو الخط العريض لفكرة النمو عند مالتس ، باعتباره أحد رواد المدرسة الكلاسيكية القديمة التى تنظر إلى النمو الاقتصادى داخل إطار الرأسمالية . إلا أن مالتس لم يبدى كبير اهتمام بهذه الفكرة ولم يقف عندها طويلا ليدرسها أو يدرس أبعادها المختلفة . فهو يوافق عليها من حيث المبدأ باعتبارها المفهوم العام والخط العريض الذى سار عليه أئمة الفكر الكلاسيكى ، وهو خط التزم به مالتس دون غيره . ومع ذلك — ففى رأيه — أن مفهوم النمو الاقتصادى يتحمل أكثر من هذا التغير . إن النمو الاقتصادى لمالتس ليس عملية اقتصادية فقط وإنما هو عملية متداخلة متشابكة يختلط فيها الاقتصاد مع السياسه والأخلاق . ومن هنا فإن أهم الملابسات والظروف التى تواجه الدولة فى طريقها نحو تحقيق النمو

الاقتصادى تتضمن نواحى اخلاقية وسياسية . أما النواحى الاخلاقية فليس من الصعب تفسير مصدرها . فقد نشأ مالتس نشأة كهنوتية ودرس اللاهوت قبل الاقتصاد وعمل قسيساقبل أن يحصل على كرسى الاقتصاد السياسى. ومن هنا فان أكد نواحى أخلاقية وعنى بضرورة توافرها بين المواطنين أولا والمسئولين ثانيا فهذا أمر طبيعى بالنسبة لاقتصادى كان قسيساً لفترة زمنية طويلة . وهو يؤكد أهمية توافر الإستقرار السياسى فى الدولة التى تبغى النمو والتقدم . ولكن مفهوم الاستقرار السياسى عند مالتس يختلف عن مفهومنا فنحن نفهم هذا الاستقرار فى وجود حكومة قوية لا تتغير بين يوم وليلة ، حكومة ترعى مصالح الناس وتعمل الصالح العام . أما مالتس فيرى أن الاستقرار السياسى يكمن فى ضمان حق الملكية للمواطنين . وهو الحق الذى يعمل على إبراز الكيان الانسانى ويدفع الأفراد للعمل والجد والإبتكار . وهو فى هذا يظهر نزعته الرأسمالية واضحة فى غير ما مواربة .

ولعل مالتس هو أول الاقتصاديين الكلاسيك الذين أدرجوا العامل الدينى ضمن اطار النمو . فقد ذكر أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر فى المواطنين تأثير السحر ويدفعهم دفعاً نحو إظهار ملكاتهم ومواهبهم الكامنة فى العمل والجد بل أن تدريس الدين للشباب عامل له أهميته وأثره فى النمو الإقتصادى بطريق غير مباشر لأنه يضع الأسس القويمة للمجتمع المثالى الذى يتوفر به الأخلاق السامية والمثل العليا التى تسود العلاقات الإجتماعية والإقتصادية بين المواطنين (١).

وثمة ظاهرة أخرى تميز أراء مالتس فى النمو الاقتصادى بل وجميع آرائه الاقتصادية والاجتماعية ونعنى بها ظاهرة التشاؤم البادى فى كتاباته . وهو فى هذه المسحة من التشاؤم يختلف عن آدم سميث مؤسس الاقتصاد السياسى

---

(1) Malthus, T. R. « Principles of Political Economy » quated in p. 50. of «Studies in Econ. Development» Edit. Okun.

الذى يبدى كل تفاؤل إزاء مستقبل الجنس البشرى عموما وإزاء مبدأ النمو الاقتصادى على وجه الخصوص .

والنظرة التشاؤمية التى سيطرت على آراء مالتس وإلى حد ما ريكاردو نقلت أهتمامهما من مبدأ الغلة المتزايدة الذى آمن به سميث إلى المبدأ المناقض له — وهو تناقص الغلة . ونظرية مالتس فى النمو الاقتصادى لا زالت تتسم بنفس الفكرة التشاؤمية التى يؤيدها مبدأ تناقص الغلة الذى ظلل جميع آرائه ونظرياته . بل أن نظرته التشاؤمية هذه أصابت أيضا النظام الرأسمالى على وجه العموم حيث يبدى مالتس بعض المخاوف من أنهياره فى المستقبل .

ومالتس حين يعرض آرائه فى النمو الاقتصادى لا يعفى نفسه المتشائمة من أن تسير على سجيتها فيقول « إن النهاية الأخيرة من أى أقتصاد سيكون الوضع الساكن حيث يقف نمو السكان وتقف الاستثمارات وتصبح الأرباح صفرا » إلا أن مالتس لم يبين لنا تماما ما هو الوضع الساكن ، على عكس ريكاردو وستيوارت ميل اللذان أوضحا فى غير ما مواربة هذا الوضع[1] . ومع ذلك فيخيل إلينا أن مالتس قصد من الوضع الساكن الوضع التوازنى فى الأمل الطويل .

( ٢ )

ونظرية مالتس فى النمو الاقتصادى ما هى فى واقع الأمر إلا صدى لنظريته فى السكان . فقد حلل فى كتابه « رسالة فى السكان » الأسباب التى تؤدى إلى زيادة السكان ونقصهم موضحا أن السكان يتزايدون بنسبة تقرب من المتوالية الهندسية بينما لا تزيد موارد الثروة إلا بنسبة المتوالية العددية وأن هناك موانع إيجابية وأخرى سلبيه ستظهر ولا شك فى حالة زيادة السكان زيادة متصلة تفوق الزياده فى موارد الثروة . ومن هنا فإن الفقر والتخلف سيصبحان النتيجة الحتمية طالما أن السكان تركوا الحبل على الغارب

(1) Lionel Robbins, «Economic Journal» June 1930, p. 140.

وتزايدوا دون ثمة ضابط . ثم هو يعرج على نظريته فى النمو ويحذر من آراء بعض الاقتصاديين الذين سبقوه سواء فى التفكير الكلاسيكى أو التجارى، وهى الآراء التى تؤيد زيادة السكان على اعتبار أنها خير محض وأنها ستجلب معها زيادة فى الثروه القومية . أنظر إليه وهو يقول « أن الزيادة فى الأعداد السكانية مرتبطة ارتباطا وثيقا بزيادة مناسبة فى الثروة [1] . » ، ثم يطبق هذا الرأى عمليا على بعض الدول المتخلفة — فى زمانه — كأسبانيا والبرتغال و المجر وتركيا وبعض البلاد الآسيوية والأفريقية — ويجد النتيجة إيجابية .

ومع ذلك فلا ينبغى الاعتقاد أن مالتس يعارض الزيادة السكانية فى دولة ما معارضة عامة دون تبصر إذ الواقع أن مالتس يعتقد — عن حق — أن الزيادة فى السكان التى تؤدى إلى زيادة فى الطلب الفعـــال ستؤثر ولا شك فى النمو الاقتصادى عموما ، وستدفعه قدما إلى الإمام . ومن هنا وبناءاً على رأيه فإن الزيادةالسكانيةالتى تحدث بين الفقراء المعدمين لن تؤدى إلى نمو إقتصادى طالما أن القوة الشرائية لدى الفقراء لا تسمح بزيادة طلبهم على السلع والخدمات بينما الزيادة فى طبقة الأغنياء أو الطبقة المتوسطةستزيد من الثروة القومية لأنها ستجلب معها زيادة فى الطلب الفعال . وهو رأى صحيح فى الفكر الاقتصادى المعاصر .

ومالتس حين يناقش زيادة السكان فى علاقتها بالنمو يرجع إلى رأى طالما نادى به الاقتصاديون المحدثون اليوم وطالما أيدوه . ومفاده أن الزيادة فى السكان قد تؤدى فى بعض الظروف إلى زيادة فى المعروض من اليد العاملة الأمر الذى يدعو إلى تخفيض الأجور إلى مستوى الكفاف . وسيؤدى ذلك بدوره إلى تخفيض نفقات الإنتاج عموما طالما أن الأجور تدخل بنسبة كبيره فى النفقات الكلية لإنتاج السلعة . فإذا انخفضت تكاليف إنتاج الوحدة

(1) Malthus «Principles ... » American Edition, p. 314.

من الناتج فسيؤدى ذلك إلى زيادة أرباح المنتجين الأمر الذى يشجعهم فيما بعد على زيادة الإنتاج التى تتضمن معنى النمو الاقتصادى[1] .

وعلى الرغم من الاجحاف الكبير الذى سيصيب العمال من جراء هذا الرأى — وهو الإجحاف الذى حلله ماركس فيما بعد أبلغ تحليل فى دراساته الممتعة على النمو الرأسمالى الاستغلالى — إلا أن الرأى فى حد ذاته ودون النظر إلى الناحية الإيدولوجية فيه الكثير من الصحة وأيده كثيرون من أئمة الفكر الاقتصادى المعاصر بل وطبقته اليابان منذ عهد الميجى حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

لقد كان مستوى أجور العمال فى اليابان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر — وهى فترة انطلاقها نحو التنمية الاقتصادية وكان تسمى بعهد الميجى — فى أدنى مستوى ممكن . ومن هنا فقد كانت تكاليف إنتاج السلعة هناك منخفضة للغاية ، ومن ثمّ تمكنت اليابان من تصدير سلعها إلى الخارج ومنافسة كثير من الدول الصناعية الكبرى التى سبقتها فى هذا المضمار ، بل أنها استطاعت فى وقت ما منافسة إنجلترا فى عقر دارها بالبيع بأسعار تقل عن أسعار السلع الانجليزية حتى بعد إضافة الرسوم الجمركية .

والمعنى الذى نستشفه من هذا المثال أن أجور العمال المنخفضة قد يكون خير وبركة بالنسبة للنمو الاقتصادى القومى على وجه العموم . ذلك أنه سيؤدى إلى إنتاج السلعة بتكاليف رخيصة الأمر الذى يشجع على كسب الأسواق الخارجية والحصول على العملات الأجنبية لشراء العدد والآلات من الخارج وتثبيت أقدام التنمية الاقتصادية فى البلاد . حقاً قد يكون فى ذلك إجحاف بحقوق العمال وهم الطبقة الرئيسية فى العملية الانتاجية ، إلا أن

---

(1) As stated by Malthus himself « ... the increase of population will lower wages, and by thus diminishing the costs of production, will incease the profits of capitalists and the encouragement to produce.»

هذه الأجحاف له مايبرره على الأقل فى الفترة الأولى من التنمية ليشتد عودها وتصبح صلبة قوية ، ثم من منا لا يضحى فى سبيل الأهداف الاقتصادية العليا للمجتمع ؟ ومن منا لا يحب التضحية المؤقتة فى سبيل الإبناء من الجيل القادم [١] ؟

وواضح من الرأى السابق أن مالتس وهو ينصح ضمنياً بعدم رفع مستوى أجور العمال يهدف إلى تخفيض تكاليف إنتاج السلعة وما يترتب على ذلك من زيادة أرباح المنتجين ثم تشجيعهم على بذل المزيد من الجهد والمال فى فى سبيل زيادة الانتاج الذى يتضمن معنى النمو الاقتصادى . إلا أن الخطأ الذى وقع فيه مالتس هو أنه ربط فكرة النمو الاقتصادى بزيادة الأرباح فى يد المنتجين الرأسماليين ، لأن التنمية إن حدثت فى هذه الحالة فقد لا تؤدى إلى النمو الاقتصادى للدولة بوجه عام . فالرأسمالى الذى يربح ويجمع الكميات الضخمة من رؤوس الأموال قد يتصرف هو وأبنائه من بعده تصرفات عشوائية غير اقتصادية تسىء إلى النمو وتعرقله . ومن هنا فنحن إذا اتفقنا مع مالتس فى بعض آرائه وفى الخطوط العامة لنظريته فى النمو فلا ينبغى أن يفهم من ذلك أننا نوافق على آرائه كلها دون تحفظ . إن مالتس يعالج النمو الاقتصادى من وجهة نظر الرأسمالية وفى ظل الاطار العام لها ومن هنا فإن الخطأ ليس خطأ فنياً وإنما خطأ إيدولوجى بحت .

ومع ذلك فإن مالتس لا يعتبر من المتمسكين بالنظام الرأسمالى أو المدافعين عنه إلى أبعد الحدود . حقاً إنه يلقى اللوم على العمال والطبقة الفقيرة بوجه عام للفقر المدقع الذى هم فيه ، إلا أنه يذكر فى موضع آخر من رسالته فى السكان بأن الرأسماليين الذين يجمعون الثروة ويكدسونها بين

---

(١) يدافع جميع الكتّاب الاشتراكيين عن هذا الرأى ويؤيدونه ، كما أن البروفسور أرثر لويس وهو من الكتاب المعروفين بميولهم الرأسمالية يؤيد هذا الرأى كذلك . راجع الفصل السادس من كتابه The Theory of Economic Growth .

أيديهم سيدأبون على هذا العمل دائماً ليصبح شغلهم الشاغل فى هذه الحياة [١] وسيصبحون أكثر فقراً ونتيجة لهذا سيتزايد أعدادهم طالما أن الفقر وزيادة السكان توأمان شقيقان . فكأن الزيادة السكانية التى حدثت نتيجة غير مباشرة لزيادة التجميع الرأسمالى فى يد الرأسماليين .

وإذا زادت الأعداد السكانية فستضغط على موارد العيش القائمة وستؤدى زراعة الأرض الأقل خصوبة وربما إلى زراعة الأراضى الصحراوية الأمر الذى يظهر بوضوح الغلة المتناقصة . ومعنى هذا هو زيادة أسعار الطعام وغيره من المنتجات الزراعية . والنتيجة هى زيادة أعباء الحياة على الطبقات الكادحة وستمتد الأزمة بعد ذلك إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد القومى حتى تصل إلى فئة الرأسماليين حيث تنخفض الأرباح إلى حدها الأدنى وهو الحد الذى تتوقف عنده الاستثمارات الجديدة والنشاط الاقتصادى بوجه عام . وعند ذلك يصل المجتمع إلى حالة الركود الاقتصادى الذى يقف عنده تيار التقدم [٢] .

## ( ٣ )

ويتضمن النمو الاقتصادى فى نظر مالتس زيادة ثروة المجتمع وفى نفس الوقت زيادة قيمة السلع المنتجة . فهو يقول « ان أحوج ما نحتاجه هو زيادة كمية السلع والمنتجات المادية اللازمة والمناسبة للإنسانية »[٣] .

---

(١) ولا يختلف هذا الرأى عما نادى به ماركس بعد ذلك ، إلا أن ماركس تمادى فى اتجاهه هذا قائلا « ... إن الرأسمالى يدخر للادخار فى حد ذاته وليكون فائض القيمة الذى يحوله بعد ذلك إلى رأسمال ، ويعيد العملية مرة أخرى وهكذا . وعندما يصل إلى هذا الوضع يدخل مع غيره من الرأسماليين فى منافسة حادة تؤدى به إلى زيادة استغلال العمال وزيادة الإنتاجية وزيادة الأرباح وبالتالى زيادة التجميع الرأسمالى ، وتدور الدائرة إلى أن تقوض أركان النظام الرأسمالى نفسه فى نهاية الأمر .

(2) Ambirajan, S. «Malthus and Classical Economics» p. 146.

(3) Principles ... p. 28.

وواضح هنا أنه ينص صراحة على أهمية السلع الضرورية لحياة الإنسان دون غيرها . ومن هنا — وكما يعتقد مالتس — فلا أهمية للسلع عموما إلا إذا كانت ذات أهمية خاصة للإنسان كمستهلك . فقد تعمد دولة ما إلى زيادة السلع المنتجة إلا أنها قد لا تكون ذات فائدة ملموسة بالنسبة للشعب فى غالبيته وعند ذلك فإن قيمتها لا بد وأن تتناقص . ومن هنا فإن التقدم الحقيقى فى رأى مالتس هو إنتاج سلع تتناسب مع مطالب الجمهور وتتلاءم مع قوته الشرائية[1] » . ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن التقدم الاقتصادى يتطلب توافر فرضين أساسيين الأول توافر كمية معينة من السلع تتزايد دائماً والثانى تلاؤم هذه السلع مع رغبات ومطالب جمهور المواطنين . وما لم يتوافر هذين الفرضين يصعب تحقيق التقدم الاقتصادى المنشود[1] .

ومالتس حين ينص على تلاؤم السلع المنتجة مع رغبات الجمهور يتجه إلى الرأى العصرى الجديد الذى يسود دراسات التنمية الاقتصادية الحديثة والقائل بأن النمـــو الاقتصادى الصحيح هو فى إنتاج السلع الضرورية لا الكمالية . ذلك أن إنتاج الثانية يتضمن ضياعاً اقتصاديا لا يستهان به ، لأنه يوجه عوامل الإنتاج المحدودة فى المجتمع نحو إنتاج سلع لا يطلبها إلا طبقة محدودة من ذوى القوة الشرائية العالية.وستكون النتيجة بالطبع هى ارتفاع فى أسعار السلع الضرورية التى يتطلبها عامة الشعب لنقص الموظف من عوامل الإنتاج فى مثل هذا النوع من السلع . وفى هذا إضرار بمصالح الطبقات الشعبية .

هـذا — ويعتقد مالتس بإمكان زيادة كمية السلع المنتجة بزيادة القوة الإنتاجية فى البلاد . كما يمكن زيادة قيمة هذه السلع بتحسين توزيع موارد الثروة القومية. ومن ثمّ فإن العاملان الأساسيان فى تحقيق التقدم الاقتصادى وزيادة قوة الدفع الاقتصادية فى البلاد هما حسن إندماج كل من الكميات

(1) Ibid., p. 339

المنتجة وتوزيع موارد الثروة لينتج عنها القوة الدافعة للتقدم . وفى هذا المعنى يقول « الإنتاج والتوزيع هما العاملان الأساسيان اللذان لو اندمجا بالنسب الصحيحة لأديا إلى زيادة التقدم فى البلاد »[1] .

إلا أن مالتس لا يكتفى بهذا التحليل ، وإنما يتقدم خطوة أخرى وينادى بأهمية الدور الذى يلعبه الرأسمالى فى النمو الاقتصادى . وتحليله هنا يتسم بالبساطة والوضوح . فالدخـــل القومى يتولد بزيادة الاستثمارات والاستهلاكات فى المجتمع . وهنا نتساءل عمن يقوم بهذين المتغيرين . ويسارع ويجيب بأن الرأسمالى هو الذى يقوم بالاستثمارات طمعاً فى تحقيق الأرباح أما الاستهلاكات فيقوم بها كل من الرأسمالى ذو القوة الشرائية العظيمة والعمال بوجه عام طالما أنهم عاملون ويتقاضون أجوراً . ومن هنا فإن تغيب الرأسمالى أو ابعاده عن مسرح النشاط الاقتصادى لأى سبب من الأسباب يؤثر على كل من المتغيرين الاساسيين المولدين للدخل القومى وهما الاستثمار والاستهلاك[2] .

ولم يغفل مالتس عن أهمية الادخار والاستثمار كعاملان أساسيان فى النمو الاقتصادى ولكنه لا يركز أهمية كبرى على الادخار كعامل أساسى فى النمو . وبذلك يقترب من أراء كينز فى نفس الموضوع . فالتمادى فى الحرص على جمع النقود وتجميع رأس المـال — بمعنى الاكتناز — لا تختلف من حيث أثرها على المجتمع عن قذف هذه النقود فى البحر[3] ! ! فالادخار — فى رأيه — يؤدى إلى الاقلال من الطلب الفـعّال وستكون النتيجة النهائية بعد ذلك هى انتشار البطالة وسوء حالة الأسواق والسكان على وجه العموم .

وليس معنى ذلك أن مالتس يعارض الادخار فى إبعاده المختلفة ، وإنما تنصب معارضته على التمادى فى الادخار إلى أبعد الحدود . وهو فى هذا

(1) Principles ... p. 426,

(2) Ibid., p. 311.

(3) Amirajan — p. 155.

يقترب من مبدأ « الحـــد الأمثل من الادخار ، أى الادخار الذى يموّل الاستثمارات الضرورية للمجتمع بدون تضخم . فإذا زادت المدخرات إلى أبعد من هذه النقطة فسوف تؤدى إلى الاقلال من الإنفاقات الاستهلاكية إلى درجة تنخفض عندها مستوى الاستثمارات بالفعل[1] . وسوف يؤدى ذلك إلى عرقلة تيار النمو الاقتصادى . وفى هذا المعنى يقول « تتولد ثروة التاجر الفرد عن طريق المدخرات ، فهذا أمر لاشك فيه . إلا أن المدخرات على مستوى الدولة ينبغى أن تجد لها منفذاً فى المجالات المختلفة للاستثمار والانفاق فيما عدا الانفاق على الكماليات والملاهى »[2] .

( ٤ )

ويشترط مالتس توافر العوامل الثلاثة الآتية لزيادة الكميات المنتجة من السلع ١ — زيادة التجميع الرأسمالى فى يد الرأسماليين المجدين المكافحين ٢ — خصوبة الأراضى الزراعية ٣ — الاختراعات العلمية والآلية التى يدأب المجتمع على خلقها بمعاونة معاهده وجامعاته وعلماؤه المختصين .

أما زيادة التجميع الرأسمالى كشرط أساسى من شروط النمو الاقتصادى فهو أمر لا شك فيه سواء فى عهد مالتس أم فى وقتنا الحاضر . إلا أن الجديد فى الموضوع بالنسبة لمالتس على الأقل أنه نظر إلى التجميع الرأسمالى كوسيلة اقتصادية سليمة لامتصاص العمال العاطلين غير المنتجين وتحويلهم إلى عمال منتجين . فزيادة رؤوس الأموال إذا ما تحولت إلى قنوات الاستثمار ستعمل بالطبع على زيادة الطلب على العمال وبالتالى ستمتص الأعداد العاطلة منهم . ومن هنا فإن مالتس يحذر من عدم تسرب التجميع الرأسمالى إلى الاستثمارات المختلفة وبنظريته التشاؤمية المعتادة يتنبأ بذلك أو على الأقل يتنبأ بزيادة مستوى التجميع الرأسمالى عن مستوى الاستثمارات ، كما

(1) Principles pp. 326—329.
(2) Ibid., p. 367.

يستنتج بأن الطلب على السلع المنتجة سوف يهبط عن مستوى المعروض منها ، الأمر الذى قد يؤدى إلى أزمة إفراط إنتاج التى تؤدى ولا شك إلى انهيار النمو الاقتصادى من أساسه . وهنا يقترح مالتس منح إعانات مادية لصغار المستهلكين غير القادرين على شراء الضرورى من السلع المنتجة حتى يزيد الطلب عليها ويحدث بذلك التلاؤم بين المعروض منها والمطلوب[1] .

وواضح من هذا الرأى أن مالتس حين يقترح منح الإعانات المادية للمستهلكين الفقراء إبان الأزمات لا يقدم اقتراحه هنا مدفوعاً بدوافع أخلاقية خيرة وإنما هو يسعى إلى أهداف اقتصادية بحتة،وهى تغذية الطلب الفعّال لدى المستهلكين العاديين ليعود التوازن بين المعروض من السلع والمطلوب منها.وهو يقصد بالمستهلك الفقير العاطلون والنساء والأطفال تحت مستوى اقتصادى معين .

أما الشرط الثانى لزيادة الكميات المنتجة من السلع — وهى المظهر الأساسى للنمو الاقتصادى فى رأى مالتس — فى توافر الأراضى الزراعية الخصبة التى توفر السلع والمنتجات الغذائية اللازمة للزيادات المتواصلة فى الاعداد السكانية دون ثمة جهود كبيرة تبذل . إن الأرض الزراعية الخصبة أكبر ضمان للنمو الاقتصادى المتصل . ومع ذلك فإن مالتس يعتقد أن العلم الزراعى لم يتقدم بعد إلى درجة يستطيع معها التعرف بسهولة على الأراضى الخصبة فى العالم . فى رأيه أن الله قد منح دول العالم أراضى زراعية خصبة واسعة إلا أن الإنسان بجهده المتواضع وكسله وتراخيه لم يتعرف بعد على ماوهبه الله له من أمكانيات . وهو فى رأيه هذا يقترب جداً من رأى بروفسور لويس فى سنة ١٩٥٠ حين كتب يقول « إن السبب فى الفقر هو

---

(1) As stated by Malthus. «I advocate the maintenance a large body of unproductive consumers, so that they may fernish the necessarv motive to the greatest continued production.» Principles, p. 462.

ضعف استغلال موارد الثروة لا ضعف هذه الموارد »[١] .

وليس هذا فحسب بل أن مالتس يلقى اللوم أيضاً على كبار الملاك الزراعيين الذين دأبوا على الكسل وعدم بذل الجهود فى سبيل زراعة أراضيهم واستغلالها الاستغلال الأمثل . وإذا لم يبذل هؤلاء الملاك مجهودات فى هذا الشأن فلا ينتظر أن يقوم الفلاح الصغير بهذا العمل . وعند ذلك يتساءل مالتس ما فائدة الأراضى الزراعية الخصبة التى توجد فى هذا العالم طالما أنها لا تستغل الاستغلال السليم ؟ [٢] .

ويركز مالتس اهتماماً بالغاً على شرطه الثالث وهو توافر الاختراعات العلمية والآلية التى تزيد من الإنتاج . فإذا كان توافر الأرض الزراعية هى من هبات الطبيعة التى لا دخل للانسان فيها فإن الاختراعات الآلية كلها من صنع وخلق الإنسان ، فهى مادة أصلية فى يده يستطيع تشكيلها كيفما شاء ، وهى تعتمد على براعة الإنسان فى التجديد والاختراع .

وتأكيده على اختراع العدد والآلات التى توفر الجهد الانسانى وتزيد من الانتاج أمر لا غبار عليه وخاصة إبان الثورة الصناعية واكتشاف البخار والعدد والآلات التى تستمد قوتها من قوة الدفع البخارية . انظر إليه وهو يقول « عندما يتم اختراع إحدى الآلات الجديدة يتم توفير جهداً عمالياً كبيراً ، ويتم إنتاج السلع بتكاليف أقل وكميات أكبر وستكون النتيجة — فى الغالب الأعم — زيادة الطلب على هذه السلع الأمر الذى يشجع الرأسماليون تباعا على استخدام العدد والآلات فى إنتاجهم المادى » . ومرة أخرى يقترب مالتس من الآراء العصرية فى التنمية الاقتصادية والتى تؤكد ضرورة التجديد والابتكار المتواصلين لزيادة الانتاجية . وهى الآراء التى بشر بها جوزيف شومبيتر فى السنوات الثلاثينية من هذا القرن .

---

(١) راجع مقال البروفسور أرثر لويس بعنوان The World's Poverty الذى ظهر فى كتاب بعنوان Economics — man and his natural recources تأليف لويس وآخرون طبعة سنة ١٩٥٠ .

(2) Principles ... p. 341.

وأخيرا فإن مالتس ينادى بالتصنيع إلى أبعد الحدود مع التمسك بالقيم الصناعية والتجارية لما فى ذلك من إنهاض للحياة النقية النشيطة المليئة بالحركة والإقدام . فضلا عن أن هذه القيم تفسح المجال للاختراعات البناءة والتقدم العلمى والفنى ، بل هى تقوى من شخصية المواطنين وتنمى من روحهم الوثابة وتذوقهم للحياة وطيباتها[1]

ويؤكد مالتس بعد هذا كله أهمية النمو المتوازن للصناعة والزراعة جنبا إلى جنب . وهو فى هذا أقرب الاقتصاديين الكلاسيك القدماء من النظرية الحديثة فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية التى تنادى بهذا الرأى على اعتبار أن الصناعة والزراعة يكملان بعضا ، وفى هذا المعنى يقول : « إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتى يوجد بها قطاع صناعى وتجارى فنى ويتوافر بها عدد ملائم من السكان فى كل قطاع هى الدول التى ستسير قدما فى طريق النمو دون أن تخشى شيئا[2] » .

---

(1) Malthus «Observations on the effects of the Corn Laws» 1814 — p. 25.

(2) Easay on Population — Every'man's Edit — Vol. II. p. 91.

# الفصل السادس

## ريكاردو

يعتبر ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) من أبرز الاقتصاديين الكلاسيك وأعلاهم شأنا. فعلى الرغم من عدم تفرغه التام لعلم الاقتصاد مثل أستاذه آدم سميث وزميله مالتس، إلا أنه ترك آثاراً أصيلة فى العلم ذاته. وكان أول من نسج المبادىء الكلاسيكية المبعثرة مكونا منها جسما متماسكا من التحليل الاقتصادى[١].

ولقد أثرت البيئة التى عاش فيها فى تفكيره وآرائه الاقتصادية. فقد عاش شبابه فى المدن ورأى التغيرات الكبيرة التى طرأت على المجتمع الإنجليزى فى أعقاب الثورة الصناعية ووجد أن النظام الرأسمالى على الرغم من عيوبه ومساوئه إلا أنه قادر على أن يسير بعجلة النشاط الاقتصادى قدما إلى الأمام دون ثمة حاجة إلى استبداله بنظام آخر. كما اعتقد كذلك أن النظام حتى إبان الأزمات قادر على تسيير النظام الاقتصادى فى سهولة ويسر إذا ما تركت القوى الاقتصادية الداخلية تفعل فعلها داخل إطار الرأسمالية. فهو رأسمالى بمعنى الكلمة وهو كلاسيكى بحكم النشأة والدراسة.

وربما كانت الأحداث التاريخية فى ذلك الوقت هى التى أكملت عليه العديد من آرائه الاقتصادية عموما ونظريته فى النمو الاقتصادى على وجه الخصوص. فقد أحدثت الحروب النابوليونية فى إنجلترا نوعا من الحصار الاقتصادى البحرى فقلت بذلك الواردات الخارجية وأصبحت البلاد فى شبه معزل عن العالم الخارجى. ومضطرة إلى الاعتماد على إنتاجها

---

(١) كان ريكاردو سمساراً فى بورصة الأوراق المالية بلندن وكون من عمله هذا ثروة طائلة أتاحت له شراء ضيعة كبيرة فى الريف فأصبح من كبار الملاك الإنجليز ثم رشح نفسه لعضوية البرلمان فأصبح فى أواخر حياته نائباً فى مجلس العموم.

الزراعى الداخلى لإطعام سكانها المتزايدين ، فارتفعت أسعار الأراضى تبعا لذلك . ولقد تأثر ريكاردو بهذا كله فاتجهت أبحاثه ودراساته لدراسة الريع باعتباره الحدث الطبيعى المعاصر الذى يقتضى البحث نحو الدراسة .

( ١ )

ولقد بنى ريكاردو نظريته فى الريع على أساس المبدأ الذى سيطر على أفكاره كلها ونعنى به قانون تناقص الغلة . إن العملية الإنتاجية تتوقف على عوامل ثلاثة الأرض والعمل ورأس المال ، وهى تتضافر سوياً وبنسب مختلفة مكونة الإنتاج . وريكاردو فى هذا الرأى لم يأت بجديد ولم يختلف عن آدم سميث أو غيره من المفكرين والرأسماليين المعاصرين . إلا أنه لا يتفق مع سميث فى فكرة تناقص الإنتاجية المنبعثة من الحقيقة القائلة بأن الأرض متغيرة فى نوعها وخصوبتها وثابتة من عرضها . ومن ثمّ فإن إنتاجيتها الحدية لا بد وأن تتناقص كلما عمد الإنســـان إلى زراعة المزيد منها . وسيعمد الإنسان إلى زراعة المزيد من الأراضى الزراعية كلما زادت الأعداد السكانية وضغطت على موارد العيش القائمة . فيزرع أراضى جديدة أو يزرع الأراضى القديمة زراعة كثيفة .

والحقيقة التاريخية التى لا مراء فيها أن البلد حين يستوطن حديثاً — كما كان الوضع فى أمريكا وأمريكا اللاتينية حينذاك — لا بد وأن توجد به مساحات شاسعة من الأراضى البكر الخصبة التى تسمى بأراضى الدرجة الأولى وسيكون أمام السكان الجدد فرصة اختيار هذه الأراضى وزراعتها . وستخضع أسعار منتجاتها الزراعية لقوانين أسعار السلع العادية مع احتساب تكاليف الإنتاج بالطبع . ولكن عدد السكان الذى يطرد فى الزيادة يبعث على زيادة الطلب على المواد الغذائية فترتفع أسعارها تدريجياً حتى يصبح استغلال ( أو زراعة ) الأرض الأقل خصوبة والتى يطلق عليها أراضى

الدرجة الثانية مجزياً بمقارنة تكاليف الإنتاج المرتفعة نسبياً بالأسعار المرتفعة المنتجات الزراعية . أما إذا لم تتوافر الأراضى التى من هذا النوع لسبب ما فقد يمكن زراعة أراضى الدرجة الأولى نفسها باستخدام مقادير أكبر من العمل ورأس المال . وعند ذلك يكون الفرق بين غلة الأرض الأولى والثانية هو ريع الأرض الجديدة . وعلى مر الزمن وباطراد نمو السكان سوف تستغل أراضى الدرجة الثالثة ثم الدرجة الرابعة والخامسة وهكذا . وسينشأ عن استغلال كل نوع من هذه الأراضى ريعاً جديداً[1] ،

وواضح من هذا المثال مبدأ تناقص الغلة الذى سيطر على ذهن ريكاردو . فطالما أن السكان يتزايدون فسيعمدون إلى زراعة أراضى جديدة أو يبذلون المزيد من الجهد ورأس المال فى الأراضى القديمة وعند ذلك فإن الإنتاجية الحدية للأراضى تنخفض .

ويعتقد ريكاردو أن ظاهرة تناقص الغلة لا يقتصر ظهورها على الأراضى الزراعية وحدها وإنما تظهر كذلك فى القطاع الصناعى . وتتوقف سرعة ظهورها فى الصناعة على استخدام المزيد من الفنون الإنتاجية الجديدة وعلى العدد والآلات الجديدة التى تزيد من الإنتاج وتؤخر بذلك من ظهور قانون تناقص الغلة أو ربما تلغى أثره .

وتطبيقاً لهذا الرأى يقول ريكاردو ، « إن الأسعار الحقيقية لجميع السلع فيما عدا المنتجات الأولية والأجور تميل إلى الانخفاض كلما زادت الثروة والأعداد السكانية . فعلى الرغم من أن هذه الأسعار ترتفع فى قيمتها الحقيقية عن الارتفاع فى السعر الطبيعى للمنتجات الأولية التى يشتق منها . إلا أن التلاءم يتم عن طريق التحسن فى العدد والآلات وحسن توزيع العمال على الأعمال المختلفة ، وبزيادة وتحسن الفنون الإنتاجية والعلم على وجه العموم »[2] .

---

(1) Ricardo, D. «The Principles of Political Economy and Taxation» London : Dent and Son, 1937. p. 52.

(2) Ricardo, «Principles — p. 52.

وإذا كان ريكاردو يبدى عظم اهتمامه بالعلوم والفنون الإنتاجية فلأنها تؤدى إلى تأخير قانون الغلة المتناقصة فى المجال الصناعى أو على الأقل تلغى أثره نهائياً . إلا أنه يتشكك فى امكان حدوث ذلك فى القطاع الزراعى . بل إن الفنون الإنتاجية فى المجال الزراعى — فى رأيه — قد لا تأتى بنتيجة ما . وهنا نقطة الضعف فى نظريته ، فتشككه فى أثر الفن التكنولوجى الحديث فى القطاع الزراعى ليس له ما يبرره وخاصة بالنسبة للدول الزراعية النـــامية ذات المساحات الزراعية الكبيرة كبعض الدول النامية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٢)

وينقسم المجتمع — فى تصوره — إلى ثلاثة فئات كبيرة : الرأسماليون العمال وملاك الاراضى الزراعية . والرأسماليون هم الذين يوجهون العملية الإنتاجية الصناعية فينتجون السلع والخدمات التى يطلبها المجتمع وبذلك يلعبون الدور الرئيسى فى الإقتصاد القومى ، وهم يقومون بانشاء المصانع ويجهزونها بمختلف العدد والآلات ورؤوس الاموال الثابتة . أما وظيفتهم الاقتصادية إزاء المستقبل فتتركز فى البحث عن أفضل الوسائل الإنتاجية التى تؤدى إلى تحقيق الأرباح . وهم — عن طريق توزيع استثماراتهم على الصناعات المختلفة — يعملون بشكل ضمنى على مساواة معدلات الأرباح فى جميع الأعمال الصناعية بل والزراعية ، ويعملون كذلك على حسن توزيع موارد الثروة القومية . ويرى ريكاردو أن عملية النمو الاقتصادى إنما تقوم أصلا على اكتاف الرأسماليين ، فهم الذين يخلقون هذه العملية لأنهم يعيدون استثمار الأرباح التى حصلوا عليها فى العملية الأولى . إما داخل العملية ذاتها أو فى عملية أخرى . وفى كلتا الحالتين يخلقون المجال الجديد للعمل والتوظيف المزيد من رأس المال . والرأسماليون بطبيعتهم يزيدون من التجميع الرأسمالى لأنهم العمود الفقرى له . ولا يخفى أن التجميع الرأسمالى هو البناء الشامخ

لنظرية النمو الاقتصادى عند الكلاسيك عموما إذ ينتج عنه سلسلة من الآثار الموجبة تؤدى فى نهاية الأمر إلى زيادة الدخل القومى عموما[١] .

أما الفئة الثانية فهى فئة العمال وهم الأكثر عدداً ولكنهم الأقل أهمية من العملية الإنتاجية . ويرى ريكاردو أن العمال يعتمدون فى وجودهم وكيانهم المادى على الرأسماليين الذين يزودونهم بالأدوات اللازمة للعملية الإنتاجية ، ويدفعون أجورهم .

والعمال فى أى ريكاردو لا يختلفون فى طبيعتهم الاقتصادية ، فهم والآلة سواء . فكما أن الآلة تحتاج لنفقات لإدارتها واصلاحها واستبدالها بغيرها عند ما تبلى وكذلك العامل يحتاج إلى أجر لسد نفقات معيشته وأسرته . وعلى أساس هذا الرأى فإن أجر العامل يتحدد فى المدة الطويلة بالقدر اللازم لسد حاجاته الضرورية ولمعيشته هو وأسرته عيشة الكفاف[٢] . ومن ثمَّ فإن الأساس التحليلى لنظرية أجر الكفاف يتركز فى عرض العمال فى المدة الطويلة . حيث تفترض النظرية أن كل زيادة فى الأجور إلى مستوى أعلا من مستوى الكفاف سيؤدى بالعمال إلى انجاب المزيد من الأطفال وبذلك يزيد عرضهم بعد جيل من الزمن . وستؤدى هذه الزيادة إلى انخفاض الأجور مرة أخرى إلى مستوى الكفاف . أما الفرض الثانى للنظرية فهو قولها بأن مستوى الأجور الذى يهبط إلى درجة أقل من مستوى الكفاف يعنى الفقر المدقع وسوء التغذية ومايتنج عنهما من ازدياد نسب وفيات الأطفال وتأخير الزواج وسوف يؤدى ذلك — فى المدة الطويلة أيضاً — إلى الاقلال من عرض العمال فتزيد الأجور تبعاً لذلك عائدة إلى وضعها القديم عند مستوى الكفاف.

---

(١) يلاحظ الأهمية الكبرى التى يضفيها ريكاردو على فئة الرأسماليين ، ولذلك حق قولنا عنه فى أولى سطور هذا الفصل إنه رأسمالى بمعنى الكلمة وكلاسيكى بحكم النشأة والدراسة .

(٢) يشارك مالتس ريكاردو فى هذا الرأى، ولهذا يربط البعض نظرية الكفاف بمالتس دون ريكاردو ، بينما يؤيد آخرون الرأى القائل بأن ريكاردو هو مبدع النظرية . وعلى أية حال فإن الأدب الاقتصادى المعاصر يؤيد الرأى القائل أنهما — أى مالتس وريكاردو — أخذا بنظرية أجر الكفاف .

ولقد عبر ريكاردو بنظريته هذه عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العالم الغربي منذ أكثر من ١٥٠ سنة تقريبا . وهي — في أغلب الظن — لا تزال إلى يومنا هذا مطبقـــة بشكل ما في كثير من المجتمعات المتخلفة في أفريقيا وآسيا . فالحرمان المزمن للملايين من العمال في هذه المناطق وفشل الوسائل العصرية في تحسين أحوالهم قد يعزى إلى الازدياد الطائل في عدد السكان دون أن تزيد موارد الثروة بنفس نسبة تزايد السكان . وفي هذا المعنى كتب الدكتور د . يودر ما يلي « ان الجانب التطبيق للنظرية كما شاهدناه في بعض أجزاء الهند وأندونيسيا والباكستان وغيرها من الدول المزدحمة بالسكان يدل على أن النظرية لا تزال إلى وقتنا الحاضر تعبر عن حالة العمال البائسة[1] » .

ولكن نقطة الضعف الأساسيه في النظرية هي طبيعة الأجل الطويل التي تفترضها . فهي تفسر الأجور على أساس الملاءمة التي تستغرق جيلا بأكمله . وهي تفسير لا يتسم ومقتضيات التحليل الاقتصادي الحديث . فكيف يمكن تفسير حالات الصعود والهبوط في الأسعار ثم الأزمات الاقتصادية بين سنة وأخرى ؟ يضاف إلى ذلك أن نظرية الكفاف بناء على على رأي Stigler ما هي إلا نظرية تكاليف إنتاج قبل أي شيء آخر[2] . فهي تفسر الأمور على أساس عرض العمل مهملة جانب الطلب في التحليل رغم مالهذا الجانب من أهمية بالغة في تفسير الأجور .

أما الفئة الثالثة من فئات المجتمع لريكاردو فهم فئة ملاك الأراضي . وهي فئة لها أهميتها بالنسبة للمجتمع الإنجليزي في ذلك الوقت بل بالنسبة لأي مجتمع زراعي في الوقت الحالي . فالتقدم الذي يطرأ عن طريق زيادة الثروة والتجميع

---

(1) Yoder, D. «Manpower Economics and Labour Problesms» p. 148.

(2) Stiglor «The Ricardian Theory of Value and Distribution» Journal of Political Economy, LX No. 3, 210 — June 1959.

الرأسمالى وزيادة الأعداد السكانية لا بد وأن ينتج عنه — بناء على آراء ريكاردو — زيادة الضغط على الإراضى الزراعية الخصبة . ولمواجهة الطلبات المتزايدة على الطعام لابد من زيادة استخدام وحدات من العمل ورأس المال على الأراضى الأقل خصوبة . وسوف يؤدى ذلك إلى تناقص فى الناتج الزراعى. أو كلما زرع الملاك المزيد من الأراضى غير الخصبة وظهر بالتالى قانون تناقص الغلة فإن المنافسة بينهم للحصول على أراضى أفضل تحول جزءاً من ناتج الأرض إلى هؤلاء الملاك ، وهذا الجزء هو « الريع » وهو ما أسماه ريكاردو « العائد نظير استخدام قوى الأرض الأصلية التى لا تفنى » [1]

هذه باختصار هى الفئات الثلاث الأساسية فى النظام الاقتصادى . ولم تختلف وجهات نظر الاقتصاديون الكلاسيك الآخرون عن ذلك ، واعتبروا الفئات الثلاث السابقة هى الإساس الذى يبنى عليه النظام الاقتصادى الذى يحقق النمو والتقدم .

وبناء على ذلك فقد قسم ريكاردو الدخل القومى إلى ثلاثه أجزاء كبيرة الأجور والأرباح والريع . والجزء الأول من نصيب العمال والثانى للرأسماليين والثالث لملاك الأراضى . ولا بد وأن تختلف كميات الأنصبة أثناء عملية النمو الرأسمالى لأن طبيعة الرأسمالية هى كذلك .إلا أن ريكاردو يؤكد أهمية دراسة التغيرات التى تطرأ على هذه الأنصبة ، على اعتبار أنها نقطة أساسية فى دراسة النمو الإقتصادى الذى يطرأ فى ظل هذه الظروف .

ولكن ريكاردو لم يضع قوانين معينة تبين العلاقة بين الأجور الكلية فى المجتمع والأرباح الكلية والريع الكلى . وإنما وضع تحليلاته وقوانينه لتنطبق على سلوك الريع والأرباح والإجور - مقاسة بمقياس نقدى أو حقيقى -

(1) Saraffa (ed), «The Work sand Correspondence of David Ricardo» Cambridge University Press p. 67.

والمكتسبة عن استخدام أى وحدة من العمل ورأس المال فى علاقتها بالدخل المنتج بهذه الوحدة من العمل ورأس المال، وذلك كلما ازداد الدخل القومى .

على أن أفضل طريقة لدراسة نظرية النمو لدى ريكاردو بل وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك الذين أتو بعده هى التفرقة بين الايراد الكلى والإيراد الصافى للمجتمع . والإيراد الكلى — لريكاردو — هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة . أما الإيراد للمجتمع فهو قيمة السلع اللازمة لاعالة القوة العاملة ورأس المال العامل أثناء العملية الإنتاجية وخلال الفترة نفسها . والفرق بين القيمتين يحدد المفهوم العام للفائض الاقتصادى Economic Surplus الذى يلعب دوراً هاماً فى زيادة الناتج القومى وخلق النمو الإقتصادى .

وريكاردو حين ينص على أهمية الفائض الإقتصادى قد أعطى لماركس من بعده الوسيلة الرئيسية لمهاجمة النظام الرأسمالى وطريقة نموه . فريكاردو يقول بأن النمو الإقتصادى فى ظل الرأسمالية عملية ممكنة طالما أن العمال فى تعاونهم مع موارد الثروة الطبيعية فى المجتمع ينتجون أكثر من الأجور المدفوعة لهم مضافا اليها فوائد رأس المال المستخدم فى العملية . ومعنى ذلك — بصورة أخرى — أن الفرق بين القيمة الكلية للسلع المنتجة وتكاليف انتاج هذه السلع ، وهو الإيراد الصافى ، لا بد وأن يكون من نصيب الرأسمالى . وإذا ما استخدم الايراد الصافى فى زيادة التجميع الرأسمالى توافر بذلك رأس المال اللازم لعملية النمو وهو الذى يعتبر عصب التنمية الاقتصادية وعمودها الفقرى .

ومن هنا — وعلى أساس التحليل الريكاردى — تظهر أهمية الطبقة الرأسمالية التى سيتركز لديها « الفائض » دون طبقة العمال وملاك الاراضى الذين يصعب عليهم ادخار المزيد من رأس المال . وتركيز رأس المال فى يد الرأسماليين يعطيهم القوة والنفوذ على تحريك الاحداث الإقتصادية فى البلاد .

أما ماركس فينظر إلى الفائض نظرة سلبية بحتة . فالفائض مظهر واضح لاغتصاب الرأسماليين لحقوق العمال ، لأن القوة العمالية هى التى خلقت الفائض وكان يجب أن تحصل عليه . ولكن الرأسماليين قد اغتصبوه عنوة منهم . ومظهر هذا الاغتصاب هو الأرباح الطائلة التى تحصل عليها الطبقة الرأسمالية دون ما حق . كما يعتمد ماركس على الفكرة نفسها ليصب جام غضبه على النظام الرأسمالى موجهاً إليه أشد الانتقادات[1] .

( ٣ )

تتركز البؤرة الرئيسية فى نظرية ريكاردو فى النمو الاقتصادى فى رأس المال باعتباره الدينامو أو المحرك لعمليات النمو . وليس يعنينا الآن أن نناقش ما إذا كان الوضع الأفضل هو فى تمليك رأس المال للمنظمين الرأسماليين كما يعتقد ريكاردو أو إلغاء هذه الملكية الرأسمالية وهو الرأى الذى يؤيده ماركس بشدة ، وإنما كل ما يعنينا الآن هو مناقشة فكرة التجميع الرأسمالى لدى ريكاردو دون مناقشة ما حول ذلك من آراء أو مذاهب أيدولوجية .

يضمن ريكاردو تعريفه لرأس المال كل من رأس المال الثابت والدائر على السواء . فهو يكتب « إن رأس المال هو ذلك الجزء من ثروة البلاد التى تستخدم فى الإنتاج والذى يتكون من الطعام والملابس والأدوات الإنتاجية والعدد والآلات اللازمة فى التأثير فى عمل العمال »[2]. أما رأس المال الدائر فهو مخصص لأجور العمال . وهو ينمو بنمو رأس المال الثابت إلا إذا ظهرت المزيد من الفنون التكنولوجية المختلفة .

---

(١) ستجىء هذه الدراسة مفصلة فى الفصل السابع من هذا المؤلف حينما نعالج نظرية ماركس فى النمو الاقتصادى بشىء من التفصيل .

(2) Ricardo, Principles — p. 53.

(3) Ibid., p. 79.

وريكاردو ذو النزعة الرأسمالية البحتة والذى يؤكد مبدأ التجميع الرأسمالى كشرط من الشروط الأساسية يبين أن ثمة وسيلتان لهذا التجميع الأولى عن طريق الادخارات المختلفة التى يقوم بها الطبقات القادرة فى المجتمع والتى يتزايد إيراداتها دائما والثانية عن طريق الإقلال من الاستهلاكات عموماً . فكل ما يدخر يجب أن يستثمر لأنه — على حد قوله « ما من عاقل يجمع المزيد من رأس المال إلا ويكون هدفه من وراء ذلك هو التجميع الإنتاجى »[1] ، ومن هنا فإن ريكاردو يعارض فكرة الاكتناز ويعتبرها منافية للتقدم الاقتصادى ومعوقة له .

ويتوقف معدل التجميع الرأسمالى فى دولة ما على عاملين : الأول هو الإمكانيات المتاحه أمام الأفراد للإدخار والثانى هو الرغبة فى الادخار .

أما العامل الأول فيتوقف بدوره على كمية الفائض التى نتجت بعد طرح المبالغ اللازمة لإعانة العمال ، وهى ماسماها ريكاردو « الدخل الصافى » للاقتصاد القومى »[2] . فكلما نمى وازداد هذا الفائض نمت بالتالى كمية المدخرات . وكلما زادت أرباح الرأسماليين قوى تبعاً لذلك الدافع الذى يدفعهم نحو التجميع الرأسمالى . وعلى العكس فإذا انخفضت معدلات الأرباح التى تحصل عليها الرأسماليون التجأوا إلى مدخراتهم وربما زادت تبعاً لذلك نسب الاستهلاك .

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو كيف يتغير معدل الادخارات بتغير معدل الأرباح ؟ وهل هناك وظيفة سلبية لمعدل الأرباح كما يقول آدم سميث ؟ يجيب ريكاردو على هذا السؤال الثانى بالنفى . « فالدوافع التى تدفع الرأسماليون لتحقيق التجميع الرأسمالى — بناء على رأيه — سوف تتضاءل مع أى تناقض يطرأ على الأرباح ، وقد يقف التجميع نهائياً إذا ما كانت الأرباح منخفضة إلى درجة لا يكون عندها أى تعويض عن

(1) Ibid., p. 73.
(2) Ibid., p. 266.

المجهود الذى يبذله الرأسمالى أو المخاطرة التى يتعرض لها أثناء العملية الإنتاجية »[1] .

والواقع أن ريكاردو كمفكر كلاسيكى رأسمالى ينظر إلى عملية النمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية — وهى أساساً عملية التجميع الرأسمالى — على أنها عملية حركية تتوقف على الدخل الصافى وعلى معدل الأرباح السائدة فإذا تزايدت معدلات الأرباح ونمت نمواً متصلا فإن النمو الاقتصادى حادث لامحالة ، إلى أن يبدأ ظهور قانون الغلة المتناقصة وعند ذلك تخلق حالة الركود وهو يستخدم الأرباح والأجور فى معناهما النسبى ، فأى زيادة فى الاجور المدفوعة للعمال سوف تؤثر فى النصيب الذى يحصل عليه الرأسماليون أى فى الأرباح . وفى هذا المعنى يقول « لاشىء يؤثر فى الأرباح إلا حدوث زيادة فى الاجور[2] » . ومن هنا تتحدد الأرباح على أساس ما يتبقى من الاموال بعد دفع الأجور كعائد العمل والريع كعائد الارض .

ويبدى ريكاردو رأياً آخر إزاء الارباح متسما مع نظرية الواقعية الطويلة الامد للنظام الرأسمالى ، فهو يرى أن الارباح تميل إلى الانخفاض فى الاجل الطويل . ويرجع ذلك إلى أن التقدم الذى يطرأ على المجتمع والثروة القائمة يتطلب المزيد من العمال للعمل فى القطاع الزراعى لإنتاج المزيد من الطعام الامر الذى يؤدى إلى نقص المعروض من العمال فى القطاع الصناعى مع زيادة الطلب عليهم . والنتيجة الطبيعية لذلك هى زيادة مستوى الاجور وبالتالى انخفاض مستوى الارباح .

ولكن ثمة ظاهرة عكسية قد تحدث نتيجة ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية التى تؤدى إلى الاقلال من الطلب المؤقت على العمال فيؤدى ذلك إلى إنخفاض أجورهم . وفى خلال هذه الفترة تميل الأرباح إلى الإرتفاع وبالتالى يزيد معدل التجميع الرأسمالى . وهكذا يظل المجتمع فى جذب وشد

(1) Ibid., p. 73.
(2) Ibid., p. 70.

إلى أن تتغلب إحدى القوانين على الأخرى ، وعندها فإن نصيب الأرباح بالنسبة للمجموع الكلى للناتج يبدأ فى الهبوط[١]. وسيهبط بالتالى معدل التجميع الرأسمالى . وعند ذلك وعلى فرض زيادة السكان — وهو فرض آمن به ريكاردو إيمانا مطلقا — فان الأرض الزراعية الأقل خصوبة ستزرع وسيقل الربح مع هبوط الأجور وعند ذلك يقف التجميع الرأسمالى نهائيا بل ويقف نمو السكان ويدخل الاقتصاد القومى حالة السكون The Stationary state .

وواضح من الفقرة السابقة أن تقدم الاقتصاد يتجه إلى حالة السكون. وهى حالة لابد وأن يسبقها فترات من التوازن المؤقت حيث يقف مستوى الأجور عند حد الكفاف وحيث لاتزيد الأعداد السكانية وطالما أن الدخل الصافى خلال هذه الفترة سيكون موجبا وعائد الاستثمار أعلا من المعتاد فان فترات التوازن المؤقتة هذه لن تدوم . إذ لابد من ظهور استثمارات جديده فى المجتمع من شأنها انعاش الطلب على العمال وسيؤدى هذا إلى رفع مستوى أجورهم إلى أعلا من مستوى الكفاف . وإذا حصل العمال على أجر أعلا من الكفاف فستتزايد إعدادهم — كما سبق أن ذكرنا فى البند (٢) من هذا الفصل — وسيؤدى ذلك إلى الإقلال من معدلات الأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون الامر الذى يؤدى إلى أضعاف معدل التجميع الرأسمالى[٢] .

ولكن الاوضاع لن يستقيم طويلا هكذا إذ سرعان ما يتوازن عرض العمال مع الطلب عليهم ويتحقق عند ذلك وضع توازنى جديد . وستهبط الاجور إلى مستوى الكفاف . وسيؤدى ذلك إلى رفع معدلات الارباح من

---

(1) Ibid., p. 75.

(2) As stated by Ricardo, «The very low rate of profits will have arrested all accumulation.»
Ricardo, Principles — p. 72.

جديد وبالتالى إلى تجديد الدافع لدى الرأسماليون لزيادة التجميع الرأسمالى وإن تحقيق النمو اقتصادى كما يراه ريكاردو .

ويتبين من هذا التحليل أن زيادة معدلات الارباح التى يحصل عليها الرأسماليون هى الفكرة الرئيسية التى تحقق النمو الذى يعقبه بعد فترات بطيئة حالة السكون النهائية . ومعنى هذا أن ريكاردو يتنبأ بحالة السكون إلا أنه يعتقد أن المخترعات والعلوم والفنون والصفات التى يدأب الرأسماليون على استخدامها أملا فى تحقيق الارباح أثناء العملية الانتاجية كفيلة بتأجيل حدوث حاله السكون إلى أماد زمنية قادمة .

( ٤ )

ولقد تطرق ريكاردو خلال دراساته الاقتصادية المتفرعة إلى موضوع التخلف الاقتصادى والدول المتخلفة فكان أول من استخدم هذا اللفظ من الإقتصاديين الكلاسيكيين القدماء . وهو يفرق بين نوعين من الدول المتخلفة وبالتالى بين نوعين من التخلف الإقتصادى والنوع الاول هى الدول التى تتوافر بها الاراضى الزراعية الخصبة إلا أن سكانها لم يصلوا بعد إلى المستوى الثقافى أو الذهنى أو الغنى الذى يساعدهم على استغلالها ولهذا تنتشر الافات والمجاعات ويضغط السكان على موارد العيش التى لا توفر لهم إلا معيشة الكفاف[1]، مثل هذا النوع من الدول هى الدول التى استوطنت حديثا والتى لازال الفقر والجهل والمرض ظواهر اقتصادية واجتماعية طبيعية عادية . ومن هنا فإن معالجة هذه الآفات المخيمة على السكان سيرفع من الانتاجية الزراعية ومن ثمّ، واتفاقا مع آراء أدم سميث فى هذا الموضوع فان رفع الإنتاجية الزراعية فى هذه الدول يتضمن التقدم الإقتصادى المنشود الذى سيؤدى إلى انقاص عدد العاملين فى القطاع الزراعى وزيادة العاملين فى الصناعة .

---

(1) Ricardo, «Principles» p. 56.

إلا أن ريكاردو لا يكتفي بمعالجة الآفات المرتبطة بالفرد كالجهل والمرض والتراخي والكسل وما ينتج عن ذلك من رفع مستوى الإنتاجية الزراعية، وإنما هو يتعمق أكثر من ذلك فيقول بأن علاج التخلف الإقتصادي في هذه الحالة يكمن في توفير رؤوس الاموال اللازمة لإقامة المشاريع الزراعية والصناعية. وسيتطلب ذلك وجود حكومة واعية تعمل على حفظ الامن والنظام وتضمن حق الملكية وتوفر فرص التعليم والثقافة. وعند ذلك ستزيد رؤوس الاموال بمعدل أسرع من زيادة الاعداد السكانية.

أما النوع الثاني من الدول المتخلفة فهي « الدول التي استوطنت منذ زمن بعيد والتي يظهر بها مبدأ تناقص الغلة إزاء عرض منتجاتها من المادة الخام، ومن ثمّ تتعرض لجميع الشرور الناجمة عن الازحام السكاني[1]» وهو يعتقد أن إقرار التقدم الإقتصادي في هذه الحالة أصعب منالا من الوضع السابق ذلك أن أية زيادة في رؤوس الاموال سوف تزيد من سوء الحالة، طالما أن الزيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة في الاعداد السكانية وبالتالي إزدياد الضغط على الاراضي الزراعية النادرة. انظر إليه وهو يقول « إن كل زيادة ولو طفيفة في معدل التصنيع في الدول القديمة المزدحمة بالسكان مالم يصحبها إنقاص في معدل زيادة السكان ستؤدي إلى شرور ومآسي[2]»، ومن ثمّ فإن العلاج الوحيد هو ضبط إزدياد السكان.

وريكاردو حين يلمس هذا الموضوع الهام — موضوع السكان في علاقته بالتنمية إنما يتجه مع نفس الخط العريض الذي سار عليه مالتس. إلا أن ريكاردو وهو يعالج التخلف بضبط السكان لم يكن في ذهنه وسائل تنظيم النسل الحديثة Birth Control لان هذه الوسائل لم تنتشر بالفعل إلا بعد المحاكمات القضائية المثيرة للدكتور درازدال في السنوات الاولى

---

(1) Ibid., The same p.
(2) Ibid., p. 99.

من القرن العشرين . فكل ما كان يعنيه ريكاردو هو مجرد رفع مستوى التطلع الإقتصادى للطبقات الفقيرة ، مع نشر الوعى الثقافى بين هذه الطبقات وعند ذلك تنخفض معدلات المواليد تلقائيا دون الحاجة إلى وسائل مادية تقوم بضبط المواليد . وهى نظرية أصبحت جد معروفة فى أبحاث علماء السكان المعاصرين .

( ٥ )

ولعل أشهر وأعمق أبحاث ريكاردو الاقتصادية هى نظريته فى التجارة الدولية التى لها اتصال غير مباشر بآرائه فى النمو . فالتجارة فضلا عن أنها الوسيله الطبيعية لتمويل التنمية وتكوين رأس المال هى أيضاً السوق الخارجى لتصريف الزائد من المنتجات الصناعية . ورأيه فى التجارة واضح فهو يرى تخفيض التعريفات الجمركية إلى أدنى حد ممكن ، ومن هنا وطالما أن عوامل الإنتاج غير قابلة للتنقل بسهولة من دولة إلى أخرى فإن الأطراف المتاجرة تستطيع أن تزيد من دخولها الحقيقية إذا ما تخصصت كل دولة فى إنتاج السلع التى تستطيع إنتاجها بنفقات نسبية أقل . ولن يتم ذلك إلا إذا سادت حرية التجارة حيث تظهر مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولى . وعند ذلك سيرتفع الدخل القومى العالمى عن طريق حسن استخدام موارد الثروة المنتجة فى كل من الدول المصدرة والمستوردة على السواء .

على أن الإستثناء الوحيد لمبدأ حرية التجارة الذى نادى به ريكاردو وغيره من الإقتصاديين الكلاسيك هو فرض التعريفة الجمركية لحماية الصناعات الناشئة فى الدول المصدرة . فهو يؤيد رفع التعريفات الجمركية على السلع الوارده والتى لها مثيل فى الداخل طالما أن الصناعات الداخلية المنتجة لهذه السلع لا زالت بعد ناشئة وتحتاج إلى حماية . ولن ترفع هذه الحماية حتى تشب هذه الصناعة الناشئة وتترعرع وتصبح فى غنى عن الحماية وقادرة على مواجهة المنافسة الخارجية .

ويلاحظ أن ريكاردو ومعه الكلاسيكيون ينظرون إلى المستعمرات لا على أنها دول تحتاج إلى المعونة والمساعدة لتتبوأ مركزاً لائقاً بل على أنها مزرعة كبيرة تابعة للدولة المستعمرة[١]. وهى نظرة مجحفة بحق المستعمرات وتوضح فى جلاء تام النزعة الرأسمالية الاستعمارية التى اتصفوا بها والتى أدت — مع غيرها من الآراء — إلى إظهار عيوب التنظيم الرأسمالى القائم على الإستغلال والإستعمار .

ويؤكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام فى تمويل النمو الإقتصادى . على الرغم من أنه يحاول يائسا إبعاد الحكومة — التى تحصل الضرائب — عن كل نشاط اقتصادى بنّاء ولكنه يرى أن الضرائب حق ينبغى على الرأسماليين دفعة إلا أنه يحذر من زيادة معدلات الضرائب على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك بمثابة معوق لتيار النمو الإقتصادى . ومع ذلك فاذا جاز زيادة هذه المعدلات فلا بأس من أن تنصب هذه الزيادة على الريع والسلع الفاخرة حتى لا يضار الرأسماليين من جرّاء الزيادة فى معدلات الضرائب وحتى لا تثبط عزائمهم فى العمل والابتكار وهما عماد التنمية الإقتصادية ورأسها المدبر .

## (٦)

إن آراء ريكاردو فى النمو الإقتصادى هى فى واقع الأمر مثال بارز لنظرية حركية فى النمو . فطابع الحركة المستمر هو الأســـــاس الذى يبنى عليه التحليل الريكاردى ، كما أن نظرية النمو تحليل علمى سليم لعملية

---

(١) أنظر إلى جون ستيوارت ميل وهو يقول عن المستعمرات

These are hardly to be looked upon as countries carrying on an exchange of commodities with other countries, but more properly as outlying or manufacturing establishments belonging to a larger community» J. S. Mill «Principles of Political Economy» ed. by Ashley. p. 685.

استخدام الفائض الإقتصادى فى المجتمع بغرض زيادة التجميع الرأسمالى . ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن المظهر الرئيسى للنمو الإقتصادى يتركز فى تجميع رأس المال . على الرغم مما يتسم به هذا التحليل من التبسيط الزائد .

وريكاردو حين يعرض أرائه فى النمو تظهر بين سطوره تشاؤما إزاء إحتمال استمرار حدوث زيادة فى تجميع رأس المال وتحقيق إرتفاع فى متوسط دخل الفرد فى المتوسط ويعزى هذا التشاؤم إلى الفرضين الآتيين الأول ظاهرة تناقص الغلة التاريخية والثانى مبدأ مالتس فى السكان الذى اعتبره ريكاردو قضية مسلم بصحتها .

ومع ذلك ، فإن ريكاردو بالغ فى تشاؤمه إزاء ظاهرة تناقص الغلة وقلل من احتمال التقدم الإقتصادى عن طريق التحديدات فى العدد والآلات والفنون التكنولوجية الأمر الذى يؤخر من تناقص الغلة أو يلغى أثره نهائيا . والواقع أن التطورات الإقتصادية التاريخية التى حدثت فى الدول الغربية بعد عهد ريكاردو اثبتت أن معدل التقدم الناجم عن الإختراعات الجديدة لم يلغى الأرباح أو الريع كما تنبأ بذلك ريكاردو بل إن التقدم التكنولوجى لايزال إلى يومنا هذا يأتى بأطيب الثمار .

أما المبدأ المالتوسى ( نسبة إلى مالتس ) فى السكان فلم يسفر عن شىء أيضاً . أن معدلات الزيادة فى السكان فى الدول الغربية بعد منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم لم تصل إلى الواحد فى المائة من مجموع عدد السكان . وهى نسبة طفيفة للغاية لاتسمح بزيادات هائلة فى المعروض من اليد العاملة كما يعتقد ريكاردو ومالتس وغيرهما من أئمة الفكر الكلاسيكى القديم . ومن ثم فإن نظريتهم فى الاجور المرتبطة بالمبدأ المالتوسى فى السكان والقائمة على التوازن عند أجر الكفاف لايمكن أن تكون صحيحة . على اعتبار أن ما يقوم على الباطل باطل . وهكذا فإن النتائج الإقتصادية التى توصل إليها ريكاردو إزاء نظرية النمو والمعتمدة على هذين الفرضين الخاطئين لابد أن تكون خاطئة ، على الأقل فى تطبيقاتها على العالم الغربى .

ولقد قام التحليل الريكاردى فى النمو الاقتصادى على أساس وجود بيئة اقتصادية مواتية وحيث تتم عمليات التنمية تدريجيا فى ظل المنافسة الكاملة وحيث تكون المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات القومية بل وتصرفات الأفراد بوجه عام سائرة جنبا إلى جنب مع تطلبات التنمية . وإذا لم تتوافر هذه المقومات فإن التحليل الريكاردى بل التحليل الكلاسيكى عموما والسياسة الإقتصادية المقترحة ستحتاج ولا شك إلى التعديل .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من أخطاء الكلاسيكيين إلا أنهم عبروا بحق عن عصرهم الرأسمالى وعن الظروف المواتية للنمو فى ظل الرأسمالية . ولقد تمسكوا بالرأسمالية إلى أبعد الحدود وأيدوها وهم يعلمون ضمنا أن للرأسمالية عيوب ومساوىء كثيرة إلا أن هذه العيوب لم تكفى لتجعلهم بمنأى عنها أو ثائرين عليها . لقد كان الكلاسيك عموما على بينه من مساوىء المنافسة الكاملة وماتؤدى إليه من استغلال واحتكار وكانوا يعلمون أن الرأسمالية إذا ما استنفدت منافذ الاستثمار فى الداخل عمدت إلى الاستثمارات الخارجية وربطت بذلك نفسها بعجلة الإستعمار بل كانوا يعرفون أكثر من هذا ويفضلون هذه المساوىء على تغيير هذا النظام إلى الإشتراكية . وبذلك خلقوا الفرصة لكارل ماركس من دورهم لمهاجمة كل مساوىء الرأسمالية السالفة الذكر وابراز نظرته فى النمو الإقتصادى على نقيض الرأسمالية بل وتعتمد فى أساسها على هدم الرأسمالية من جذورها واحلال الاشتراكية العلمية محلها وهى النظرية التى سنبحثها تفصيلا فى الفصل القادم .

# الفصل السابع

## ماركس

من الحقائق الاقتصادية البارزة فى القرن العشرين ذلك التقدم الاقتصادى الكبير الذى حققته روسيا السوفيتية اليوم . لقد قضت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ على النظام القيصرى الممعن فى الرأسمالية الاحتكارية وأحلت محله النظام الشيوعى الماركسى وطبقت روح النظام وأسسه بشىء قليل من التصرف وأحرزت تقدما واضحاً فى الشئون الاقتصادية . مما دعا المفكرين المعاصرين إلى تسليط الأضواء على النمو الاقتصادى فى الفكر الماركسى .

قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادى على مجموعة من الفروض تتعلق أولا بطبيعة الوظيفة التى يقوم بها الإنتاج فى المجتمع ، وثانياً على نوع الابتكار والاختراع السائدين وعلى طريقة تجميع رأس المال . وإذا ضممنا هذه الفروض كلها فى إطار واحد وحدنا فروض تتصل بمعدلات الأجور والارباح السائدة وبالتالى فروض تتعلق بالطابع الحركى الذى يسود المجتمع سواء أكان هذا المجتمع إقطاعياً أم رأسمالياً صناعياً .

وماركس (١٨١٨ — ١٧٨٣) حين يعرض نظريته فى النمو الاقتصادى يفند آراء النمو الاقتصادى فى ظل الرأسمالية ويبدى أوجه نقد عنيفة لطبيعة هذا النمو ومظاهره . ويخرج بنتيجة مؤداها أن النظام الرأسمالى نظام استغلالى بالطبع فضلا عن تقلبه وعدم استقراره . إنه نظام استعمارى احتكارى تتصارع داخله الطبقات الثائرة فى سبيل لقمة العيش . وحيث تشتد قبضة الرأسمالية يشتد الجوع وينتشر البؤس والخراب وعندئذ يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية وتظهر النظم الاشتراكية .

( ١ )

إن تفسير ماركس للتاريخ يعتبر من الأركان الرئيسية لنظريته الاقتصادية والفلسفية . لقد غاص فى أعماق الماضى السحيق ، وفى نفس الوقت تتطلع إلى المستقبل ليحدد المصير الذى سيلحق بالرأسمالية كنظام اقتصادى وسياسى عفن مصيره إلى الزوال . وفى رأيه أن دراسة التاريخ عموماً تتطلب دراسة القوى التى أدت إلى إحداث بعينها . وإذا ماتم ذلك استطاع الإنسان أن يتنبأ بالأحداث التى سوف تلحق بالمستقبل . ومن هنا اتجه ماركس إلى دراسة التاريخ يفسر أحداثه وثوراته كحلقات متصلة سائرة وجهة واحدة وبطريقة تكاد تكون واحدة .

ولقد استند ماركس فى تفسيره للتاريخ إلى فكرة جديدة من نوعها مؤداها أن ليس هناك قوى غيبية مجهولة يفسر بها التاريخ . وهو يقول « ليست إحساسات وكيان الافراد هى التى تحدد وجودهم بل أن وجودهم الاجتماعى الفعلى هو الذى يحدد إحساساتهم [١] »

إن التاريخ لا يمكن أن يكون مجرد مجموعة من الإحداث تتم مصادفة ، ولكنه يسير طبقاً لقوانين معينة ينتج عنها أشكال دائبة التغير من النظم الاجتماعية . وإذا كان المؤرخون يعمدون فى الغالب الأعم إلى تسجيل الاحداث التاريخية وترتيبها . وإذا كان الاقتصاديون يعمدون إلى تفسير الاحداث الاقتصادية فإن ماركس يحاول أن يحلل كيفية نشوء الاحداث التاريخية . ولقد عبر لينين عن هذه الحقيقة كما يلى : « أن الافراد هم الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، ولكن ما الذى يحدد الدوافع النفسية الكامنة فى نفوسهم وما هى الاسباب التى تؤدى إلى التطاحن والتنازع بين العقائد والافكار ؟

(1) Karl Marx, « A. Contribution to the Critique of Political Economy,» tr. by Stone. p. 11—12.

وماهى الظروف الموضوعية التى يقوم عليها إنتاج السلع والخدمات التى هى جمّاع نشاط الإنسان ؟ وكيف يتطور هذا كله فى مجرى التاريخ ، وهل هناك قانون يحكم هذا التطور[1] ؟ »

والتاريخ — فى رأى المدرسة الماركسية — ذاخر بالأحداث السياسية الاقتصادية التى تقتضى التفسير والتأمل ، إلا أن المفسرين لهذه الأحداث التاريخية — وعلى الأخص الاقتصاديون منهم — لم يتعمقوا فى تفسير كنه الأحداث تفسيراً يتسم بالعمق والفهم الصحيح . فقد عمدوا إلى تفسير حدوث الإنتاج فى ظل العلاقات الإنسانية السائدة ، ولكنهم لم يفسروا هذه العلاقات وهى الأساس الذى بنيت عليه الحركات التاريخية كلها [2] .

ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الافراد فى هذه الحياة هو طريقة الإنتاج السائدة mode of Production . ويشير هذا الاصطلاح إلى تنظيم معين للإنتاج فى المجتمع يتضمن : أولا — تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية ، وعن طريق الوضع القانونى للعمال من حيث الحرية والاسترقاق ثانياً — البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة ، وثالثاً — الوسائل العلمية الفنية المطبقة فى الإنتاج وحالة العلم بوجه عام .

كما يعتقد ماركس أن طرق ووسائل الإنتاج فى الحياة المادية هى التى تحدد الخصائص العامة للجوانب الاجتماعية والسياسية والروحية فى حياة المجتمع . وهو إذ يذكر طرق الإنتاج يعنى أن هناك مجموعة من علاقات الإنتاج تتمشى وتتفق مع نوع معين من الإنتاج بالذات . وتظهر هذه العلاقات الإنتاجية فى شكل علاقات ملكية property relations ، كما أن العلاقات الإنتاجية

(1) Lenin «The Teachings of Karl Marks» Handbook of Marxism, p. 545.

(2) Handbook of Marxism, p. 350.

هى التى تحدد سمات الهيكل الطبقى فى المجتمع [١] .

هذا — وقد أكد انجلز بدوره أهمية طرق ووسائل الإنتاج فى تشكيل العلاقات الإنسانية حين قال : « بناءاً على هذا المفهوم — يقصد التفسير المادى للتاريخ — فإن الاسباب النهائية لجميع التغيرات الاجتماعية بل وجميع الثورات السياسية لا تكمن فى عقول الرجال فى سعيهم المتزايد نحو تبيان الحقيقة والعدالة وإنما فى التغييرات فى طرق الإنتاج والتبادل . إن التفسير المادى للتاريخ لا ينبغى أن نبحث عنه فى ثنايا الفلسفة وإنما فى اقتصاديات العصر القائم .[٢] » . والخلاصة أن كل من ماركس وانجلز يعتقد بأهمية تفسير التاريخ على أساس مادى ، لان هذا هو الوضع العلمى والحقيق للمشكلة .

( ٢ )

ولكن مامعنى طرق الإنتاج والتبادل التى يعلق عليها ماركس هذه الاهمية الكبرى فى تفسيره للتاريخ ؟ إنها وضع اقتصادى معين تسوده موارد معينة من الطاقة الإنسانية ومن العلم والفن والمعرفة وسيترتب على هذا أن تنظم العمليات الإنتاجية والتبادلية وعمليات التوزيع والاستهلاك داخل منظمات معينة بشكل اجتماعى خاص لان هذا التنظيم يتضمن علاقات إنسانية بين الافراد ومن ثم فإن طرق ووسائل الإنتاج تتضمن هذه العلاقات كلها التى تضع الشكل العام لجميع المنظمات الاجتماعية .

على أن ماركس لا يكتفى بهذا التأكد على أهمية طرق الإنتاج فى تفسير التاريخ بل يذكر فى أكثر من موضع من كتابه « رأس المال » أن التفسير

---

(١) يعرف ماركس « الطبقة فى المجتمع » على أنها مجموعة من الأفراد يرون أنفسهم فى وضع متشابه سواء من حيث الملكية أو من حيث درجة الحرية الشخصية التى يتمتعون بها .

(2) Fredrich Engls «Anti-Duhring» Handbook of Marxism. p. 279.

المادى للتاريخ هو التفسير الوحيد الذى يقبله العقل والمنطق ، وأن أى تعديل طفيف لهذا الرأى هو بمثابة هدم للنظرية الماركسية[١] .

ويرجع التطور الذى يلحق بالمجتمع إلى القوى المادية التى تسيطر على الإنتاج ، أو بمعنى أصح للعناصر التى تكون طرائق الإنتاج والتغيير ، وقد تؤثر بعض أنماط من المجتمع فى التأخير أو الإسراع من تطور هذه القوى الإقتصادية إلا أن بعض التغير فى القوى الانتاجية لابد وأن يحدث فى جميع الظروف الإقتصادية . ويذكر ماركس على سبيل المثال أن القوى المادية الإنتاج فى المراحل الأولى من تطور مجتمع معين لا بد وأن تتمشى جنباً إلى جنب مع الهيكل الثقافى والهيكل التنظيمى السائد . وستكون العلاقات الإنتاجية فى هذه الفترة هى الأشكال التى تتطور على أساسها قوى الإنتاج ، إلا أن التغيرات فى علاقات الإنتاج وفى الهيكل الثقافى السائد تجىء متأخرة بعد تطور القوى المادية للانتاج . ومن ثمَّ وفى مرحلة معينة من التطور تتصارع القوى الإنتاجية مع العلاقات الإنتاجية ويتخذ هـذا النضال شكل نزاع على الملكية ، وعند ذلك تبدأ الثورة الإجتماعية[٢] .

إن نضال الطبقات هو الوقود الذى يغذى التطور المحتوم ، وكلما تقدمت علاقات الإنتاج وتعقدت بينما تستمر قوى الإنتاج فى التقدم فإن الخيوط التى تصل بين الطبقة الحاكمة والطبقات المستغلة تصبح أكثر حدة وشدة . كما أن الطبقة المستغلة التى تقف فى إنتظار حدوث تعديلات فى علاقات الملكية السائدة فى المجتمع ، وهى العلاقات التى ستتيح الفرصة لتوسع القوى الإنتاجية لا شك أنها ستؤكد وجودها . وستحاول أن تضمن لنفسها

---

(١) ولكن د . كول وهو يناقش هذه النقطة بالذات قد فسر ماركس تفسيراً لا يتسم بهذا الإصرار الماركسى على أهمية طرائق ووسائل الإنتاج فى التفسير المادى للتاريخ . راجع كتاب

G. D. H. cole. «What Marx Really Meant» 1943. p. 97.

(2) Marx, op. cit., p. 12.

الإشراف السياسى أيضاً وطالما أن هذه الطبقة مرتبطة بجميع القوى الإنتاجية أضحى نجاحها فى تحقيق أهدافها المشروعة مضموناً .

وسيترتب على هذا أن تتطور مجموعة النظم المتعلقة بعلاقات الملكية بما يتناسب مع التوسع فى القوى الانتاجية الجديدة . ومع هذا التغير فى العلاقات الإنتاجية فإن الهيكل الفكرى والثقافى وهيكل النظم والمؤسسات السائدة لا بد أيضا أن يتطور . والتاريخ كله تبعا لآراء ماركس يتبع هذه هذه الدورة الثورية . فتبدأ الدورة بثورات تقدمية يتبعها تقدم ملموس وبعد ذلك التأخر عن الوضع السابق وأخيراً الثورة . ولقد تنبأ كل من ماركس وانجلز بالنظم الاجتماعية الأربعة الآتية (١) الشيوعية البدائية التى سادت المجتمعات المتأخرة فيما مضى (٢) المجتمع العبودى القديم (٣) الإقطاع وأخيراً (٤) الرأسمالية[١] .

( ٣ )

إذا اعتبرنا التفسير المادى للتاريخ هو أحد الجوانب الأساسية للنظرية الماركسية فإن نظرية الفائض الإقتصادى أو فائض القيمة هى الاساس الفعلى للنظرية الماركسية فى النمو .

ويفسر ماركس نظرية فائض القيمة فيبدأ بتقسيم الناتج القومى الكلى إلى ثلاثة عناصر : الأول رأس المال المتغير ، أو المجموع الكلى للأجور والذى أسمته النظرية الكلاسيكية بمخصص الأجور . والعنصر الثانى هو رأس المال الثابت فى شكل مصانع وعدد الآلات ومواد أولية مستخدمة فى العملية الإنتاجية وهى التى تبلى أو تستهلك بمرور الزمن . أما العنصر الثالث والأخير فهو القيمة الفائضة أو القيمة المضافة إلى الإنتاج دون أن ينال العامل منها شيئاً .

---

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب أسس علم الاقتصاد الاشتراكى لكاتب هذه السطور، حيث عالج المؤلف هذه المراحل فى شىء من التفصيل .

والنظام الرأسمالى فى رأى ماركس قد قسم السكان إلى قسمين الأول الرأسماليون الذين يمتلكون عوامل الإنتاج والثانى هم العمال الذين لا يملكون إلا قوة سواعدهم يبيعونها فى سوق العمل . وإذا تضافرت عناصر الانتاج — العمال وموارد الثروة والعدد والآلات التى يمتلكها الرأسماليون — — فسينتج عن هذا التضامن سيل منهمر من السلع والخدمات أكبر مما يحتاجه العمال ورؤوس الأموال لابقائهما عاملة فى العملية الانتاجية . إن الإقتصاد القومى — فى معنى آخر — قادر على إنتاج فائض يزيد عن الاحتياجات الضرورية للعمال وعن قيمة المواد الأولية والعدد والآلات المستخدمة فى الانتاج . وهذا الفائض هو ما أطلق عليه ماركس لفظ « القيمة الفائضة Surplus value » .

ولقد عمد الرأسماليون إلى اغتصاب هذا فائض من القوة العمالية . ومظهر هذا الاغتصاب هى الأرباح والفائدة والريع التى أصبحت من نصيب الطبقة الرأسمالية . أن فائض القيمة هى غنيمة انتزعها الرأسماليون من قوة العمل المستغلة وتحولت إلى رأس مال وعدد وآلات ووسائل إنتاجية جديدة أو تحولت إلى مدخرات تراكمية .

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو كيف نشأ فائض القيمة وكيف استطاع الرأسماليون أن يحصلوا عليه ؟ إن القوة العمالية فى رأى ماركس التى اشتراها الرأسماليون فى سوق العمل والتى تستهلك فى العملية الانتاجية قادرة على أن تنتج أكثر من قيمتها السوقية ، ومن ثم لا بد من حدوث قيمة فائضة تخلقها القوة العمالية بجهودها فى العملية الانتاجية ويجنى الرأسماليون من وراء ذلك مكاسب طائلة كان ينبغى أن تكون من نصيب العمال الذين خلقوا القيمة الفائضه .

إن قوة إدراك العامل وعضلاته وأعصابه تكون فى مجموعها ذخيرة من العمل المحتمل الأداء . وهذه الذخيرة — بناء على النظرية الماركسية —

تعتبر ضرب من ضروب المادة التي توجد بكميات محدودة ، وهي في المجتمع الرأسمالي سلعة شأنها شأن أية سلعة أخرى[١] . ومن هنا فلا بد من وجود قانون القيمة. وبعبارة أخرى لا بد أن تحصل السلعة على أجر يتناسب مع عدد ساعات العمل التي تدخل في إنتاجها في حالة التوازن التام والمنافسة الكاملة ولكن أي عدد من الساعات يدخل في انتاج رصيد العمل المحتمل الاداء الذي يختزن في داخل العامل ؟ إنها عدد ساعات العمل اللازمة لغذائه وملبسه وتثقيفه . وهذه العناصر مجتمعة تكوّن قيمة هذا الرصيد من العمل . فاذا باع العامل جزءاً من هذا الرصيد — وعبرنا عن هذا الجزء بعدد من الايام أو الاسابيع — فانه يستلم أجوراً تناسب هذه الاجزاء مقدرة بالعمل شأنه في ذلك شأن تاجر الرقيق الذي يحصل ، في حالة التوازن ، من أحد الارقاء على سعر يتناسب مع العدد الكلي من ساعات العمل التي تكون رصيده من العمل .

والعامل في مركز ضعيف أمام المستغلين من أرباب الأعمال مما يضطره إلى قبول أية عروض يفرضها عليه هؤلاء ، فمن العسير أن يتقاضى العامل قيمة عمله كاملة إذ يحصل الرأسمالي على خدمة العامل ثم يصبح في وضع يسمح له بإرغام هؤلاء على الاشتغال لساعات أطول دون أن يدفع لهم الأجور المناسبة . وبما أن المنتجات الناتجة عن عمل هؤلاء العمال ستباع بما يتناسب مع عدد الساعات التي تستغرقها عملية إنتاج هذه المنتجات ، فهناك فرق بين القيمتين . وهذا الفرق لا ينشأ إلا من تطبيق القانون الماركسي في قيم السلع . وسيذهب هذا الفرق إلى أصحاب رؤوس الأموال بفضل طبيعة النظام الرأسمالي الاستغلالية .

---

(١) يمكن توضيح هذه الفكرة بمقارنتها بنظام الرق . إذ أن المدرسة الماركسية لا ترى ثمة خلاف جوهري بين عقد العمل على أساس الأجر وبين شراء أحد الارقاء . فما يشتريه صاحب العمل من العمل « الحر » لا ينطوي على شراء العمال أنفسهم — كما في حالة الرقيق — بل على شراء حصة معينة من المجموع الكلي من العمل الذي يحتمل هؤلاء العمال أداؤه .

(2) Karl Marks «Capital» Edited by F. Engles. p. 189.

والرأسمالى باستيلائه على هذه القيمة الفائضة يصبح مستغلا للعامل بشكل غير مشروع . لأنه يدفع له مالا يقل عن القيمة الكاملة لعمله المحتمل ويحصل من المستهلكين على مال يزيد عن القيمة الكاملة للمنتجات التى يبيعها لهم[١] .

إن هدف الرأسمالى هو زيادة ما يخصه من القيمة الفائضة ، وفى وسعه أن يحقق ذلك إذا مارفع من معدل الاستغلال . وهناك وسائل ثلاثة يضمن بها ذلك : أولا — زيادة عدد ساعات العمل اليومية للعمال ليتمكن من الحصول على المزيد من السلعة التى ينتجها العامل . ثانياً — بتخفيض الأجور التى يحصل عليها العمال إلى مستوى أقل من حد الكفاف . وفى وسع الرأسمالى أن يحقق ذلك من وقت لآخر وبدون أن يستمر فى هذه العملية إلى مالانهاية حتى لا تقل الأعداد العمالية بالوفاة إذا ما نقصت أجورهم عن الحد الأدنى لإعالتهم . ثالثاً — ويستطيع أيضاً أن يزيد من القيمة الفائضة عن طريق رفع الإنتاجية العمالية ، بوسائل شتى منها إحداث التغيرات الفنية فى الوسائل الإنتاجية التى من شأنها زيادة الناتج الكلى من السلع والخدمات التى أنتجها العمال ولذلك يزيد الفرق بين الناتج الكلى وناتج الكفاف ويزيد بالتالى نصيب الرأسمالى من العملية الإنتاجية .

ومن هنا فإن المجموع الكلى للقيمة الفائضة الذى يذهب إلى الرأسماليين إنما يمثل مقدار استغلالهم للعمال ، فكلما ازداد هذا الفائض زادت نسبة استغلال العمال والعكس صحيح . على أن ماركس يعتقد كذلك أن وضع القيمة الفائضة سينقسم إلى ثلاثة أجزاء — ربح وفائدة وريع — وهى كلها أسماء مختلفة مصدرها شىء واحد وهو استغلال أصحاب رؤوس الأموال

---

(١) على أنه ينبغى ملاحظة أن لا محل فى هذا التحليل لبعض الظروف الأخرى كفرض تسعيرة غير عادلة أو تقييد الإنتاج أو الغش فى أسواق المنتجات . ولا يعنى ماركس بطبيعة الحال إنكار وجود مثل هذه الوسائل المتبعة فى بعض المعاملات ، ولكنه نظر اليها فى صورتها الحقيقية بوجه عام ، ومن ثمّ لم يرتب عليها أية نتائج اساسية .

للعمال . فكل من يحصل على ربح أو ريع أو فائدة إنما يحصل على فائض غير مكتسب ، لأنه استغل جهود العمال . فالنظام الرأسمالى إذن هو الذى منح الرأسمالى حق الحصول على فائض القيمة فأصبح بذلك القوة الرئيسية فى المجتمع[١] .

ويؤكد ماركس أن تكوين فائض القيمة فى ظل النمو الرأسمالى يعتمد اعتماداً كبيراً على زيادة إنتاجية العامل أكثر من اعتماده على زيادة ساعات العمل اليومية[٢] . إن الرأسمالى فى تنافسه مع غيره من المنتجين يحاول جاهداً أن يكتشف من العدد والآلات والوسائل الإنتاجية الجديدة مايزيد بها الإنتاج أو يقلل تكاليفه . وإذا نجح فى هذا الصدد وحقق هدفه وأصبح بذلك رائداً فى هذا المجال فإنه سيزيد من أرباحه الرأسمالية . أما إذا عجز عن هذا فقد يسبقه غيره من الرأسماليين المجددين المكتشفين لوسائل الإنتاج الجديدة فيسبقونه أيضاً فى تحقيق الأرباح .

إن استخدام الجديد من العدد والآلات فى العملية الإنتاجية فرض أساسى افترضه ماركس وبنى عليه سرعة تحقيق فائض القيمة . ذلك أن استخدام المزيد من العدد،والآلات يتضمن فى الوقت نفسه استخدام المزيد من العمال والتوسع فى الإنتاج . وربما اضطر الرأسمالى إزاء الزيادة العمالية وهذا التوسع فى الناتج أن يزيد من عدد ساعات العمل اليومية ويزيد بذلك من نسبة الجزء غير المدفوع عنه أجر من يوم العمل[٣] .

---

(1) As steted by Marx. «All surplus value whatever partirular form (profit, interest, or rent) may subsequently crystalze into the materialization of unpaid Labour». Marx, Capital p. 585.

(٢) Meir & Baldwin «Economic Development, Theory, History. Policy» p. 52.

(3) Karl Marx, «Capital» V. 445.

إن جميع أنواع التحسينات التى تطرأ على الإنتاج سواء عن طريق استخدام الآلات والعدد الجديدة أو زيادة الفن التكنولوجى المستعمل والتى من شأنها زيادة الكفاية الصناعية وزيادة إنتاجية العامل سينتج عنها زيادة فى القيمة الفائضة التى من نصيب الرأسمالى ، وهى تعبر عن استغلال الطبقة الرأسمالية للعمال فى ظل نظام جائر .

وتتصرف الطبقة الرأسمالية تصرفاً واحداً فى العملية الإنتاجية ، أنها تعمل على زيادة استخدام العمال وزيادة استخدام رأس المال والمواد الأولية لزيادة الناتج الكلى ، فهى تعلم أن زيادة أرباحها يتطلب زيادة التجميع الرأسمالى عن طريق إعادة استثمار هذه الأرباح ، ومن ثم يصبح هدفها المشترك هو زيادة التجميع الرأسمالى أولا وأخيراً[1] .

( ٤ )

إن النظام الرأسمالى — فى الفكر الماركسى — عملية معقدة تشترك فيها منظمات متعددة ، وتلعب فيها الأجور والقيمة الفائضة والتوزيع غير المتساوى للثروة دوراً هاماً فى تشكيل النظام بطابعه المميز . إلا أن هذه الأجزاء المختلفة المكونة للنظام المعقد موجودة منذ زمن بعيد . وكانت ذات أثر واضح فى تفاعلها مع الأحداث التاريخية الجارية . ومن هنا فإن ماركس يبدى أهمية كبرى لتطور العمليات التفاعلية ، داخل النظام الرأسمالى ويحاول أن يغوص فى أعماق الماضى ليصل إلى البداية الأولى للعملية الرأسمالية فتتساءل : من أين أتى الرأسماليون بأموالهم الزائدة التى استطاعوا عن طريقها استئجار العمال للعمل لهم فى سبيل أجر معين متفق عليه ؟ وكيف باع العمال الأحرار مجهودهم للرأسماليين فى ظل نظام الإقطاع القـــديم ؟ وهو يجيب على هذا التساؤل بأن أصحاب رؤوس الأموال استخدموا فائض

---

(1) As Marx says, « Accumulate, accumulate, That is Moses and the prophets» Marx. Capital, I p. 635.

القيمة لزيادة أموالهم المخصصة لاستئجار العمال . إلا أن بداية هذه العملية لا ترجع إلى العصر الإقطاعى بل تسبق ذلك بزمن بعيد ، لا يستطيع ماركس تحديده بالضبط . إن أى رأسمالى لديه كمية من النقود تجمعت عنده عن طريق استغلال غيره من الناس واستطاع عندئذ أن يدخل إلى سوق العمل مشترياً لقوة العمل هو البداية التاريخية للعملية الرأسمالية[١] . والذى يملك النقود يستطيع أن يتقدم خطوة أخرى فيصبح رأسمالياً مالكا متحكما فى القوة العمالية .

وطالما امتلك الرأسمالى نقوداً وكون حصيلة نقدية ينفقها كيفما يشاء وطالما وجد عمالا مضطرين إلى بيع مجهودهم لقاء الحصول على نقود ، فلا بد عندئذ إن يوجد الركيزتان الهامتان اللتان يرتكز عليهما النظام الرأسمالى وهما العمل ورأس المال[٢] .

إن ماركس الذى يدخل التطور التاريخى دائماً فى تحليلاته الاقتصادية يعتقد أن تجميع رأس المال فى شكله الحديث بدأ فى إنجلترا فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر وفى الدول الأوربية فى عصور متأخرة عن ذلك. وهو التجميع الذى أدى إلى خلق طبقتين الأولى هى طبقة البروليتاريا والثانية هى الطبقة التى تملك النقود والتى أسماها بالطبقة الرأسمالية[٣]. ولقد أدت التطورات الاقتصادية المتلاحقة إلى زيادة التجميع الرأسمالى فى يد الطبقة الرأسمالية فاكتسبت بذلك قوة على قوة ثم استخدمت تلك القوة فى الانتصار على العلاقات الإقطاعية القديمة بين أمراء الإقطاع والفلاحين فأصبح الأولون يحصلون على مال من الفلاحين وكانوا من قبل يحصلون على خدمة هؤلاء الفلاحين مجاناً . كما عمدوا إلى تحويل الزراعة الإقطاعية إلى زراعة رأسمالية وأصبحت الأرض جزءاً من رأس المال

(1) Ibid., p. 623.
(2) Ibid., p. 169.
(3) V. Lenin «The Teachings of Karl Marx» Handbook of Marxism, p. 553.

العامل وأصبح الفلاحون الإقطاعيون القدامى البروليتاريا الجديدة التى تعتمد عليها الصناعات فى المدن[١] .

ولم يكن للفلاحين الجدد أية قوة اقتصادية تبيح لهم حق امتلاك الأراضى ، ومن ثمَّ اضطروا إلى بيع مجهودهم إلى هؤلاء الذين يمتلكون المال ويستطيعون بالتالى استئجارهم . إن أصل الرأسمالية — كما يراها ماركس — قد بدأت حين استطاع مالك الأرض الجديد أن يفصل ما بين العامل الزراعى وبين أدوات الإنتاج التى يستخدمها ، وحين استولى ملاَّك الأراضى على هذه الأدوات واستخدموها جنباً إلى جنب مع العامل فى زيادة التجميع الرأسمالى . وهذا الشكل الجديد من العلاقات الاقتصادية هو فى واقع الأمر نتيجة لتطورات تاريخية قديمة بل وثورات اقتصادية بالغة المدى فى الشكل الاجتماعى للإنتاج[٢] .

ولم يقتصر التطور التاريخى على التجميع الرأسمالى فى المجال الزراعى بل ظهر فى المجال الصناعى أيضاً بشكل أكثر وضوحاً . أن القيمة الفائضة كلها أصبحت من نصيب الرأسمالى ، فاستهلك جزءاً يسيراً منها بينما استخدم الجزء الآخر فى استئجار العمال لاستخدامهم فى عمليات إنتاجية إضافية يزيد بها القيمة الفائضة . ويكرر هذه العملية مرة ومرات ليحصل على المزيد من القيمة الفائضة .

وإذا سارت العملية تتوالى وتتكرر فإن ناتج العمال سيتجمع فى أيدى الرأسماليين . وسيزيد هذا التجميع شيئاً فشيئاً ليصبح قوة مادية ومعنوية ضخمة تبيح لهم استعباد العمال المنتجون الحقيقيون لهذا التجميع الرأسمالى الكبير . إن استخدام القيمة الفائضة كرأس مال ثم إعادة استثمار الناتج مرة ومرات هو ما أسماه ماركس بتجميع رأس المال[٣] . ومن هنا

---

(1) Kark Marx «Capital» p. 803.
(2) Ibid., p. 188.
(3) Ibid., p. 634.

فإن قوة التجميع الرأسمالى إنما تتوقف على قوة القيمة الفائضة[1] : ولذلك فإن نظرية ماركس فى النمو الاقتصادى تعتمد على زيادة التجميع الرأسمالى بصرف النظر عما فى هذه العملية من إجحاف بالعمال وهم الطبقة التى ينبغى أن تؤول إليها فائض القيمة .

ولم يؤكد ماركس فكرة إعادة الأرباح إلا على أنها إحدى الوسائل التى يلجأ إليها الرأسمالى لزيادة التجميع . وأن الأرباح التى يحصل عليها الرأسمالى لن يعيد استثمارها كلها فى العملية الإنتاجية ، بل سيخصص جزءاً منها فقط لهذا الغرض والباقى سيخصصه للاستهلاك العادى . وهو أمر طبيعى ، إلا أن السؤال الذى واجهه ماركس هو : ما هى القوى التى تتحكم فى هذا التوزيع ، ؟ لقد أجاب الاقتصاديون الكلاسيكيون عن هذا السؤال نفسه وأكدوا أن معدل الربح هو الذى سيحكم التوزيع . ولكن ماركس لا يتفق معهم على هذا الرأى . إن الرغبة فى الاستثمار — فى رأيه — مسألة منفصلة عن معدل الأرباح أو معدل الفائدة على رأس المال لأن هذه الرغبة متأصلة فى نفوس الرأسماليين ، وبالتالى فى تكوين المجتمع الرأسمالى ولا تتصل بالأرباح أو الفائدة[2] .

إن النظرية الماركسية تضفى على الرأسمالى طابع معين لا يتغير . فهو الشخص الذى يدخر للادخار فى حد ذاته ؛ ولكى يكون فائض القيمة يحوله بعد ذلك إلى رأس مال ؛ ويعيد العملية مرة أخرى وهكذا يصبح تجميع رأس المال شغله الشاغل فى هذه الحياة . وعندما يصل الرأسمالى إلى هذا الوضع — وهو واصل لا محالة فى رأى ماركس — يدخل مع غيره من

(1) Marx stated that the magnitude of capital accumulation clearly depends on the absolute of surplus-value.

(2) As stated by Marx... «To accumulate, is to conquer the world of social wealth, to increase the mass of human beings exploited by him, and thus to extend both the direct and indirect way of the capitalist.»

الرأسماليين فى منافسة حادة تؤدى به إلى استخدام المزيد من الفنون الرأسمالية التى تؤدى إلى زيادة الإنتاجية .

( د )

يؤكد الفكر الماركسى أن النظام الرأسمالى نظام غير مستقر وقابل للانفجار فى أى لحظة . إن طبيعة هذا النظام من شأنها تقسيم المجتمع إلى فئتين متنازعتين متصارعتين لاختلاف المصالح الاقتصادية التى تسيطر عليهما . وهذه الظاهرة — ظاهرة التنازع على المصالح الاقتصادية — تاريخية قديمة ، وتمثل تاريخ المجتمعات الرأسمالية الحديثة كلها . وقد كتب ماركس وانجلز فى مقدمة المنشور الشيوعى ما يلى :

«The history of all hitherto existing society is the history of class struggles.»[1]

ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن النظام الرأسمالى الذى يقسم المجتمع إلى طبقة عاملة لا تملك شيئاً وتمثل الأغلبية الساحقة من الشعب ، فى صراع دائم مع الطبقة الرأسمالية التى لا تكوّن إلا نسبة ضئيلة جداً من المجموع الكلى للسكان ولكنها تملك وتتحكم فى مصائر الطبقة العمالية . ومن هنا يبدأ الصراع الرأسمالى الطبيعى ، صراع بين من يملك ومن لا يملك . على أن هذا الانقسام الخطير الذى أوجده النظام الرأسمالى وضخمه كان موجوداً دائماً فى العصور التاريخية المختلفة ولكن بأشكال مختلفة . إن النظام العبودى القديم إبان العصر الرومانى الذى قسم الشعب إلى أقسام بناءاً على أسباب اقتصادية . وكذلك انقسم الشعب إبان العصور الإقطاعية لأسباب اقتصادية . أما فى العصر الرأسمالى فالانقسام واضح بين طبقة العمال أو البروليتاريا والطبقة

(1) Handbook of Marxism, E. Barns, Comp., New-York, Random House, 1935, p. 22.

البرجوازية ، وكل له مصلحة اقتصادية يدافع عنها وتتعارض مع مصلحة الطبقة الأخرى ، وعند ذلك لابد من الصراع[1] .

ولكن ما هى طبيعة هذا الصراع بين هاتين الطبقتين ؟ إن النظرية الماركسية تتهم النظام الرأسمالى نفسه كسبب أساسى لصراع الطبقات . وقد نسج ماركس خيوط هذا الاتهام من نظرية فائض القيمة . ذلك أن فائض القيمة الذى يستولى عليه الرأسماليون بأكمله والذى كان يجب أن يذهب إلى العمال هو السبب الأصلى للصراع . فطالما استولت فئة صغيرة من المجتمع على خيرات هذا المجتمع (ممثلة فى فائض القيمة) ولم تجد فئة العمال التى تمثل الأكثرية إلا أجر الكفاف فلابد أن يكون هناك صراع ولابد أن تزيد الهوة التى تفصل بين الطبقتين نتيجة لهذا الصراع .

ولن ينتهى الموقف عند هذا الحد . إن الرأسماليين أثناء عملية النمو الرأسمالى يحاولون تركيز رأس المال فى أيديهم ويتنافسون فيما بينهم فى سبيل هذا الهدف . وعند ذلك تبدأ عملية القضاء على الرأسماليين الضعفاء بواسطة الرأسماليون الأقوياء . إلا أن النظام الرأسمالى يحدث تطوراً من نوع آخر يصيب الطبقة العاملة . إن تطور عملية الانتاج الرأسمالية نتيجة لاستخدام العدد والآلات الجديدة والفنون الانتاجية المستحدثة واستخدام العلم على نطاق أوسع تؤدى إلى تعاون واضح بين العمال فى العملية الإنتاجية ذاتها ، فيستخدمون الأدوات الانتاجية استخداماً مشتركاً وتتقارب ميولهم ومصالحهم ويبدءون فى تنظيم صفوفهم إزاء عدوهم المشترك . ويصبح الموقف حينئذ كما يلى : الطبقة الرأسمالية تركز وسائل الإنتاج وتجمع رؤوس الأموال وتنمى الاحتكارات الرأسمالية والعمال يتزايدون فى العدد ولا يزالون فى أشد حالات البؤس والشقاء ويحاولون تجميع صفوفهم وتنظيم أنفسهم . وعند ذلك يصل النظام الرأسمالى — على حد تعبير ماركس — إلى نقطة

---

(1) Ibid., p. 23.

يتحتم عندها أن يمزق رداؤة الذى طالما لبسه لأجيال طويلة وهو الملكية الخاصة[1]. وعندما تتم هذه الدورة اليائسة المظلمة — (على حد تعبير ماركس) تتوالى الأزمات الدورية القاتلة التى تعبر عن مظاهر الضعف والهزيمة الكامنة فى هذا النظام . وعند ذلك يهتز ويتداعى المجتمع من جذوره ، وفى النهاية تظهر الثورة التى تقضى على النظام الرأسمالى .

هذه هى الخطوط العريضة التى رسمها ماركس للنظام الرأسمالى . ومع فإن التحليل الماركسى للقوانين ذات الأمد الطويل التى تتفاعل داخل النظام الرأسمالى يمكن تقسيمها إلى أربعة نظريات متداخلة مع بعضها البعض وهى: (١) نظرية تزايد شقاء الطبقة العاملة (٢) ونظرية انخفاض معدلات الأرباح (٣) ونظرية الدورة التجارية ( ٤ ) ونظرية تركيز رأس المال .

١ — شقاء الطبقة العاملة المتزايد: إن الطبقة الرأسمالية هى محور التحليل الماركسى ، وهى السبب فيما يحل بالطبقة العاملة من شقاء وبؤس متزايدين. فطالما أن عوامل الإنتاج فى ظل الرأسمالية يملكها ويشرف عليها الرأسماليون المحترفون فلن يجد العمال من سبيل فى المشاركة فى عملية الإنتاج إلا بتقديم جهودهم التى لن يجنوا من ورائها إلا أجر الكفاف .

وحيث أن المورد الرئيسى للطبقة الرأسمالية هو فائض القيمة ، فإن من مصلحة هذه الطبقة أن تعمل على توسيع هذا الفائض لا لأن ذلك سيرفع من مستوى معيشتهم فحسب بل لأن زيادة هذا الفائض سيقوى من سلطتهم ونفوذهم فى المجتمع . وفائض القيمة — كما سبق أن أوضحنا — يزيد بزيادة التجميع الرأسمالى وزيادة حجم القوة العمالية . أما الزيادة فى التجميع الرأسمالى فتأتى عن طريق القيمة نفسه ، بينما الزيادات المتلاحقة فى عدد العمال تأتى عن طريق الزيادة فى السكان ، التى بدورها تعتمد على الأجور .

(1) Marx, Capital p. 836—837.

العـادية التى لا تـكفى الابقاء على حياة الطبقة العاملة فحسب بل زيادتها كذلك[١] .

على أن ماركس الذى يؤكد اغتصاب الطبقة الرأسمالية لجهود العمال والذى يلح فى منح العمال نصيبهم من فائض القيمة يذكر هنا أن أكثر الظروف ملاءمة للطبقة العمالية هى حين يتجمع رأس المال فى ظل نطاق أو هيـكل معين من الفن الإنتاجى . ذلك أن الطلب على العمال فى هذه الحالة سوف يزداد بدرجة أكبر من الزيادة الطبيعية فى عدد السكان ، وعند ذلك يرتفع المستوى المعيشى للعمال .

ولـكن التحليل الماركسى لا ينتهى عند هذا الحد . إن الزيادة التى تطرأ على الأجور العمالية فى ظل فن إنتاجى معين سوف تخلق قوى مضادة تعمل على إيقاف ارتفاع الأجور العمالية ، على أساس أن الارتفاع السريع فى الأجور قد يؤدى إلى انخفاض فى معدل التجميع الرأسمالى ، لأن التجميع الرأسمالى يتوقف على معدل الأرباح وطالما هبطت معدلات الأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون عمدوا بدورهم إلى انقاص الطلب على العمال[٢] أضف إلى ذلك أن ارتفاع الأجور واستمرارها على هذا المستوى لمـدة طويلة هو بمثابة قوة اجتماعية جديدة تشجع العمال على الزواج المبـكر وانجاب المزيد من الأطفال ، وعند ذلك يزداد المعروض من اليد العاملة وتظهر قوة مضادة تمنع الأجور من الارتفاع ، أو ربما أدت إلى انخفاضها مرة أخرى[٣] .

---

(1) «Ordinary wages suffice, not only for its maintenance, but for its increase.»
Ibid., p. 636.
(2) Ibid., p. 679.

(٣) يقترب ماركس فى هـذا التحليل من آراء مالتس وريكاردو فى مشكلة الأجور على أساس أن أية زيادة فى الأجور ستدعو إلى إنجاب المزيد من الأطفال وبالتالى زيادة عرض العمال وعند ذلك تبدأ مستويات الأجور فى الانخفاض لتصل إلى مستوى الـكفاف مرة أخرى . إلا أن ماركس لم يغالى كثيراً فى هذا الامر فهو يعتقد أن الأجور فى الأمد الطويل لن تهبط إلى مستوى الـكفاف المطلق إذ يحصل العمال على أجور فوق مستوى الـكفاف ، أجور تسمح لهم بزيادة أعدادهم تباعا . راجع الفصل السابق من هذا المؤلف .

إن بداية شقاء العمال اذن هو المجتمع الرأسمالى الذى يؤدى إلى دورات متتابعة وسلسلة متصلة الحلقات تؤدى إلى زيادة بؤس العمال وشقائهم . وعندما يصبح هذا الشقاء حقيقة إقتصادية واقعة تنخفض بالطبع قوتهم الشرائية ويعجزون عن إمتصاص الجزء الاعتيادى من ناتج الصناعة . وتبدء عند ذلك اهتزازات دورية فى التنظيم الصناعى الرأسمالى ويظهر فائض من السلع تلفظها الأسواق ويزيد حدة تضاؤل الأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون . وعند ذلك يدخلون مع بعضهم البعض فى منافسة شديدة قاتلة تؤدى فى النهاية إلى اقصاء الضعفاء عن حلبة الإنتاج وإلى زيادة التركز والإشراف من جانب الأقوياء الباقون . ومن ثمَّ يظهر الإحتكار الرأسمالى بوضوح وجلاء .

على أن هذه التغيرات البعيدة المدى التى تصيب الجهاز الإقتصادى فى الداخل تضطر الرأسماليون إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من سلعهم . وفى سبيل هذا الهدف سيعمدون إلى الضغط على الدولة — التى هى فى واقع الأمر أداه سخرت لخدمة أغراضهم — لتخلق « الرأسمالية الإستعمارية » . وعند ذلك يصبح الإستعمار النتيجة الحتمية لنمو الجهاز الرأسمالى الداخلى . وعندئذ يصل النظام الرأسمالى إلى مرحلة الحرب الإستعمارية . وهى آخر مرحلة من مراحل نمو الرأسمالية ، التى ستؤدى فى النهاية إلى الثورة وزوال الرأسمالية .

وعلى الرغم من أن التحليل الماركسى لا يتسم بوحدة الملاءمة ، إلا أنه يتضمن بعض المتناقضات الموروثة فى النظام الرأسمالى والتى تنقله من مرحلة إلى أخرى ثم ينتهى به إلى الإنهيار الإقتصادى التام . وتكمن أولى هذه المتناقضات فى نظرية فائض القيمة ذاتها . فالنظرية تنادى بأن أية زيادة فى إنتاجية العمال أو زيادة فى كفاية الصناعة ستكون من نصيب مستلمى هذا الفائض ، وستعمل هذه الزيادة فى الإنتاجية على تخفيض الزمن

الإجتماعى اللازم لإنتاج العمال بما يعود عليهم بمستوى الكفاف . وعند ذلك فإن النصيب النسبى لما سيحصل عليه العمال من الناتج الكلى سوف يقل طالما أن الإنتاجية فى تزايد مستمر . فكأن النظام الرأسمالى متناقض مع نفسه . على أساس أن أى نمو فى إنتاجية العمال سيزيد من شقائهم .

ويعرض ماركس وجهة نظرة إزاء تزايد بؤس العمال وتدهورهم المادى بطريقة أخرى تستند فى أساسها على نظرية الجيش الإحتياطى من العمال الصناعيين « The Reserve Army Concept » أى نظرية التعطل العمالى نتيجة لوجود زيادة دائمة فى المعروض من العمال أكثر من المطلوب منهم، أو بنتيجة لوجود فائض نسبى فى السكان يصبح مع مرور الزمن جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالى ، بل جزءاً لازماً لهذا النظام[1] .

على أن الفائدة الأساسية للجيش الإحتياطى من العمال — فى الفكر الماركسى المتعلق بالنمو — هى تسهيل تحركات رأس المال بين الفروع الإنتاجية القديمة وتسهيل تدفقه إلى المنافذ الجديدة . إلا أن حجم هذا الجيش المتعطل من العمال يتوقف على قوة الأجور النقدية وتأثيرها على قوة المساومة العمالية .

ومن هنا فإن الأجور العمالية تتذبذب دوريا حول مستوى الكفاف ، وهو المستوى الذى يسمح للعمال بمجرد إحالة أنفسهم . ويلاحظ أن ماركس لم يختلف عن ريكاردو فى تفسيره لمستوى الكفاف الذى يتحدد بعوامل اقتصادية وعوامل تاريخية وأخلاقية .

ويؤكد ماركس أن هذا الجيش الاحتياطى يزيد بزيادة حجم رأس المال المخزون ، وزيادة إحلال الآلات والوسائل الجديدة محل العمال فى العملية

(1) Ibid., p. 699.

الإنتاجية . فبينما يجمع الرأسماليون الثروة يتجمع البؤس والشقاء عند العمال ، أى أن تقدم الرأسمالية يصحبه تأخر العمال . وفى هذا المعنى كتب ماركس ما يلى « إن العامل الصناعى الحديث بدلا من أن يتقدم بتقدم الصناعة يغوص وينخفض إلى مستوى أقل مما كان عليه ، فيصبح أشد فقراً وبؤساً وعندئذ يزداد البؤس فى المجتمع بمعدل أسرع من زيادة السكان والثروة[1] » .

أضف إلى ذلك أن تحركات الدورة التجارية تخلق جيشاً مؤقتاً من العمال الإحتياطيين . ففى خلال فترات الرخاء النسبى تستطيع الصناعة امتصاص هذا الفائض وعند ذلك تستقر الأجور ويمتنع هبوطها ، بينما يحدث العكس إبان الأزمات حيث تؤدى المنافسة بين العمال المتعطلين للحصول على عمل إلى الضغط على مستويات الأجور والعمل على انخفاضها .

هذا ولم يقتصر ماركس على هـــذه الأسباب فى تكوين الجيش الاحتياطى من العمال بل أضاف إليها قوى أخرى تؤدى إلى ذلك ، وهى الاتجاه المتزايد من جانب الصناعة نحو التركيز فى أيدى وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد . إن التوسع الإنتاجى فى وحدة من وحدات الصناعة زاد من استخدام الآلات بدلا من العمال اليدويين وبالتالى أدى إلى استغناء عن عدد كبير من العمال[2] .

٢ — انخفاض معدلات الأرباح : وثمة ظاهرة أساسية فى تحليل ماركس للرأسمالية مؤداها أنه على الرغم من وجود فائض القيمة كمبدأ أساسى فى النظام ، وعلى الرغم من تزايد هذا الفائض بتزايد المنتج الكلى للصناعة، وعلى الرغم من تزايد شقاء وبؤس العمال بازدياد الجيش الاحتياطى منهم إلا أن معدل الأرباح فى جميع هذه الحالات يميل إلى الانخفاض كلما زادت الإنتاجية الرأسمالية وزاد تجمع رأس المال .

---

(1) K. Marx & F. Engles, «The Communist Manifesto» 1953. p. 22.

(1) Ibid., p. 689.

والجدل الذى يثيره ماركس ليثبت صحة هذا الرأى مختصر واضح . فكلما تجمع رأس المال فإن نسبة رأس المال الثابت ـ بما فى ذلك العدد والآلات ـ إلى المجموع الكلى من مجموع رأس المال ستكون كبيرة . وعند ذلك فإن ما يخصص لدفع الأجور — أو ما يسمى برأس المال المتغير — سيقل . وإذا كان هذا الجزء الأخير هو الذى يخلق فائض القيمة لأن العمال هم الذين يخلقون القيمة ، وطالما قل الجزء المخصص من رأس المال لخلق فائض القيمة فإن ما يتبقى بعد ذلك سيميل إلى التناقص . وعند ذلك فإن السلوك العملى من جانب أصحاب رؤوس الأموال لمقاومة هذا الاتجاه هو زيادة درجة استغلالهم للعمال الذين يعملون تحت إمرتهم حتى لا تنقص قيمة الأرباح التى ستؤول إليهم . وفى هذا ما يشير إلى أن العمال إذا استطاعوا مقاومة الرغبة الكامنة فى نفوس أصحاب الأعمال لزيادة استغلالهم عند ما تبدأ الأرباح الرأسمالية فى الانخفاض فإن معدلات الأرباح ستنخفض بالفعل . أما إذا فشلوا فى الصمود أمام أصحاب الأعمال فإن معدلات الأرباح التى ستؤول إلى الطبقة الثانية ستزيد أو على الأقل ستحتفظ بمستواها الثابت .

وقد اعتبر ماركس نظرية انخفاض معدلات الأرباح فى ظل الرأسمالية النامية المتقدمة من متناقضات النظام الرأسمالى نفسه . ومن ثمّ فهى تؤدى مع غيرها من المتناقضات إلى تقويض أركان النظام الرأسمالى وإلى إزالته نهائياً .

٣ — الدورات التجارية : ولا يقتصر ماركس على هذا التحليل لإثبات ما فى النظام الرأسمالى من متناقضات تؤدى به إلى الزوال ، وإنما يعتمد كذلك على مبدأ الدورات الاقتصادية ويعتبرها مشكلة أصيلة موروثة فى النظام الرأسمالى، تؤدى — مع غيرها من المساوىء ما فى النظام — إلى إثبات من متناقضات هدامة .

إن الأزمة ظاهرة لا غنى عنها فى النظام الرأسمالى ، فهى كامنة وموروثة فى هذا النظام منذ زمن بعيد . ويعلل كل من ماركس وإنجلز أسباب الأزمة

« بأن التنظيم الإجتماعى للإنتاج داخل المصنع قد وصل إلى مرحلة أصبح عندها لا يتلاءم مع فوضى الإنتاج فى المجتمع القائم والذى يسير جنباً إلى جنب معه »[١]. والمنتج الرأسمالى فى وضع تنافسى دائم. ولذلك فهو مضطر أن يبحث عن أفضل وأنجح الوسائل الإنتاجية كما هو مضطر للبحث عن أفضل العدد والآلات لزيادة إنتاجه الصناعى. وحيث أنه الوحيد الذى تقع على عاتقه مهمة إصدار القرارات فى وحدته الإنتاجية فإنه يستطيع أن يضيف عدداً وآلات جديدة وأن يغير من العمال هنا وهناك وأن ينسق العملية بأكملها داخل وحدته إلى أن تخرج منتجاته إلى السوق. وينطبق هذا على المنتجين الرأسماليين الآخرين. وقد يخيل للمرء لأول وهلة ان هذا السلوك سلوك عادى وخاصة بالنسبة للمنتج الفردى، إلا أن ماركس حينما ينظر إلى مجموعة المنتجين الرأسماليين يجدهم يتصرفون جميعاً نفس هذا التصرف، ولذلك يصف هذا الموقف بالفوضى Anarchy. فكل فرد يحاول أن يصعد على أكتاف الآخرين وكل منتج له الحرية الاقتصادية التامة أن يفعل ما يشاء، والجميع يتصرفون دون خطة موضوعة تنسق الإنتاج الكلى مع القوة الشرائية السوقية فى المجتمع.

إن الأزمة الاقتصادية لابد واقعة لا محالة. فالإنتاج غير مخطط، ودخول العمال والطبقات الأخرى الفقيرة محدود بحد الكفاف، والقيمة الفائضة تتركز فى أيدى الرأسماليين، ولا توجد قوى اقتصادية ظاهرة كانت أم ضمنية تعمل على زيادة القوة الشرائية للعمال بينما الناتج الصناعى يتوسع. وعند ذلك سيجد المنتجون الرأسماليون أنفسهم وجهاً لوجه أمام فائض من السلع المنتجة لا يجدون له سوقاً، فتبدأ ظاهرة «فائض الإنتاج» ويضطر المنتجون إلى الإقلال عن إنتاجهم ويضطرون كذلك إلى الاستغناء عن عدد من العمال الذين يدخلون عندئذ إلى الجيش الاحتياطى للعمل — على حد تعبير ماركس — وتتضح فى جلاء معالم الأزمة الاقتصادية[٢].

---

(1) Handbook of Marxism, p. 290.
(1) Ibid., pp. 289—291.

ولقد أوضح ماركس أن السبب الرئيسى لحدوث الأزمات فى ظل الرأسمالية هو الإفراط فى الإنتاج ، بمعنى أن هناك سلعاً كثيرة قد أنتجت أكثر مما هو لازم للاستهلاك فى حدود دخول الطبقة العاملة .

وهو يفسر ذلك قائلا « إن الأسباب الحقيقية للأزمات لاترجع إلى إنتاج فائض من السلع الأساسية اللازمة لحياة السكان ، ولكن لأن هناك سلعاً كثيرة قد أنتجت لتحقق فائض القيمة للطبقة الرأسمالية المستغلة[1] ». ومعنى هذا أن ماركس يشترط فى حدوث الأزمات أن تنتج سلعاً كثيرة لايستطيع المستهلك العادى شراؤها ويكون الغرض الأساسى من إنتاجها هو زيادة غنى الطبقة الرأسمالية المنتجة . وهو هنا فى هذا التحليل لم يخرج عن الخط العريض الذى رسمه لنفسه وهو إلصاق كل أنواع التهم الاقتصادية إلى الطبقة الرأسمالية ، وتفسير كل ماهو سىء فى النظام الرأسمالى على أنه نتيجة لسلوك الطبقة الرأسمالية التى تستغل جماهير الشعب التى تقع تحت سلطاتها . فكأن نظرية الدورة التجارية — فى الفكر الماركسى — فرع من نظرية الحركة والركود فى الاقتصاد الرأسمالى شأنها فى ذلك شأن نظرية الاستغلال التى تتفرع من نظرية العمل .

٤ — تركيز رأس المال : لقد ذكرنا عند مناقشة آراء ماركس فى الاستغلال إلى أن سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى الاقتصاد القومى ستدفع الرأسماليين الذين يحصلون على الأرباح الاستغلالية إلى التوسع فى الإنتاج أو على الأقل إلى محاولة هذا التوسع لما فى ذلك من ضمان حصولهم على المزيد من الأرباح . ولكى يقوم الرأسماليون بهذا التوسع لامناص من أن يلجأوا إلى تراكم رأس المال . وسيدعوا هذا الإجراء الاقتصادى إلى الانتقاص من فائض القيمة عن طريق الزيادة فى معدلات الأجور ، إن

(1) «The Communist Manifesto» Handbook of Marxism. p. 29—30.

لم يكن عن طريق النقص فى أسعار المنتجات ، وهى حالة طريفة تعبر عن أوجه التناقض المتأصلة فى النظام الرأسمالى والكامنة فى نفسية ماركس .

ويمثل النمو الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى حركة مستمرة عنيفة فى كل الاتجاهات ، وستسير المنافسة فى غمره هذه الاتجاهات العشوائية على نهج يختلف عن النهج الذى تسير عليه فى حالة السكون مهما بلغت المنافسة درجات الكمال .

وهنا تظهر احتمالات تحقيق الربح بإنتاج السلع الجديدة أو إنتاج القديم منها بتكاليف أقل ، الأمر الذى يحفز على الاستثمارات الجديدة . ومن ثمّ تتنافس المنتجات الجديدة والوسائل الجديدة فى الإنتاج مع المنتجات القديمة بشكل يؤدى إلى القضاء على المنتجات والوسائل القديمة أولا ثم تشتد حدة المنافسة بعد ذلك وتكون النتيجة الإقلال من أسعار المنتجات المباعة .

ولكى تتفادى المنشأة بيع المنتجات المماثلة بأسعار أكثر انخفاضاً تضطر أن تسير على نهج المنشآت الأخرى التى ابتكرت المنتجات أو وسائل الإنتاج الجديدة أو التى عمدت إلى تخفيض أسعار هذه المنتجات . كما تضطر كذلك إلى استثمار أموالها فى هذا الوضع . ولكى تستطيع المنشأة الإقدام على مثل هذا الاستثمار تعيد ثانية إلى رأسمالها جزءاً من أرباحها أو بمعنى أصح تلجأ إلى تجميع رأس المال . ومن ثمّ يسعى كل فرد إلى تجميع رأسماله ويدخل مع غيره من الرأسماليين فى منافسة حياة أو موت .

ولقد ازدادت حدة المنافسة — بل الحرب — بين الرأسماليين بزيادة التسهيلات الائتمانية التى يوفرها الجهاز الرأسمالى الضخم ، والتى غالباً ما تمنح إلى كبار الرأسماليين ذوى السمعة التجارية أو ممن يمتلكون عقارات عينية .[1] وعند ذلك يصبح الرأسمالى الصغير فى موقف لا يحسد عليه أمام الرأسمالى الكبير المتضخم . أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً أمام القوى الاقتصادية

---

(1) Ibid., p. 638.

الجبارة التى وفرها النظام الرأسمالى نفسه وأمام قوة المنافسة القاتلة التى استخدمها الرأسمالى الكبير . ومن ثمّ يظهر نوع جديد من استغلال ، استغلال الرأسمالى الكبير للصغير. الأمر الذى أدى إلى فناء الصغير فى الكبير ، وعند ذلك يتركز رأس المال فى يد قلة من الرأسماليين المحتكرين .

وطالما تركز رأس المال فى يد قلة من المحتكرين فإن هؤلاء القلة سيحاولون دائماً الاحتفاظ بهذا المركز الاحتكارى المرموق ، وستدفعهم هذه الرغبة الجارفة إلى إستخدام وسائل الإنتاج الكبير المتضمنة استخدام المزيد من العدد والآلات المستحدثة وبالتالى إلى الإقلال من استخدام العامل اليدوى فى الإنتاج الأمر الذى يؤدى إلى خلق قوى جديدة تؤدى إلى إنقاص الأرباح . وتصور النظرية الماركسية الموقف كما يلى : ظهور جيش العمال المتعطلين يتبعه إنخفاض فى أسعار السلع وإنخفاض فى معدلات الأرباح وزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين وتقدم الفن التكنولوجى وإحلال رأس المال محل العمال ثم زيادة التركيز الرأسمالى وظهور العمال العاطلين مرة أخرى[1] .

وفى هذه الدورة الخبيثة يسير النظام الرأسمالى نحو نهايته المحتومة .

( ٦ )

وقد أوضح ماركس وأتباعه من المشايعين للمدرسة الماركسية أن المنافسة القاتلة بين الرأسماليين سوف تتجمع وتتركز ثم تؤدى فى النهاية إلى الاحتكار الرأسمالى فى يد قلة من الأفراد المنتصرين فى معركة المنافسة . وعندئذ يصبح الإحتكار هو الطابع المميز للإنتاج بأكمله[2] . ولن يقتصر الأمر على مجرد تحقيق الاحتكار وإستغلال القلة للكثرة بل ستعمد هذه القلة إلى ربط جميع السكان فى المجتمع بشبكة السوق العالمية ، وعندذلك سيبدأ النظام

(1) Ibid., III. p. 299.
(2) K. Marx. «Capital» p. 837.

الرأسمالى يتخذ طابعاً دولياً[1] .

وماركس حين يدلى بهذه النظرية يعمد إلى نزعته التاريخية المعهودة ليفسر بها رأيه ، فيقرر بأن التوسع الإستعمارى المبكر قد لعب دوراً رئيسياً فى قيام الرأسمالية « إن اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا واستبداد السكان الأصليين واسترقاقهم فى العمل فى المناجم وسلب ثروات جزر الهند الشرقية وتحويل أفريقيا إلى ميدان لصيد الرقيق ثم الإتجار فيه هى الوسائل البدائية القديمة لتكوين الرأسمالية »[1] . كما أن التوسع فى الأسواق الدولية الذى صاحب الاستعمار قد خلق طلباً على السلع لم يكن من السهل إشباعه فى حدود مجتمع الإقطاع القديم .

تزداد أهمية التجارة الخارجية كلما تحركت الرأسمالية نحو مرحلة الاحتكار ، ويتم ذلك عندما يشتد تركيز رأس المال وتبدأ المنافسة الحرة تضيع شيئاً فشيئاً حتى تفقد سلطانها ونفوذها نهائياً وتصبح فى خبر كان . وعند هذه المرحلة الأخيرة يظهر الاستعمار الاحتكارى كمرحلة أخيرة من مراحل الرأسمالية . وقد عبر لينين عن ذلك بقوله « ان الاستعمار هو المرحلة الأخيرة للرأسمالية المحتكرة التى تسيطر عليها الاحتكارات ورؤوس الأموال الضخمة . . . وعندها ينقسم العالم الى احتكارات دولية تسيطر على مناطق العالم المختلفة وتقسمها فيما بينها »[2] .

ان الرأسمالية — كما عبر عنها لينين — عندما تخرج عن الحدود السياسية للدولة تصبح رأسمالية استعمارية ، ولا بد فى هذه الحالة من حدوث الخطوات التالية ( ١ ) يصبح تصدير رأس المال مسألة أساسية تفوق فى أهميتها تصدير السلع ( ٢ ) تتكون الاحتكارات والاتحادات الدولية الضخمة وتقسم العالم

---

(1) Ibid., p. 836.
(2) Marx «Capital» p. 823.
(3) V. Lenin. «Imperialism the Highest Stage of Capitalism» Handbook of Marxism p. 694.

الى مناطق نفوذ ( ٣ ) ويتم تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية الكبرى ويصبح حقيقة واقعة [1] .

تؤكد المدرسة الماركسية أن خروج رأس المال فى شكل استعمار اقتصادى الى الدول المتخلفة يتضمن قوى راكدة مدمرة تصيب اقتصادياتها الدول الرأسمالية فتلجأ هذه الأخيرة الى القطاع الخارجى من اقتصادياتها لتخفف من حدة هذا الضغط او لتطرأ عن اقتصادياتها القومية خطر التدمير النهائى . وعند ذلك يصبح تصدير رأس المال الى المناطق المتخلفة ذات معدلات الربح المرتفعة حقيقة واقعة تلجأ اليها الدول الرأسمالية لتأخير حدوث حالة الركود الاقتصادى المنتظر . كما تلجأ الدول الرأسمالية الى زيادة تصديرها للسلع التامة الصنع فى محاولة يائسة منها لتخفيف ظاهرة الافراط الانتاجى فى الداخل .

ان الدول الرأسمالية المستعمرة — بناءاً على الفكر الماركسى — عندما تصل الى هذه المرحلة الحرجة لا بد لها من أن تزيد قبضتها الاستعمارية على الدول الفقيرة حتى تضمن تصدير رأسمالها بسهولة ، وعندئذ وجب على جهازها السياسى والإدارى مقاومة أية معارضة تقوم فى الدول الفقيرة ازاء سياستها الاستعمارية . واذا نجحت الدول الرأسمالية فى كبح جماح الحركات الوطنية فى المستعمرات كان لها أن تنجح كذلك فى ابعاد أى نفوذ لأية دولة استعمارية أخرى منافسة عن هذه المنطقة بالذات . وبالتالى وجب تدخل الحكومة لمنع أية منافسة تقوم بها دولة استعمارية فى نفس الظروف ولتعمق من جذور استغلالها للمستعمرات .

وفى جميع هذه الظروف يقع الغرم كله على الدول المستعمرة الفقيرة . اذ يقضى على العادات والتقاليد ويتم القضاء على الصناعات اليدوية الصغيرة التى كانت الطابع المميز لهذه المناطق والمورد الداخلى الرئيسى لنسبة كبيرة من السكان .

ولا يقتصر الفكر الماركسى على ذلك ، فمن غير المنتظر أن يتطور رأس المال

---

(1) Ibid., p. 690.

الإحتكارى الدولى ومعه المؤسسات الاحتكارية الكبرى فى الدول الرأسمالية الكبرى بنفس المعدل فى جميع أنحاء العالم . بمعنى أن بعض المؤسسات الاحتكارية قد تتقدم على حساب الأخرى . ويبرز سير هذا التطور غير المنتظم فى شكل صراع إقتصادى قاسى بين الاحتكارات الدولية الكبيرة وبين الدول الرأسمالية الاستعمارية . ويلقى فى ميدان هذا الصراع بوسائل تتزايد فى القوة والضراوة بحيث تكون نتائجها الحتمية هى الصراع تلو الصراع والحرب والتدمير الذى يثبت استحالة قيام تنظيم عالمى على أساس رأسمالية الاحتكارات. وعند ذلك ، يكتب للاستعمار أن يقضى تماما على النظام الرأسمالى [1] .

إن تقدم الدول المتخلفة اقتصادياً سوف يؤدى إلى تضاؤل مقدار ما يصدر إليها من رؤوس الأموال من جانب الدول الرأسمالية الغنية ، ومن ثمَّ توجد فترة تتبادل فيها كل من الدولة الحاكمة والدولة المستعمرة بعض المنتجات الصناعية فى مقابل المواد الخام وستهبط الصادرات من السلع المصنوعة فى النهاية بينما تظهر المنافسة والاحتكاك بين كل دولة رأسمالية قديمة مصدرة للسلع التامة الصنع والمستعمرات التابعة لها . وسينتج عن ذلك حرب من أجل التحرر والاستقلال .

ولكن مهما يكن من أمر فسوف تحصل المستعمرات على استقلالها فى النهاية وستغلق أبوابها أمام رؤوس الأموال الاستعمارية التى تصبح عاجزة عن الهروب من الأرباح المتناقصة فى وطنها الأصلى . والنقص فى منافذ الاستثمار والطاقة الإنتاجية الفائضة والتأزم البالغ فى الأمور . وفى النهاية يتكرر إشهار الإفلاس القومى ، وتقع الكوارث الأخرى بانتظام بل قد يكون نشوب حرب عالمية نتيجة للفشل الذريع واليأس الذى يصيب نفوس طبقات المجتمع الرأسمالى مسألة لا ريب فيها .

هذه هى الصورة التى رسمتها المدرسة الماركسية للاستعمار أعلا مراحل الرأسمالية .

(1) K. Marx, «India.» Handbook of Marxism, p. 719—720.

# الفصل الثامن

## كينز

لاشك أن ماينارد كينز (١٨٨٣ — ١٩٤٦) احدث انقلابا بالغ الأثر فى دراسة جوانب هامة من النظرية الاقتصادية كالدورات وتقلبات العمل والبطالة وعلاقة ذلك بالاستهلاك والاستثمار. وهى الجوانب التى ضمنها كتابه القيم «النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود». إلا أن كينز على الرغم من تعدد الموضوعات التى بحثها واسهم فيها بقدر وافر من الجدة والتعمق قد قصر بحثه على التحليل فى القصير الأمد.

وربما كان السبب فى ذلك أن كينز عاش أزمة سنة ١٩٣٠ وقاسى مرارتها وشهد بعينه كيف أخرجت أجهزة التنظيم الاقتصادى للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة الملايين من عمالها إلى آتون البطالة. فعكف على دراسة أسباب ذلك وحاول فى كتابه أن يبين أوجه علاج هذه المشكلة الخطيرة. ومن ثم تركزت أعماله الخالدة فى العلاج السريع للأزمة ولإعادة هؤلاء العاطلين الذين لفظهم النظام الرأسمالى مرة أخرى إلى أعمالهم. فالنظرية الكينزية دراسة علمية متعمقة فى كيفية اصلاح الجهاز الرأسمالى الضخم وخاصة فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة حتى يستطيع استيعاب ماسبق ان طرد من العمال. ومن هنا فإن نظرية كينز هى بالقطع نظرية تهتم بالعلاج السريع المركز على المدة القصيرة أولا وهى ثانيا نظرية تهتم أكثر ما تهتم بالدول الصناعية المتقدمة داخل التنظيم الرأسمالى.

وإذا كان هذا هو رأينا فى نظرية كينز وأهدافها وأبعادها فلماذا أفردنا إذن فصلا قائماً بذاته لكينز وأرائه فى النمو الاقتصادى طالما أننا لا نعتقد بأن كينز قد ساهم برأى واضح ازاء التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة؟

( ١ )

لنبدأ بادى ذى بدء بأخذ مقتطفات من آراء الكتّاب الذين ادلوا برأيهم إزاء هذه النقطة الأخيرة لنرى ما إذا كانت آراء ذلك الاقتصادى اللامع تنطبق بالفعل على الدول النامية ثم مدى هذا الانطباق .

يقول البرونسور Kennith Kurihara ما يلى « إن الذين لا يذكرون عما ينارد كينز إلا بعبارته المشهورة — فى المدة الطويلة نكون جميعاً فى عداد الموتى — قد تتملكهم الدهشة حين يكتشفون ان اعظم ما ساهمت به نظرية كينز فى ميدان التحليل الاقتصادى كان فى المدة القصيرة . وان هذه المدة لم تكن من القصر بحيث تحول دون اتخاذه جناحين يطير بهما إلى المدة الطويلة . وهو ما يعلمه جيداً الواقفون على اعماله المتنوعة . وبالاضافة إلى ذلك سوف نجد ان النظريات كينز علاقة وثيقة بالدول النامية اكثر مما هو مفروض بوجه عام وخاصة تلك الدول التى تميل فى تنميتها الاقتصادية الى النهج الديموقراطى الراسمالى لا النظام الديكتاتورى »[١] .

وواضح من هذه العبارة أن Kurihara يعتقد بإمكان تطبيق نظرية كينز على المدة الطويلة التى يتطلبها مفهومنا للنمو الإقتصادى ، كما سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول من هذا المؤلف . كما يتضح كذلك علاقة هذه النظرية بالدول النامية .

ويتفق المرحوم الدكتور جمال سعيد مع الرأى القائل بأن النظرية الكينزية تصلح الصلاح كله لكافة مستويات التوظف ، بل إن هذه النظرية يمكن الافادة منها فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس أنها تبشر كذلك بالاشتراكية ! ![٢] . يقول الدكتور سعيد « عمل اللورد كنيز على إيجاد نظرية

---

(1) K. Kurihara «The Keynesian Theory of Economic Development» p. 18.

(٢) راجع صفحة ٥١٠ من كتاب الدكتور سعيد « النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية » طبعة سنة ١٩٦٢ .

عامة تصلح لكافة مستويات التوظف وتستطيع أن تفسر تقلبات النشاط الاقتصادى من التوظف الكامل إلى حالة البطالة . فهو يعنى بجميع حالات التوازن فى ظل مستويات هى دون مستوى التوظف الكامل . وهو فى هذا يهتم بإبراز أن نظريته ليست نظرية توازن فى حالة السكون وإنما نظرية توازن إنتقالى .

كما يوضح أن نظريته تصلح لتفسير حالات الرواج والكساد على حد سواء وتصلح للتطبيق فى حالات التضخم والانكماش ، وهى تعالج التغيرات فى التوظف والانتاج فى الحياة الاقتصادية فى مجموعها وليس التوازن الخاص بسلعة أو منشأة أو صناعة أن كينز يعالج الظواهر فى مجموعها كالتوظف الكامل والدخل القومى والانتاج القومى والعرض الكلى والطلب الكلى والاستهلاك الجماعى واستثمار المجتمع ومدخرات المجتمع . . الخ [١] » .

ويخيل الينا ان ما من كاتب أو مؤلف اقتصادى يتحمس لكينز ونظريته مثل تحمس الدكتور سعيد [٢] ، فقد جعل من نظرية كينز العلاج والبلسم الشافى لجميع الأمراض والعلل الاقتصادية . كما يعتقد بأن النظرية ذات أثر فعال حتى على نقادها لدرجة أنها حملت هؤلاء النقاد إلى تغيير موقفهم إزاءها — انظر اليه وهو يقول « لقد تأثر بهذا التحليل ( يقصد تحليل كينز ) الكثير من الاقتصاديين . بل أن نقاد كينز أنفسهم تركوا موقفهم القديم ليلتحقوا بالمعسكر الكينزى [٣] »

ومع ذلك فهناك آراء أخرى عديدة لا ترى فى نظرية كينز هذه الهالة العظمى التى يضفيها عليها محبوه وتلاميذه . فهى نظرية تصلح للمجتمعات الصناعية المتقدمة وفى أوقات الكساد ليس إلا . ومن هنا فلا ينبغى

---

(١) صفحة ٤٨٥ من المرجع السابق .

(٢) وللدلالة على هذا يكفى أن أورد هذه العبارة التى جاءت فى صفحة ٤٨٤ من كتاب الدكتور سعيد « إن من يدرس النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود لا بد وأن يبهره براعة المؤلف وذكائه الخارق وعمق التفكير وأهمية أدوات التحليل التى استخدمها . »

(٣) صفحة ٤٨٧ من المرجع السابق .

إدراجها ضمن نظريات النمو . انظر الى البروفسور Meir وزميله البروفسور Baldwin حينما يقولان « على الرغم من أن العالم الاقتصادي كينز قد أحدث انقلابا فى نظرية تقلبات العمل الاقتصادية إلا أنه قصر بحثه على الأمد القصير . » ثم يقولان فى نفس الصفحة « لقد حدد كينز الاطار الذى تنطبق فيه تحليلاته وهو الاطار الساكن ، كما أنه لم يركز اهتمامه بمشاكل الأمد الطويل التى أثارت اهتمام الاقتصاديون الكلاسيكيون واهتمام ماركس وشومبيتر . »[1]

وعلى هذا الخط وفى نفس هذا الاتجاه الفكرى يؤكد البروفسور V. R. Rao فقدان الصلة بين كينز والدول النامية ، وبالتالى عدم انطباق التحليلات التى أدلى بها على هذه الدول . وبمعنى آخر عدم ملاءمة نظريته لأحداث النمو الاقتصادى فى الدول التى تخلفت عن ركب التقدم . وفى هذا المعنى يقول دكتور راو مايلى : « لقد ركز كينز جل اهتمامه على مشاكل التوظف فى المجتمعات الغنية فضلا عن أن نظريته بأكملها تتصل بكيفية ضمان التوظف الكامل فى حالة الدول الغنية[2] »

ولا يكتفى الدكتور راو بهذه العبارة وإنما يؤكد فى نفس الصفحة أن آراء كينز لا تتصل بالدول النامية . انظر اليه وهو يقول « من المؤسف أن كينز لم يكون نظرية للمشكلة الاقتصادية فى الدول النامية كما أنه لم يناقش علاقة هذه الدول بالأهداف والسياسة التى اقترحها للدول المتقدمة — أى الدول الصناعية . وكنتيجة لهذا وجدت تطبيقات غير ذكية — لا من جانب كينز نفسه — وانما من مفسريه ازاء مشاكل الدول النامية[1] . »

---

(1) Meir and Baldwin «Economic Development» p. 100.

(2) Rao, V. R. «Investment, income and the multiplier in an underdeveloped economy.» Article p. 206 in «The Economics of Underdevelopment» Edited Agarwala.

(3) Ibid., p. 207.

وهكذا أصبح لدينا مقتطفات لكتّاب أربعة يعالجون الموضوع ذاته بزوايا مختلفة ويصلون الى نتائج متباينة . إذ يعتقد اثنان منهما وهما البروفسور Kurihara والمرحوم الأستاذ الدكتور جمال سعيد بأن اراء كينز تصلح لكل من الأمد القصير والطويل معاً وتنطبق على الدول النامية وبالتالى فهى نظرية يمكن أن تأخذ مكانتها بين نظريات النمو الاقتصادى . وعلى خلاف هذا الرأى نجد كل من Meir , Bawrin ثم Rao يعارضون بشدة جواز تطبيق نظرية كينز على اقتصاديات الدول النامية على أساس أن النظرية إنما رسمت لتوافق اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ولمعالجة البطالة التى نشأت فيها .

ونتيجة لهذا التعارض وجب علينا الآن معالجة أراد كينز — فى شىء من الايجاز — ليتبين موقفنا الشخصى فى ظل هذا التباين الفكرى ولنستطيع أن نقنع القارىء بوجهة نظرنا أزاء مشكلة لا تستأهل ما أثارته من ضجة علمية فى السنوات الأخيرة .

## ( ٢ )

لقد بنى كينز نظريته على كيفية زيادة حجم التوظف فى المجتمعات الصناعية المتقدمة حتى يتم امتصاص العمال العاطلين بسرعة تفادياً لعواقب البطالة والأزمات . وفى سبيل هذا الهدف ربط حجم التوظف بالطلب الفعّال Effective demand فى المجتمع[١] . وهـــو الطلب الذى يحقق مستوى التوازن فى المدة القصيرة . ويمثل كمية من النقود تنفق على منتجات الصناعة ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع بعد ذلك فى شكل عوائد عوامل

---

(١) أطلق كينز لفظ الطلب الفعّال لأنه يمثل الطلب الكلى الذى يصبح فعالا لأنه يعادل ثمن العرض الكلى . وهو يمثل مستوى التوازن للمدة القصيرة للطلب الكلى والعرض الكلى والذى يتحدد عنده مستوى التوظف .

الإنتاج كالأجور والفائدة والأرباح والريع . ومن ثمّ فإن الطلب الفعّال يعادل كمية النقود التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع — أي الدخل القومي ذلك أن ثمن الناتج القومي الكلي هو نفس المتحصلات النقدية عن بيع الاستثمار . وطالما أن الإنتاج يتكون إما من سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية فإن الطلب الفعال إنما يعادل الإنفاق القومي الكلي على سلع الاستهلاك والإنفاق الكلي على سلع الاستثمار . ويمكن التعبير عن ذلك في شكل معادلات كما يلي :

الطلب الفعلي = الدخل القومي
= قيمة الإنفاق القومي
= الإنفاق الخاص على سلع الاستهلاك + الانفاق الخاص على سلع الاستثمار + الانفاق الحكومي على كل من ك ، ث .

وعلى هذا فإن حجم التوظف الذي يتوقف على الطلب الفعّال إنما يتوقف بدوره على كمية الانفاق على الاستهلاك وعلى كمية الانفاق على الاستثمار . ومن ثمّ فإذا أردنا تحقيق مستوى عال من التوظف (أي الإنقاص من حجم البطالة) وجب تحقيق مستوى عال من الإنفاق على الاستهلاك أو الإنفاق على الاستثمار أو كليهما معاً . ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً ولا سيما في الفترة القصيرة فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة في حجم التوظف تتركز في زيادة المنفق على الاستثمار .

والموضوع الأساسي في نظرية كينز إذن هو ربطه الحجم الكلي للتوظف بالطلب الكلي على كل من سلع الاستهلاك والاستثمار . ومعنى ذلك أن البطالة — أي النقص في الحجم الكلي للتوظف — ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذي يطرأ على الطلب الكلي . وطالما أن الطلب الكلي يتعادل مع حجم التوظف ومع الدخل القومي كان معنى ذلك أن الزيادة التي تطرأ على

حجم التوظف تؤدى إلى زيادة فى الدخل القومى . ولكن إذا زاد دخل المجتمع زاد الانفاق الكلى على الاستهلاك ولكن بدرجة أقل من الدخل . ومن ثمَّ فلكى يكون الطلب الفعال كبيراً وكافياً لسيادة مستوى عالى من التوظف لا بد من زيادة حقيقية فى الاستثمار معادله للفرق بين الدخل والانفاق من هذا الدخل . وبعبارة أخرى فالتوظف والحالة هذه لا يمكن أن يزيد إلا إذا زاد الاستثمار .

هذا هو الاطار النظرى العام لنظرية كينز . إلا أننا قد نكون مقصرين فى حق الموضوع نفسه إذا تركناه عند هذا الحد . فقد اعتمد كينز فى تحليله لفكرته على أدوات هامةهى :

١ — الميل للاستهلاك Propencity to Consume .

٢ — الكفاية الحدية لرأس المال .

٣ — سعر الفائدة . وهى كلها مفاهيم كينزية جديدة أوضحت الجوانب الخفية من النظرية . وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على مبدأ الميل للاستهلاك دون غيره لما له من أهمية إزاء موضوع النمو الاقتصادى .

افترض كينز وجود علاقة ثابتة بين الانفاق على الاستهلاك وبين دخل الفرد . وهو أمر طبيعى للغاية . فكما فى نظرية الأسعار تعتمد الكمية المطلوبة من السلعة على ثمن هذه السلعة حيث تزيد الكمية إذا نقص السعر وتقل إذا زاد فكذلك هناك علاقة بين استهلاك الفرد وبين حجم الدخل الذى يستطيع التصرف فيه . ومن ثمَّ فالميل للاستهلاك عبارة عن نسبة الجزء المنفق على الاستهلاك إلى الدخل النقدى . فإذا فرضنا أن س من الناس دخله السنوى ٥٠٠ جنيه وأنه ينفق من هذا الدخل ٤٠٠ جنيه ويدخر ١٠٠ جنيه فإن الميل للاستهلاك بالنسبة لهذا الشخص = ٤٠٠/٥٠٠ = ٨ر٠ ويكون الميل للادخار ١٠٠/٥٠٠ = ٢ر٠

وبالمثل لو فرضنا أن مجتمعاً ما دخله ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً ينفق منها

على الاستهلاك ٤٠٠ مليون لكان معنى ذلك أن الميل للاستهلاك لهذا المجتمع = ٨ر٠ والميل للادخار هو ٢ر٠ ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن أفراد ذلك المجتمع يستهلكون فى مجموعهم أربعة أخماس هذا الدخل ويدخرون الخمس الباقية .

ولا بد أن يختلف الميل للاستهلاك من فرد لآخر طالما اختلف الناس فى الميول والرغبات وفى نظرتهم إلى الحياة نفسها ومن هنا قسم الاقتصاديون العوامل التى تؤثر فى الميل للاستهلاك إلى عوامل موضوعية وأخرى شخصية وتتفاعل كلها فى بوتقة نفسية واجتماعية واحدة لتأتى لنا بالأثر المطلوب[١] . أما العوامل الموضوعية فهى التغيرات التى تطرأ على مستوى الأجور الحقيقية وعلى الأسعار والتغيرات فى أذواق المستهلكين وتلك التى تطرأ على السياسة المالية العامة للدولة . أما العوامل الشخصية فهى العوامل المتصلة بالشخص نفسه كالرغبة فى تحسين تعليم الأبناء والرغبة فى تحسين مستوى المعيشة وضمان الاستقلال والتمتع بالنفوذ والسلطان الذى يحققه المال والثروة وهكذا .

ولا شك أن الزيادة فى الدخل تؤدى إلى زيادة فى الانفاق الكلى على الاستهلاك أيضاً ولكن ليس بنفس كمية زيادة الدخل . فلو فرضنا أن الزيادة التى طرأت على دخل س من الناس هى ١٠٠ جنيه فإن انفاقه على الاستهلاك سوف يزيد ولكن بوحدات أقل من ١٠٠ ولتكن ٩٠ مثلا أو حتى ٩٩[٢] .

---

(١) راجع جمال سعيد « النظرية العامة لكينز » ص ١٣٥ وما بعدها .

(٢) يمكن التعبير رياضياً عن ذلك إذا رمزنا للدخل بالحرف ى ومقدار ما ينفق على الاستهلاك بالحرف س فإن متوسط الميل للاستهلاك يصبح $\frac{\text{س}}{\text{ى}}$ . فلو كانت الزيادة فى الدخل فى هذه الحالة هى ١٠٠ جنيه والزيادة الناتجة فى الإنفاق على الاستهلاك من هذا الدخل الإضافى هى ٩٠ جنيه فإن الميل الحدى للاستهلاك = $\frac{٩٠}{١٠٠} = \frac{٩}{١٠}$ ولو كانت △ ى تمثل تغييراً طفيفاً فى الداخل ، △ س تمثل التغيير الطفيف الذى طرأ على الإنفاق على الاستهلاك نتيجة =

ومن المسائل المرتبطة بنظرية كينز كذلك مبدأ المكرر Multiplier الذى طالما ذكره الاقتصاديون وطبقوا أثره على الدول النامية . ومؤدى فكرة المكرر أن انفاق شخص ما هو فى واقع الأمر إلادخل لآخر . فلا دخل ينشأ دون أن يكون أساسه شكلا ما من أشكال الانفاق . ومن هنا فإن الزيادة الكلية فى الانفاق سوف تؤدى إلى زيادة — بل إلى خلق جديد — فى التوظف والدخول . ولو راعينا الدقة فى ملاحظة هذه الظاهرة لتبين لنا أن أثر الزيادة الصافية فى الانفاق على حجم التوظف والدخل القومى كبير عما نتصور لأول وهلة .

لنفرض أن حكومة ما قررت القيام بمشروعات إنتاجية تؤدى إلى خلق فرص جديدة لعمل مليون عامل . فما هو رد الفعل الإقتصادى لذلك ؟ سيزداد حجم التوظف ولا شك بإضعاف مضاعفة للعدد المذكور ، وربما يصل إلى أربعة أو خمسة ملايين عامل ، فالزيادة فى الطلب على سلع الاستهلاك الناتجة عن التوظف الأساسى الأول — وهو المليون عامل الذين أصبحوا يحصلون على دخل محترم بعد أن كانوا عاطلين — سوف يكون لها أثر توسعى كبير فى صناعات السلع الإستهلاكية . توظف يسمى «التوظف التبعى» . والتوسع الذى يطرأ على الصناعات الاستهلاكية نتيجة الزيادة الأصلية فى حجم التوظف يحدث بدوره موجة توسعية تؤدى إلى الزيادة التى نتجت عن الاستثمار الأصلى . وعدد المرات التى يتضاعف بها التوظف الأصلى الناجم عن زيادة الاستثمار يطلق عليه اسم مكرر الاستثمار — Multiplier أما كلمة مكرر فى حد ذاتها فهى تعبر عن المعامل العددى الذى يدلنا على

---

= لذلك فإن $\frac{\Delta ى}{\Delta س}$ تكون كمية موجبة ولكنها أقل من الواحد الصحيح .

ونسبة الزيادة الطفيفة فى الإنفاق على الاستهلاك إلى الزيادة الطفيفة فى الدخل هى عبارة عن الميل الحدى للاستهلاك $\left(\frac{\Delta ى}{\Delta س}\right)$ Marginal Piopensity to Consume

مقدار الزيادة فى الدخل المترتبة على كل زيادة فى الاستثمار [١]

( ٣ )

لنبدأ الآن مناقشة إمكانية تطبيق نظرية كينز فى عموميتها على الدول النامية . ولنأخذ المشكلة الأولى وهى مشكلة إقرار التوظف الكامل فى المجتمع .

لا شك أن إقرار التوظف الكامل هو فى حد ذاته يتضمن معنى إلغاء البطالة وبالتالى رفع مستوى المعيشة . وهو أمر طبيعى للغاية . إذن فالتوظف الكامل لابد وأن يكون ضمن الأهداف الاقتصادية المرجوة فى الدول النامية بل ضمن أية سياسة اقتصادية عامة ترسمها كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء .

ولكن الدول النامية — بناءا على النظرية الكينزية — تتميز بميل حدى كبير للاستهلاك ، ولا بد أن تتبع ذلك ارتفاع فى المكرر . وليس من العسير تخير هذه الظاهرة التى نراها رأى العين فى المجتمعات الفقيرة . وان الاسر الفقيرة من ذوات الدخول المنخفضة لا بد تنفق جزءا كبيراً من دخولها على سلع الاستهلاك العادية بينما يحدث عكس ذلك فى الاسر الغنية ذوات الدخول الكبيرة حيث تصبح اكثر قدرة على الادخار . وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك هو نسبة الزيادة فى الاستهلاك الى الزيادة فى الدخل فان الميل الحدى للادخار هو نسبة الزيادة فى الادخار إلى الزيادة فى الدخل . وطالما ان المجتمع الفقير ينفق كل زيادة تطرأ على دخله على سلع الاستهلاك

---

(١) لنفرض أن تنفيذ مشروع منخفض القطارة يتضمن زيادة سنوية فى الاستثمار بواقع ٢٠ مليون جنيه . فإذا ما أدت هذه الزيادة فى الاستثمار إلى زيادة فى الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه يكون مكرر الاستثمار إذن هو العدد ٣ ( ٢٠ × ٣ = ٦٠ ) . أما إذا كانت الزيادة فى الدخل بمقدار ٨٠ مليون جنيه يكون مكرر الاستثمار هو ٤ . وبناءا على ذلك يمكننا أن نعرف المكرر بأنه العدد الذى يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة فى الاستثمار للوصول إلى زيادة فى الدخل المترتبة على ذلك .

فإن الميل الحدى للاستهلاك يصبح كبيراً بينما الميل الحدى للادخار ضعيفاً أو يكاد ينعدم .

وهكذا فإذا تميزت الدول النامية بكبر الميل الحدى للاستهلاك على وجه العموم وبالتالى بارتفاع المكرر فسيترتب على ذلك — بناءاً على نظرية كينز — ان كمية بسيطة نسبيا من الاستثمار تكفى لتحقيق التوظف الكامل .

فهل ينطبق هذا الفرض على اقتصاديات الدول النامية ؟ بالطبع لا . ذلك ذلك أن زيادة الاستثمار إن قدر لها أن تكون ذات أثر - بناء على النظرية — يجب أن يتزايد معها وجنبا إلى جنب الطلب على سلع الاستهلاك وهنا تقوم الصعوبة . إذ ليس من اليسير رفع الطلب على سلع الاستهلاك فى الدول المتخلفة [1] . ويرجع ذلك أولا إلى أن رفع الطلب على السلع الاستهلاكية يتضمن انخفاض المدخرات القومية التى هى الزم الامور بالنسبة لتمويل التنمية فى هذه الدول . ومن هنا فلا بد من وجود تعارض مدمر بين رفع الطلب على سلع الاستهلاك وبين ارتفاع المدخرات القومية . فاذا قبلت الدول النامية الشرط الأول كان لها ان تضحى بالشرط الثانى . وهى لن تفعل ذلك بالطبع لأن وجود مستوى مرتفع من المدخرات أمر لا غنى عنه فى احداث النمو . ولذلك فإن الدول النامية ستضطر إلى عدم قبول ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك حتى لا تضحى بتكوين المدخرات القومية .

كما أن مضمون النظرية الكينزية فى حد ذاته لا يفرق بين معنى الزيادة فى حجم التوظف والزيادة فى الدخل . والتوظف الكامل يتضمن إنتاج الحد الأقصى من الناتج وإزالة أى بطالة كامنة والاستخدام الكامل لموارد الثروة والفنون الإنتاجية فى المجتمع . وإذا ماوصل الاقتصاد القومى فى الدول النامية إلى هذه المرحلة فإن أية محاولة بعد ذلك لزيادة الاستثمار ستؤدى إلى ارتفاع فى الأسعار النقدية إلى ما حدود أو ستؤدى إلى حالة

(١) راجع « الطلب الفعلى » للأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ص ٢٤٩ وما بعدها .

عنيفة من التضخم(١) . حيث لا تسير الأسعار المرتفعة جنباً إلى جنب مع الزيادة فى الدخل الحقيقى . إلا أن كينز لم يناقش المشكلة إلى أبعد من ذلك. فقد افترض وجود مستوى معين من التوظف الكامل وعندما يحقق المجتمع هذا الهدف ينتهى الفرض الذى افترضه كينز ويقف بينما الواجب بالنسبة للدول النامية التى تخطو خطوات متتابعة فى مراحل التنمية ألا تكون الفروض القائمة ذات هدف معين لا تتخطاه إلى أبعد من ذلك . فالتنمية الاقتصادية عملية دائمة وذات أجل طويل وتتطلب فروضاً متتابعة يحققها الاقتصاد القومى الواحد تلو الآخر . إنها عملية تراكمية تسير من مرحلة إلى أخرى دون توقف وهو مبدأ غاب عن كينز .

كما أن الطبيعة الاقتصادية للدول النامية تختلف تماماً عن طبيعة الدول المتقدمة التى رسم لها كينز نموذجه . إن الزراعة هى المهنة الرئيسية فى إقتصاديات الدول النامية . والزراعة لا تستخدم إلا أقل أنواع رأس المال وبالتالى لن يكون مستوى الفن التكنولوجى مرتفعاً . أضف إلى ذلك أن عدد العمال الذين يحصلون على أجر نقدى لن يكون كبير بالنسبة للأعداد الكبيرة من السكان الذين يعيشون ويكسبون دون أن يحصلوا على أجر نقدى معلوم . وهناك حقيقة أخرى تنطبق على الدول النامية التى لازالت بعد فى أولى مراحل النمو ومؤداها أن جزءاً كبيراً من الناتج القومى لا يذهب إلى السوق وإنما يستهلك فى الحال وعن طريق المزارعين الذين انتجوه .

فى مثل هذه الظروف فإن مبدأ المكرر لا يسير فى نفس الطريق الذى رسمه كينز ولا يأتى بنفس النتائج التى تنبأ بها بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة. فلقد افترض كينز — كما سبق أن أوضحنا فى الجزء الثانى من هذا المبحث — أن الزيادة فى الاستثمار ستؤدى إلى زيادة فى الدخل والتوظف . وأن الزيادة التالية يجب أن تأتى من الزيادة الثانوية التى تطرأ على الدخل والتوظف والناتج من الصناعات الاستهلاكية . وسيتبع ذلك زيادة أخرى وهكذا إلى

أن يزيد الدخل والناتج والتوظف بعدد كذا من الزيادة الأصلية فى الاستثمار . ويزيد الادخار بكمية تتعادل مع الزيادة الإضافية فى الاستثمار .

وإذا طبقنا هذا التحليل على الدول النامية فإن الزيادة الثانية والثالثة فى الدخل والناتج والتوظف — بناء على نظرية المكرر — لن تسير فى الطريق الذى رسمه كينز وبالتالى لن تنطبق على الرغم من إرتفاع الميل الحدى للاستهلاك . وما يترتب على ذلك من فعالية أثر المكرر . ويرجع ذلك إلى أن صناعات سلع الاستهلاك التى سيوجه إليها الطلب المتزايد ليست فى مركز يبيح لها التوسع فى ناتجها وبالتالى امتصاص المزيد من العمال نتيجة لهذا التوسع . ولعل السبب الرئيسى لقصور هذه الصناعات عن التوسع يرجع إلى الطبيعة الفنية للصناعات الاستهلاكية الرئيسية، وهى هنا الغذاء الذى يعتمد بالطبع على الزراعة . والزراعة كما نعلم تتميز بمنحنى عرض غير مرن فى المدة القصيرة[١] .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن سلوك الفلاحين فى الدول النامية إزاء الأرباح يختلف تماماً عن سلوك المنظمين الذى افترض كينز حدوثه ورسم له خطوطه العريضة . فالفلاح الهندى أو الأفريقى مثلا محاط اليوم بعدة قرارات حكومية زراعية تحد من حرية تصرفه إذا ما ارتفعت الأسعار وحقق بالتالى أرباحا كما أنه فى وضع أصبح معه غير واضح الرؤيا لكل مايحدث فى بيئته الاقتصادية وبالتالى لا يستطيع التنبؤ مما ستكون عليه الأوضاع فى المستقبل والتصرف تبعاً لذلك كما هو الحال بالنسبة للمنظمين فى الدول الصناعية المتقدمة . أضف إلى ذلك أن المنتج الزراعى فى الدول النامية لايستطيع

---

(١) وليس هذا وحسب ، بل إن هناك اعتقاد شائع بين الاقتصاديين المعاصرين على أن الزراعة فى كثير من الدول المتخلفة التى تفتقر إلى رؤوس الأموال الكبيرة المستثمرة فى الزراعة لا تتميز بمنحنى عرض غير مرن فى المدة القصيرة فقط وإنما يميل هذا المنحنى إلى الخلف لدرجة أن الزيادة فى قيمة الناتج لن تؤدى بالضرورة إلى زيادة متعادلة فى حجم هذا المنتج .

Rao — Ibid., p. 209.

بسهولة إيجاد الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجه إذا ما ارتفعت الأسعار ليستفيد من هذا الموقف المواتى. فهو محاط بعقبات وصعاب من الصعب التغلب عليها فى الأمد القصير. ومعنى هذا أن المنتج الزراعى إبان ارتفاع أسعار منتجاته سيجد دخله النقدى يتزايد بينما منتجه لا يزيد بنفس النسبة. ومن ثمّ تزيد الأسعار بسرعة تفوق سرعة زيادة الدخل الحقيقى، الأمر الذى يؤدى إلى ظاهرة التضخم[1].

يمكن أن نصل إلى نفس النتيجة السابقة إذا درسنا سلوك المزارعين بصفتهم مستهلكين والذين سيجدون أنفسهم فجأة وقد ارتفعت دخولهم النقدية نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار. فكيف سيكون تصرفهم الاستهلاكى فى هذه الحالة وهل سيؤدى هذا التصرف إلى مزيد من التضخم؟ بالطبع نعم. فطالما أن الميل الحدى للاستهلاك لدى الشعوب الزراعية الفقيرة مرتفعا فإن نسبة كبيرة من الدخل المتزايد ستجاهد فى سبيل إيجاد منفذ لها تنفقه على سلع الاستهلاك. وطالما أن الزراع انفسهم هم المنتجون للطعام فإن الزيادة التى ستطرأ على استهلاكهم للحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية ستؤدى إلى اقلال كمية المعروض من هذه السلع فى الأسواق. ومعنى هذا أن القطاع غير الزراعى فى الدول النامية سيدفع أسعار اعلا للمنتجات الزراعية دون أن تزيد هذه المنتجات فى الاسواق. وهنا تتجه الأسعار إلى الارتفاع دون أن يقابل ذلك ارتفاع فى الدخل الكلى الحقيقى للمجتمع، وهو التضخم بعينه.

وامام هذا الوضع التضخمى الذى سيحدث لامحالة بناءاً على فروض النظرية الكينزية وجب توجية جزءاً كبيراً من الاستثمارات الجديدة نحو الصناعات الاستهلاكية فنضمن قدراً معقولا من زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة فى الطلب على هذه السلع. الأمر الذى يضعف

---

(١) وصل إلى نفس هذه النتيجة المنطقية الزميل الأستاذ الدكتور المحجوب فى كتابه المشار إليه آنفاً صفحة ٢٥٠.

من المخصص للادخار بغرض المساهمة فى تمويل التنمية . وهنا يحدث التعارض بين الهدفين . فكيف تستطيع الدول النامية ان تزيد الاستهلاك وفى نفس الوقت تزيد من الادخارات القومية اللازمة لزيادة الاستثمار ؟ هذا مافشلت النظرية الكينزية فى توضيحه .

وثمة نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية تقف امام التحليل الكينزى وتبطل أثره تماما فى الدول النامية . إن مبدأ المكرر فى التحليل الكينزى انما يتوقف على توفر الشروط الأربعة الآتية .

١ — وجود بطالة اجبارية فى المجتمع

٢ — وجود اقتصاد صناعى قوى ينحدر فيه منحنى عرض المنتجات إلى اسفل متجها جهة اليمين . ولا يمكن ان يصبح هذا المنحنى أفقياً إلا بعد فترة زمنية معينة .

٣ — وجود قدرة متزايدة داخل قطاع الصناعات الاستهلاكية — بمعنى أن هذه الصناعات تستطيع التزايد بسهولة تلبية لرغبات الجمهور الذى سوف يطلبها إذا ما زادت دخوله النقدية .

٤ — توافر المزيد من رأس المال العامل الذى يمكن ان يزيد من الناتج إذا طلب منه ذلك دون ما صعوبة .

فهل تتوافر مثل هذا الشروط فى الدول النامية ؟ بالطبع لا . وطالما أنها لا تتوافر فكيف إذن نستنتج إمكان أحداث أثر المكرر ؟ إن البطالة الإجبارية التى بنى عليها كينز الجزء الهام من تحليله ترتبط باقتصاد يسير على أساس المشروع الفردى الحر حيث يحصل العاملون على أجور وحيث يتم الإنتاج بغرض التبادل لابغرض الاستهلاك الذاتى . وهذا النوع من من الاقتصاد ليس هو نوع الإقتصاد الشائع فى الدول النامية التى يسودها فى الغالب الأعم اقتصاد أكثر بدائية والتى تتميز بظاهرة البطالة المقنعة أكثر من البطالة الاجبارية . وهى البطالة التى تعقد من النموذج الكينزى

الذى لم يأخذ فى اعتباره مثل هذا النوع من البطالة [١]. كما هى تؤدى إلى ضعف فعالية نظرية المكرر. ذلك أن وجود البطالة المقنعة لن يؤدى إلى حدوث الأثر الثانوى أو التالى للزيادة الأولية التى تطرأ على التوظف والتى حدثت نتيجة للزيادة فى الاستثمار. فطبيعة العمال الذين يعيشون فى ظل بطالة مقنعة تمنعهم من الاستجابة للعمل فى ظل الأجور السائدة. والبطالة الاجبارية فى معناها تتضمن وجود عرض غير مرن للعمال فى ظل مستوى الأجور السائدة، بينما يتضمن معنى البطالة المقنعة أن العمال لا يعلمون أنهم عاطلون بالفعل لأنهم — فى رأيهم — يعملون. وطالما أنهم كذلك فلن يبحثوا عن عمل وبالتالى لن يوضعوا فى قائمة المنتظرين للعمل والذين سوف يعملون بمجرد الطلب. والعاطلون المقنعون يحصلون بالفعل على دخل يمنحهم إشباعاً قد يتساوى مع الاشباع الذى يمنحه العمل فى ظل أجور نقدية محترمة وفى مصانع تدار بطريقة اقتصادية فعالة وعلى أسس عصرية. وسيظلون فى أعمالهم القديمة ذات البطالة المقنعة طالما أن الاعمال الجديدة لا تمنحهم أجوراً عالية جداً تدفعهم إلى ترك وظائفهم القديمة التى تعودوا عليها والتى أصبحت ذات جاذبية خاصة بالنسبة لهم. والواقع أنهم ليسوا فى بطالة إجبارية فى المعنى الكينزى ومع ذلك فهم فى بطالة فى المعنى الاقتصادى وبناء على تعريف البطالة المقنعة. والخلاصة أن الشكل الخاص للبطالة فى الدول المتخلفة — أى البطالة المقنعة تمنع — من تطبيق الفروض الكينزية وبالتالى تمنع أثر المكرر من العمل فى الاتجاه الذى تنبأ به كينز

---

(١) تتضمن فكرة البطالة المقنعة أن الفرد يعمل بالفعل ولكنه يعمل أعمالا تافهة لا تليق به ولا تؤثر فى الإنتاج القومى لدرجة أن إزالته من هذا العمل لن يترتب عليه إنقاص فى الناتج. ولقد وصف تقرير هيئة الأمم المتحدة فكرة البطالة المقنعة كما يلى « إن العمال فى ظل البطالة المقنعة هم العاملون لحسابهم والذين تكثر أعدادهم بالنسبة لموارد الثروة المستخدمة لدرجة أنه إذا سحب أى عدد منهم للعمل فى قطاعات أخرى من الاقتصاد القومى فإن الناتج الكلى للقطاع الذى سحبوا منه لن ينقص عن ذى قبل حتى ولو نظم هذا القطاع.

U. N. «Measures for the Economic Development of Under-Developed Countries» p. 7.

أى زيادة كل من الناتج القومى أو حجم العمالة . وفى هذا المعنى يقول البروفسور Rao ما يلى « إن وجود البطالة المقنعة فى الدول النامية يمنع تنفيذ قانون كينز القائل بأن الزيادة فى التوظف للاستثمار ستؤدى إلى تقوية الصناعات التى تعمل لإنتاج سلع الاستهلاك وبالتالى تؤدى إلى زيادة إجمالية فى التوظف الذى هو فى الواقع مكرر للتوظف الأول اللازم للاستثمار نفسه[١] .

ننتقل الآن إلى تفسير مبدأ هام فى التحليل الكينزى غير متوافر فى اقتصاديات الدول النامية . فالتحليل الكينزى قد بنى أساساً لاقتصاد مغلق بمعنى أن تحقيق التوظف الكامل فى الفكر الكينزى يعتمد على السياسة الداخلية التى ترسمها الدول المتقدمة فى الدخل معتمدة على وسائل وإجراءات داخلية . فهل يمكن تطبيق ذلك فى الدول النامية ؟ يصعب ذلك . لأن طبيعة اقتصاديات الدول النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على الخارج نتيجة إندماج هذه الاقتصاديات مع اقتصاديات الدول الصناعية الكبيرة المستوردة للمادة الأولية التى تصدرها الدول النامية . فضلا عن أن الدول النامية بحكم قيامها بالتنمية هى فى أمس الحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية من الخارج وبالتالى فهى متصلة بالخارج لا تستطيع الإستغناء عنه . ومن هنا يتضح خطأ التحليل الكينزى الذى يعتمد على الداخل ويلغى كل آثار الخارج وهو ما لا تقدر عليه الدول النامية خاصة وهى مرحلة النمو الإقتصادى[٢] .

إن المشكلة الأساسية فى اقتصاديات الدول النامية هى عدم توافر الجهاز الإنتاجى الكفء الذى يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مرحلة معينة ومن مستوى معين إلى مرحلة ومستوى آخر أكثر تقدما . فالتنمية الاقتصادية فى مضمونها العام عملية تراكمية ينتقل المجتمع بموجبها اجتماعياً واقتصادياً إلى مرحلة أكثر تقدما فهل استطاعت النظرية الكينزية تحقيق

---

(1) Rao, Ibid., p. 215.

(٢) رمزى زكى ، بحوث ص ٢٧٣ .

هذا الهدف ؟ بالطبع لا . فالنظرية فى مضمونها العام تنقل الاقتصاد المتقدم من مستوى ضعيف من التوظف إلى مستوى التوظف الكامل ولا تهدف إلى نقل المجتمع المتخلف من مستوى اقتصادى معين إلى مستوى آخر أفضل . فهى نظرية خلقت ورسمت لتنطبق على الدول الصناعية المتقدمة أكثر من انطباقها على الدول المتخلفة . ولعل النظريات الكلاسيكية — والاشتراكية بالطبع — هى النظريات التى تنطبق وتفيد الدول النامية والتى بموجبها ينتقل المجتمع المتخلف من مستوى اقتصادى معين إلى مستوى آخر أفضل من المستوى الأول .

بقى علينا الآن أن نؤكد نقطة أخيرة على جانب كبير من الأهمية وهى . طالما أن نظرية كينز ليست بذات موضوع بالنسبة للدول النامية بل ليست نظرية نمو فى المعنى العلمى الصحيح فلماذا أفردنا لها هذا الفصل بتفصيلاته وملابساته ؟ والإجابة على هذا السؤال سهلة بسيطة . حقاً إن نظرية كينز لا تنطبق إلا أنها خطوة هامه ورئيسية فى دراسة النمو الاقتصـــادى فقد اعتمد عليها الاقتصاديون المعاصرون — الذين يسمون أنفسهم بالاقتصاديين المشايعين لكينز — اعتمد هؤلاء على النظرية بشكل أو بآخر فى رسم نماذجهم الجديدة فى التنمية . ان نموذج Harrod ،Dommar دراسة ذكية للنمو الاقتصادى لأنه لا يترك آراء كينز نهائياً وكذلك الحال بالنسبة لنموذج البروفسور Kaldar فى النمو[1] .

---

(1) For further detail of this point of view see ch. 7 of Adelman's book «Theories of Econ. Growth and Development.»

# الفصل التاسع

## شومبيتر

### ( ١ )

إن الأعمال الاقتصادية العظيمة التي خلفها شومبيتر (١٨٨٣ — ١٩٥٠) تدور أغلبها حول النمو ونظرياته[1]. ولكن الخطوط العريضة التي رسمها لنظرية النمو تختلف عن الخطوط والابعاد التي خلفها ماركس أو الاقتصاديون الكلاسيكيون. فشومبيتر أولا وقبل كل شيء يفسر عملية النمو في ظل نظام رأسمالي قلباً وقالباً[2]. وهو يرى أن عملية النمو ممكنة طالما أنها تقوم في ظل الرأسمالية المتطورة والتي تستطيع على حد قوله بأجهزتها المختلفة أن توفر الامكانيات والظروف المواتية للنمو.

وشومبيتر متفائل بالطبع إزاء مستقبل الرأسمالية وإزاء عملية النمو داخل إطارها. وهو في هذا التفاؤل يختلف تماماً عن التحليلات الماركسية التي تنتقد الرأسمالية أشد وأعنف الانتقادات والتي لا تتصور حدوث أية تنمية داخل اطارها العقيم. ولكن مفسري شومبيتر يعتقدون — عن حق — ان اختلافه الواضح عن ماركس لا يمنع من أنه شخصياً قد تأثر بآراء وتعليمات ماركس أكثر من تأثره بأي اقتصادي آخر. فهو ماركسي الثقافة

---

(١) أول مؤلف له هو « نظرية النمو الاقتصادي » الذي ظهر باللغة الألمانية سنة ١٩١١ ثم ترجم إلى الإنجليزية بعد ذلك وظهر في طبعات متعددة.

(٢) يقول ريتشارد كليمنس Clemence في كتاب له بعنوان « مدرسة شومبيتر » ما يلي : لقد كانت الدراسة التي خلفها شومبيتر سواء في نظرية الفائدة أو الدورات التجارية أو غير ذلك دراسات ذات طابع رأسمالي بحت ، أو دراسات تملئها الرأسمالية الحديثة ».
ويقول Higgens في نفس المعنى « إن شومبيتر يمثل الفئة من الاقتصاديين المعاصرين المحبون بالنظام الرأسمالي وقدرته على التغيير والحركة » «Economic developmet» p. 123.

ولكنه يبغض التطبيقات الماركسية التي اتبعتها روسيا السوفيتية وغيرها من الدول الشيوعية . وذلك على الرغم من أنه لا يزال يعتقد بأن النظام الرأسمالي به أخطاء وعيوب لن توصله إلى مرتبة الكمال [١]

واختلافه عن ريكاردو وماركس واضح كذلك . فالنموذج الذي رسمه لنظرية النمو يختلف عن نموذج ريكاردو الذي يؤكد ظهور قوانين الغلة المتناقصة بعد مدة طالت أو قصرت ، وهي الأفكار التي سيطرت على ريكاردو وطبعت نفسيته بطابع التشاؤم . كما أنه يباعد بينه وبين أفكار مالتس عن تزايد السكان وما ينتج عن هذا التزايد من عراقيل وصعوبات تواجه عملية النمو . لقد كان شومبيتر بعيداً عن هذا كله لأنه آمن بالنظام الرأسمالي وقدرته على رفع مستوى الدخل الحقيقي بين المواطنين مع اعترافه في الوقت نفسه بوجود هزات وقتية تصيب هذا النظام ، أو — بمعنى آخر — تصيب النشاط الاقتصادي الدوري في ظل هذا النظام من وقت لآخـــر .

ولكن إيمان شومبيتر العميق بالرأسمالية لم يمنعه من التنبؤ بحالة الركود التي تصيب النظام الرأسمالي . « فعندما تتقدم الرأسمالية فإنها ستحمل بين طياتها تغيرات بعيدة المدى في اتجاهات السلوك الإجتماعي . وفي التنظيمات والمؤسسات الإقتصادية الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تقويض أركان النظام الرأسمالي نفسه . » [٢]

إلا أن شهرة شومبيتر في عملية النمو تتركز في مبدء الإبتكار والتجديد innovation الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في النشاط الإقتصادي والذي يتعلى من شأن الفكر المجدد المبتكر البناء الذي يستحدث كل ما يؤدي إلى التنمية وزيادة الدخل القومي في البلاد هذا فضلا عن أهمية

---

(1) Higgins «Economic Development» p. 124.

(2) Arthur Smithies, «Joseph Schumpeter» American Economic Review, XL No : 4 p. 640.

المعظم Entrepreneur الذى تقوم على أكتافه عملية النمو. ومع ذلك فيعزى إلى شومبيتر كذلك أنه أوجد نظرية عملية عميقة تبحث أسباب الركود فى اقتصاديات الدول النامية.

وقد تأثر شومبيتر بالفكر الكلاسيكى الحديث الذى يرفض اعتبار الرأسمالية نظاماً فاشلا لا يرقى إلى الكمال الإنسانى وإنما هى فقط نظام يحتاج دائما إلى التعديل والتغيير ليتمشى مع مقتضيات العصر وظروفه.

كما تأثر كذلك بالبيئة الرأسمالية الحرة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. فقد تنقل بين أربع دول فى ثلاث قارات مختلفة تتسم كلها بنفس الطابع[1]. ومن ثمَّ فما كان باستطاعته رفض النظام الرأسمالى والمناداة بنظام آخر بديل كالشيوعية أو الاشتراكية طالما أن ثقافته والبيئة التى عاشها لا توحى إلا بالطابع الرأسمالى. أن مؤلفه القيم « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » يحوى تحليلا رائعاً لآرائه فى الرأسمالية والتعديلات المختلفة التى يمكن أن تغير منها لتصبح أكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية للقرن العشرين.

ولكن من المقطوع به أن شومبيتر قد تأثر بالآراء الماركسية إلى حد بعيد. فماركس — فى رأيه — عالم اقتصادى وفيلسوف اجتماعى أقام مدرسة فكرية خالدة فى تاريخ الفكر الإنسانى. والرسالة الماركسية تحليل رائع لعبقرى قلما يجود بمثله الزمان. إن أعجابه بماركس لا يعنى أنه يتفق معه فى الرأى أو فى إيمانه بمبادئه الإيدولوجية. لقد كان شومبيتر من أشد المعارضين الناقدين لماركس وخاصة بالنسبة لأدواته التحليلية فى ظل الركود.

---

(١) تأثر شومبيتر أولا بالمدرسة الاقتصادية النمساوية حيث تخرج من جامعاتها وعمل فى أولى سنوات حياته بالجامعات النمساوية وتدرج فى الوظائف العامة إلى أن أصبح وزيراً للمالية ولكنه ترك الوزارة مستقلا إلى غير رجعة مفضلا كرسى الأستاذية على كرسى الحكم الوزارى، فعمل أستاذاً فى جامعة بون لثلاث سنوات ثم أستاذاً بجامعة طوكيو لسنتين وأخيراً ومن ١٩٢٧ إلى وفاته ١٩٥٠ عمل أستاذاً بجامعة هارفارد الأمريكية حيث أظهر أغلب مؤلفاته الاقتصادية العالمية وخاصة كتابه المعروف Capitalism, Socialism and Democracy. فتأثره بالبيئة الرأسمالية إذن تأثر واضح.

وشومبيتر ، على الرغم من إجماع الآراء بشأنه على أنه من الاقتصاديين الـكلاسيكيين الجدد The Noe Classical Ecanonists إلا أنه — فى واقع الأمر — قد اعتمد اعتماداً واضحاً على آراء فالراس فى القرن التاسع عشر مع إضافات من عنده تناسب ظروف القرن العشرين المعقدة . ومن ثمَّ فإذا أردنا أن نحكم عليه من وجهة النظر العامة ومن الخطوط العريضة لمدرسته الفـكرية جاز لنا القول بأن نظريته جمعت بين الإطار العام الذى نسجه الاقتصاديون الـكلاسيكيون الجدد وبين التحليل التاريخى والحركى لماركس ولقد بينا هذا الرأى نتيجة تأثر شومبيتر بالاقتصاديات الرأسمالية التوازنية جنبـــا إلى جنب مع تأثره بالافتراضات التشاؤمية لماركس إزاء الرأسمالية — ولـكن بشىء من التحفظ العلمى السليم .

( ٢ )

والنمو الإقتصادى كما يراه شومبيتر عملية سريعة مفاجئة تتضمن الإنبثاق والاشتعال ثم الخمود دون ثمة انتظام أو اتساق فى مراحلها المختلفة فهو يرفض الرأى الـكلاسيكى القائل بأن النمو عملية تتميز بالملاءمة المتزنة المتطورة ، لأنه رأى خاطىء — فى نظره — ولا يعبر عن النمو الإقتصادى الصحيح فى ظل الرأسمالية . ومعنى هذا أن شومبيتر لم يؤمن إطلاقا بمبدأ التخطيط الواعى الهادف الذى يرسم خطة التنمية على فترات زمنية منتظمة ويحاول تنفيذها ليسير بالاقتصاد القومى كله قدما إلى الأمام . وكيف له أن يؤمن بالتخطيط الذى يؤيد النمو المتطور وهو يرى فى النمو كعملية تضىء مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجارى وتستغل فى استثمارات جديدة تؤدى فجأة إلى زيادة ملموسة فى الدخل القومى ؟

وهو ، حين يدلل على صحة هذا الرأى يأتى بأمثلة حدثت بالفعل فى القرنين التاسع عشر والعشرين وكانت ذات أثر واضح وسريع فى عملية النمو

إن اختراع السكك الحديدية وانتشار استخدامها فى الدول الصناعية المتقدمة فى فترات متقاربة من هذا القرن يمثل هذا النوع من التنمية الانفجارية — على حد قوله . كما أن التوسع فى استخدام الآلات الكهربائية والصناعات الآلية فى القرن العشرين يعتبر كذلك من الأمثلة الواضحة للتنمية السريعة التى اعقبت ظهور هذه الاختراعات فالسكك الحديدية فى القرن التاسع عشر والمعدات الكهربائية فى القرن العشرين ماهما فى واقع الأمر إلا اختراعات علمية فنية اكتشفها الإنسان بثاقب بصره وبوحى من عزيمته القوية ثم ادخلها إلى الميدان التجارى فاحدثت دويا هائلا ونهضة اقتصادية ونموا انفجاريا بغير ما حدود .

مثل هذا النوع من التنمية السريعة المفاجئة التى ترتبط باختراع ما أو بتجديد فى العدد والآلات الصناعية يؤدى بعد ذلك إلى زيادة فى الاستثمارات هو أهم أنواع التنمية فى الدول الصناعية الرأسمالية[١] .

وهو يرى فى النمو الاقتصادى عملية دائبة التغير ، تظهر بقوة فى زمن معين ثم تخمد فى زمن آخر . إنها عملية اختلال فى القوى الإنتاجية نتيجة تغيرات ملموسة فى حالة التوازن الذى يصل إليها الإقتصاد القومى ثم إعادة التوازن مرة أخرى. وهكذا يقفز الاقتصاد من مستوى معين إلى مستوى آخر ، وقد يظل فى هذا المستوى مدة تطول أو تقصر حسب قوة الاختراعات وهمة المنظمين ثم ينتقل إلى مستوى آخر وهكذا. وفى هذا المعنى يقول «أن النمو هو ذلك النوع من التغير الذى يطرأ من نقطة التوازن إلى نقطة أخرى جديدة عن طريق التقدم المفاجىء المتسم بالاختلال فى القوى الرأسمالية[٢]» .

---

(١) ولكن شومبيتر لا ينكر أثر التطور التاريخى فى عمليات النمو ، فالنمو عملية متصلة بالتاريخ والتطور التاريخى العالمى . وهو فى رأيه هذا يتجه اتجاهاً مركبا وتأكيده وتفسيره للأحداث تفسيراً تاريخياً . ويقول فى هذا المعنى « إن التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية وتاريخية معاً وهى فى المظهر الثانى تعتبر جزء من التاريخ العالمى » راجع
Schumpeter, J. «The Theory of Econ. Development» p. 58.
(2) Ibid., p. 64.

وإذا كان هذا هو رأى شومبيتر فى نموذج النمو الإقتصادى الفعّال على وجه العموم فانه يرى فى عملية الإنتاج اعتمادا على مزيج من القوى المادية وغير المادية تتضافر سويا فى وحدة مؤتلفه مكونة الناتج القومى . أما القوى المادية فهى العوامل الأصلية الإنتاجية كالعمل والأرض — أو الطبيعة فى المعنى الكلاسيكى — ورأس المال . وأما العوامل غير المادية — وهى تلعب دوراً لايقل أهمية عن الدور الذى تلعبه العوامل المادية — فهى الظروف والحقائق الفنية المرتبطة بالعملية الإنتاجية ارتباطا مباشراً ثم الحقائق المتصلة بالتنظيم الاجتماعى فى الدولة . وهذه جميعاً تتشابك وتتآزر هى الأخرى لتحدد المستوى العام للنشاط الإقتصادى فى البلاد .

ومن هنا ونتيجة لارتباط عملية النمو بالإنتاج الذى يرتبط بدوره بالقوى المادية وغير المادية فإن الناتج القومى — فى رأيه — انما يتوقف على معدل التغير الذى يطرأ على المحددات الرئيسية فى المجتمع . وهى ١ — العوامل الإنتاجية التى يتحكم فيها المجتمع ٢ — الفن الإنتاجى والتكنولوجى ٣ — البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكن شومبيتر لايفرد أهمية متعادلة لهذه المحددات الثلاثة ، من حيث تأثيرها على العملية الإنتاجية وبالتالى على عملية النمو على وجه العموم . إن إندماج العوامل الإنتاجية التى يتحكم فيها المجتمع والتغيرات التى تطرأ على هذا الإندماج كزيادة نسبة السكان أو رأس المال أو الأرض مثلا تؤثر ولاشك فى العملية الإنتاجية إلا أن هذا التأثير تدريجى وتظهر آثارة فى المدة الطويلة ولكن أثر التغيرات التى تطرأ على الفن الإنتاجى غالبا ما يحدث فى المدة القصيرة ويكون بالغ العمق بعيد المدى وهو يدال على صحة هذا الرأى بدراسة التغيرات البطيئة التى طرأت على عرض العوامل الانتاجية فى نمو الدخل القومى فى الدول الغربية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ويقارن ذلك بالآثار العظيمة التى نتجت عن التغيرات الفنية والاجتماعية فى هذه البلاد فى نفس المدة فيجد أن الثانية أعمق وابعد أثرا . ويقول شومبيتر

فى هذا المعنى ما يلى « أن الزيادة فى الموارد الانتاجية قد تظهر لأول وهلة على أنها العامل الحاسم والأساسى فى العملية الانتاجية ولكن الواقع أنها تغيرات صغيرة تتطلب أكثر ماتتطلب إلى عملية ملاءمة مع الظروف الجديدة[١] » .

ويلاحظ أن التحليل الشومبيترى فى النمو يتميز بطابع الحركة . فهو يؤكد التجديد والاختراع ويحبذ استخدام الفنون التكنولوجية الحديثة بل هو يحبذ اندماج عوامل الإنتاج التقليدية بنسب جديدة وهو بالتالى يحبذ الحركة والتجديد المتواصلين ويعنى بذلك .

١ — إنتاج سلعة جديدة لم يتعود عليها المستهلكون بعد .

٢ — استخدام وسيلة جديدة فى الإنتاج بعد المزيد من التجارب العلمية الناجحة .

٣ — فتح أسواق جديدة لتصريف السلع والمنتجات .

٤ — تسخير العلم فى اكتشاف موارد جديدة للمادة الأولية اللازمة للصناعة .

٥ — خلق تنظيمات إدارية جديدة من شأنها التنظيم المحكم للعملية الإنتاجية[٢] .

ولكن شومبيتر لا يتمسك بهذا التقسيم وإنما ينص فى موضع آخر من كتابه على عنصرين أساسين يؤثران تأثيراً واضحاً فى العملية الانمائية وهما .

١ — المؤثرات التى تؤدى إلى تغيرات ملموسة فى المعروض من عوامل الإنتاج ، وقد اسماها مكونات النمو .

٢ — الآثار التى تنجم عن التكنولوجيا الفنية وعن التغير الاجتماعى ، ويسمى التطورات التقدمية .

---

(1) Ibid., p. 68.

(2) Ibid., p. 66.

أما عن المؤثرات الأولى أى التغيرات فى المعروض من عوامل الإنتاج، فتعنى التغيرات التى تطرأ على السكان من حيث الزيادة أو النقص ومن حيث التوزيع العمرى ثم التى تطرأ على رؤوس الأموال القومية والمدخرات وتلك التى تؤدى إلى زيادة القوة الشرائية .

إن عملية النمو تأخذ فى الاعتبار الآثار التى تنجم عن زيادة الاعداد السكانية جنباً إلى جنب مع زيادة المنتج من السلع الإنتاجية . والزيادة السكانية ، كما يراها شومبيتر عملية بطيئة تتم على فترات زمنية طويلة دون أن تخضع لذبذبات سريعة مفاجئة[1] . إلا أن السكان فى زيادتهم المتصلة سيصلون ولاشك إلى حد الامكانيات الاقتصادية للبيئة . ومن ثم فمن الخطأ الاعتقاد بأن السكان يميلون إلى التزايد إلى أبعد مما تبيحه البيئة التى يعيشون بها . إذ أن الوضع الأصح للمشكلة هو أن السكان يزيدون ببطء إلى أن يصلوا إلى الامكانيات الاقتصادية للبيئة . فهو ينظر إلى التزايد فى الأعداد السكانية كتغير يحدث فى البيئة ، ويؤدى بعد ذلك إلى ظواهر اقتصادية معينة[2] .

وبالمثل فإن الزيادة فى السلع الإنتاجية وهى النتيجة الطبيعية للزيادة فى المدخرات الصافية فى المجتمع تؤدى هى الأخرى إلى زيادة تدريجية فى الناتج القومى . وفى هذا المعنى يقول « إن التغيرات الطويلة المدى التى تطرأ على معدلات الادخارات لا تحدث إلا بشكل جزئى وعلى فترات زمنية طويلة »[3] . فهو يشعر أن أية تغيرات تلقائية سريعة فى معدلات الادخار لابد ستتوازن فى الأجل الطويل ، لأن الاقتصاد القومى الرأسمالى فى امكانه التغلب على هذه الذبذبات الناجمة عن التنمية . ومن هنا فإن المدخرات قلما تعتبر سبباً قوياً فى احداث تغيرات عميقة سريعة فى البيئة الانمائية .

---

(1) Ibid., p. 68.
(2) Schumpeter, «Business Sycles» p. 74.
(3) Ibid., p. 81.

وهو إذ يحبذ الطابع الحركى فى عملية النمو ويدعو إليه يرجع إلى التاريخ الاقتصادى للدول الغربية من منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى فيجد أن هناك ما يثبت بأن السبب الأساسى فى زيادة كميات السلع الإنتاجية هى العوامل الحركية التى تتسم بها الاقتصاديات القومية فى هذه الدول . وهى العوامل التى تختفى فى اقتصاديات أخرى تتوسع وتنمو فى بطء تدريجى . وفى هذا المعنى — معنى زيادة السلع الإنتاجية التى تتكون من الادخارات والتى تحدث حركة إنمائية فى الاقتصاد القومى يقول شومبيتر ما يلى « مهما اتخذ القارىء من تعاريف لمفهوم الادخار فإن الحقيقة التى لاشك فيها أن مصادر الادخار ودوافعه تهبط إلى درجة كبيرة أو تنعدم فى حالة الاقتصاد الساكن a stationary state » ويقول فى نفس الصفحة وتخلق دوافع تكوين المدخرات بوضوح فى المواقف الملازمة للتغير الاقتصادى »(١) ثم يخرج بعد ذلك بنتيجة مؤداها أن المصدر الرئيسى للادخارات فى المجتمع هى الأرباح ، سواء أكانت أرباحا شخصية أم أرباح داخل نطاق المشروع. والكلمة المأثورة عن شومبيتر هنا قوله « بدون التنمية الاقتصادية تنتفى الأرباح وبدون الأرباح تنتفى التنمية الاقتصادية »(٢) .

ولكن كيف ينشأ الربح فى النظام الرأسمالى ؟ يجيب شومبيتر على هذا السؤال معتمداً على المفاهيم الحديثة للدخل القومى فالعملية الإنتاجية تتضمن استخدام عوامل إنتاجية معينة ذات تكاليف معينة . فإذا كانت قيمة السلعة المنتجة مساوية تماما لقيمه العوامل الإنتاجية التى تضافرت فى إنتاجها عند ذلك ينتفى الربح . أما إذا استخدمت فى العملية مزيداً من الفنون الإنتاجية الجديدة أدت إلى زيادة الوحدات المنتجة لا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج فعندئذ يتكون الربح . فالأرباح إذن هى النتيجة الطبيعية لاستخدام المزيد

(1) Ibid., p. 83.

(2) As stated by Schumpeter «without development there is no profit, without, profit no development» Theory... p. 154.

من الفنون الإنتاجية الجديدة بشكل يعود على الناتج القومى بالزيادة أو بشكل يؤدى إلى خفض تكاليف الوحدة من الناتج فالأرباح بهذا المعنى لا بد وأن تكون لها أهمية بالغة فهى المحرك أو الدينامو الذى يحرك النشاط الاقتصادى بأكمله وهى التى تؤدى إلى زيادة التجميع الرأسمالى الذى يلعب دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية[1] .

ويتصل معدل التجميع الرأسمالى فى رأى شومبيتر اتصالا وثيقا بمعدل التغير الذى يطرأ على النمو التكنولوجى فى البلاد . إذ يرتفع ويزيد معدل التجميع الرأسمالى بارتفاع وزيادة استخدام الفن التكنولوجى ويقل بانخفاضه . وهنا يرجع مرة أخرى إلى رأيه الذى كثيراً ما كرره إزاء عملية النمو وهو التأكيد البالغ على أهمية الفنون التكنولوجية الحديثة .

هذا — ويذكر شومبيتر — أن ثمة عامل آخر يؤثر فى النمو الاقتصادى وهو التغييرات الاجتماعية والثقافية التى تطرأ على المجتمع . ذلك أن الحالة الاقتصادية الجديدة التى سيكون عليها الأفراد بعد بدء التنمية لن تكون امتداداً لحالتهم السابقة فحسب بل هى امتداد كذلك لجميع الأوضاع العامه الكلية السابقة كذلك[2] » . وهو فى هذا الاتجاه يقترب بعض الشىء من الآراء الماركسية التى تركز أهمية بالغة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب وتعتبرها عاملا أساسياً فى النمو الاقتصادى .

إلا أن شومبيتر يختلف بالطبع عن ماركس فهو يلمح تلميحاً طفيفاً إلى أثر هذه العوامل ويكاد يفسر التاريخ تفسيراً مادياً متطوراً دون أن ينتقد الطبقات فى المجتمع أو يبين الحاله السيئة التى وصل إليها العمال كما فعل ماركس . كل ما فى الأمر أن شومبيتر ذكر أن النمو الاقتصادى يستلزم إحداث تغيرات فى البيئة الاجتماعية والثقافية تسير جنباً إلى جنب مع

---

(1) . . . «For the Capitalist system it must be added further that without profit there would be no accumulation of Capital.» Ibid., p. 154.

(2) Theory ... p. 58.

مقتضيات النمو . وحين يذكر التغيرات فى البيئة الاجتماعية والثقافية يقصد خلق المناخ الاجتماعى الملائم للنمو أى الجو الاجتماعى والسياسى والنفسانى الذى يستطيع المنظم أن يتنفس خلاله ويعمل بجد ونجاح . كما يدخل ضمن هذا المناخ الاجتماعى النظم التعليمية السائدة ومستوى الثقافة والتكوين الطبقى والوئام الذى ينبغى أن يسود بين الطبقات ثم المكافأة الأدبية التى يمنحها المجتمع للمنظم الناجح بصرف النظر عن الأرباح التى يحققها [1] .

( ٣ )

إن المنظم هو العمود الفقرى الذى يبنى عليه شومبيتر نظريته فى النمو . فهو المجدد المبتكر الذى يعمل على اندماج عوامل الإنتاج فى وحدة مؤتلفة متضافرة تأتى للمشروع بأفضل النتائج . فطبيعة المنظم فى تصور شومبيتر هى التجديد والابتكار . وتنشأ هذه الطبيعة التجديدية المبتكرة لأنه يعمد إلى توجيه عوامل الإنتاج إلى مسالك جديدة تحدد أقصى الأرباح . وبذلك يتربع على عرش الزعامة الرأسمالية التى تعمل على التغير الحركى وتسعى إليه سعياً متصلا [2] .

وليس من المحتم أن يجمع المنظم بين وظيفته التنظيمية وامتلاكه للمشروع . وقد لا يكون له اتصال بالمشروع اللهم إلا فى خلال وظيفته الحقة فى التجديد والابتكار . ومن ثمّ فإن شومبيتر لا يؤكد وجوب قيام المنظم بوظيفة إدارية داخل المشروع بل لا ينبغى أن يقوم أصلا بهذه الوظيفة إلا فى أضيق الحدود [3] كما لا ينبغى أن يعتمد — فى قيامه بوظيفته — على مركز موروث عن آبائه أو أجداده أو حتى على ملكيته للمشروع [4] . إن طبيعة المنظم الحقة فى نظام رأسمالى ذى وحدات إنتاجية كبيرة ودائبة التوسع أنه مبتكر لا أكثر ولا أقل . ومن هنا فهو أبعد ما يكون عن صفة التمويل أو عن

(1) Higgins., «Economic Development» p. 129.
(2) Schumpeter, «Theory ... » p. 75.
(3) Ibid., p. 77.
(4) Ibid., pp. 88—89.

أن يكون رأسمالياً ينفق على مشروعه ثم يجنى أرباحا فى النهاية وطالما أن طبيعة عمله — فى رأى شومبيتر — هى التجديد والابتكار فلا ينبغى اعتباره وغيره من المنظمين يكونون فئة اجتماعية قائمة بذاتها كما هو الحال بالنسبة للعمال والرأسماليين [1] .

والغريب أن شومبيتر ذو النزعة الرأسمالية البحتة يصف المنظم وصفا بعيداً عن الطبقة الرأسمالية الخالصة فهو يدمج عوامل سيكيولوجية تكمن فى شخصية المنظم الناجح وتجعله يتصرف هذا التصرف أو ذاك . فالواقع الذى يدفع المنظم إلى التجديد والابتكار ليس لمجرد الحصول على الأرباح وإنما هناك دوافع سيكولوجية كامنة فى شخصيته تلح عليه وتدعوه للعمل والجد والابتكار والتجديد . أنظر إليه وهو يصف تصرفات المنظم قائلا « إنه يعيش تحت وطأة حلم يلح عليه ويدعوه إلى تكوين مملكته الفردية الخاصة ... وهناك الرغبة الكامنة فى الانتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم جميعا ليتبوأ مكانة ممتازة .. إنه يعمل للنجاح لا ليقتطف ثمار هذا النجاح وإنما للنجاح فى حد ذاته [2] .

وشومبيتر فى تأكيده لطبيعة المنظم الذى يعمل ويبتكر ويجدد ليحقق النجاح فى حد ذاته يقترب من ماركس فى تأكيده لطبيعة الرأسمالى الذى يجمع الثروة لا لشىء إلا لمجرد جمع الثروة وشومبيتر الذى تعود أن يفصل بين معنيين ملتصقين بالشىء يفصل بين وظيفة المنظم فى القرن العشرين المتسم بتعدد وكبر الوحدات الانتاجية وبين ملكية المشروع . كما أنه يفصل بين ملكية المشروع وبين القيادة الحكيمة له على أساس أن الثانية أهم من الأولى . وفى هذا المعنى يقول « إن القيادة الحكيمة للمشروع هى الأساس فى إنهاضه أكثر من الملكية [3] » أضف إلى ذلك أن شومبيتر يربط طبيعة نشاط

(1) Ibid., p. 78.
(2) Ibid., p. 93.
(3) Schumpeter, «Business Cycles» p. 103.

المنظم فى الجهاز الاقتصادى الكبير بالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة والتى يعمل تحت كنفها . وتأكيده لهذا الربط — فيما نعتقد — أثر من الآثار الفكرية العديدة التى نتجت عن أعجابه بماركس وتحليلاته . فالمؤسسات والتنظيمات الرأسمالية والمستوى الثقافى السائد مسائل لها أهميتها لنجاح وظيفة المنظم ، بل إنها الظروف التى ينبغى أن تساعد المنظم فى قيامه بنشاطه الابتكارى .

ومن رأى شومبيتر أن بزوغ فجر الراسمالية أدى إلى النمو المطرد للروح الفردية الرشيدة وبالتالى إلى ظهور العقلية التنظيمية التى تآزر عملية البحث العلمى السليم[1] . إن الرأسمالية التى قضت على النظم الاقطاعية قد خلقت الوسط أو المجال الاجتماعى الذى ينشط بداخله طبقة من الناس استطاعت بمرور الزمن أن تحقق نجاحاً فى الأعمال الاقتصادية التى قاموا بها ومن ثم ارتبط نجاحهم الفنى بنجاح المشروع الرأسمالى . وفى هـــذا المعنى يقول شومبيتر « من الخطأ اعتبار المشروع الرأسمالى شيئا منفصلا عن التقدم التكنولوجى ... إن الأول هو القوة الدافعة للثانى[2] . ولا بد من توافر عاملين أساسيين فى المنظم الكفء .

العامل الأول هو المعرفة والفن التكنولوجى اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة وبمزج العوامل الانتاجية الموجودة بشكل مختلف يؤدى إلى أفضل النتائج . وليست هناك صعوبة كبير فى توافر المعرفة والفن التكنولوجى طالما أن البيئة تحوى كنوزاً طبيعية ومخزناً من الأصول الرأسمالية والاختراعات الفنيه غير المستخدمة ليستطيع المنظم الكفء أن يغترف منها كما يشاء . وعندئذ ، وعلى حد تعبير شومبيتر « ليس من وظيفة المنظم أن يغالى فى البحث والتنقيب عن الإمكانيات الجديدة فهى موجودة

(1) Schumpeter «Capitalism, Socialism and Democracy» p. 124.
(2) Ibid., p. 110.

منذ زمن بعيد وبكبرة ملحوظة ويكفى أن يبذل أدنى الجهود ليكتشفها[1] ».

أما العامل الثانى الذى ينبغى توافره ليقوم المنظم بدوره الفعّال فى عملية النمو فهو رأس المال . وأهمية رأس المال فى رأى شومبيتر واضحة ، فطالما أن عملية التجديد والابتكار تتطلب تسيير عوامل الانتاج فى مسالك جديدة، ينبغى أن يكون تحت يد المنظم الوسيلة التى تحقق له هذا الهدف بحيث يستطيع التحكم بسهولة فى عوامل الانتاج التى تحت أمرته . ومن ثم تصبح التسهيلات الائتمانية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمنظم ، لأنها — كما يقول « تمنحه القوة على توجيه عوامل الإنتاج إلى استخدامات جديدة أو تملى عليه إتجاهات إنتاجية جديدة » .

ولكن شومبيتر عندما يتكلم عن رأس المال لا يعنى مجرد الأصول الرأسمالية المختزنة والتى يمتلكها المجتمع فحسب وإنما هو يعنى كذلك القوى الشرائية الجديدة التى تخلقها عملية النمو ، كما يعنى الدفعات التى تحت يد المنظم فى أى وقت ، وأخيراً فهو يعنى الوسيلة التى يستخدمها المنظم لتوزيع عوامل الانتاج فى سبيل استخدامات جديدة أو لتوجيه عوامل الإنتاج وجهة جديدة[3] .

ولكن يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن مفهوم شومبيتر لرأس المال يختلف عن مفهوم الاقتصاديين الكلاسيك له الذين يفردون أهمية خاصة لرأس المال باعتباره عاملا أصيلا فى العملية الانتاجية جنبا إلى جنب مع العمل والطبيعة والتنظيم. إن رأس المال فى المفهوم الشومبيترى لا يشترك فى العملية الانتاجية بشكل مباشر وإنما بطريق غير مباشر ، لأنه يعطى إلى المنظم الوسيلة التى عن طريقها يتم الإنتاج . فكأن المنظم هنا هو الأساس فى العملية بينما رأس المال عامل ثانوى . وفى هذا المعنى يقول شومبيتر ما يلى :

(1) Schumpeter, «Theory ... » p. 88.
(2) Ibid., p. 116.
(3) Ibid., p. 116.

« إن الوظيفة الأساسية لرأس المال هي منح المنظم الوسيلة التي ينتج بمقتضاها.. إن رأس المال هو الكوبري الذي يصل بين المنظم وبين عالم . السلع من حوله . وهو لا يقوم بالعملية الإنتاجية بطريق مباشر وإنما يقوم بمهمة ينبغي أن تتم قبل بدء العملية الإنتاجية الفنية[1] » .

ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية money capital في حركة النمو الاقتصادي في النموذج الذي تصوره شومبيتر ، وإنما هو يفرد أهمية خاصة للائتمان والتسهيلات الائتمانية . فهو يقول « إن التسهيلات تسمح للمنظم بزيادة الطلب على السلع الإنتاجية وتوجيهها إلى وجهات استعمالية جديدة ؛ وعندئذ يسير الإقتصاد القومي في مسالك إنتاجية جديدة. . إن منح التسهيلات الائتمانية للمنظم لا يختلف عن مبدأ إصدار الأمر إلى النظام الإقتصادي ليلائم نفسه لأغراضة وأهداف المنظم . إنه بمثابة إعطاء قوة جديدة للمنظم لتقوم بإنتاج جديد[2] » .

وتظهر أهمية التسهيلات الائتمانية بالنسبة للمنظم في حالة حدوث النمو الاقتصادي ، أما إذا لم يكن هناك نمو فإن الاقتصاد القومي يصبح دائريا ينطبق عليه قانون Say في الأسواق . ولتفسير ذلك يقول شومبيتر « لكل عرض هناك طلب ينتظر أن يتلاءم معه ؛ ولكل طلب عرض يوازيه . وكل السلع في السوق لها سعر محدد — مع تذبذبات طفيفة — حتى أن كل وحدة نقدية يمكن أن ينظر إليها على إنها تذهب إلى نفس الطريق في كل فترة . وهناك كمية معينة من النقود موجودة في أي وقت لشراء الكمية الموجودة من الخدمات الانتاجيه الأصلية حتى تصل إلى ملاكها . ثم تنفق مرة أخرى في شراء السلع الاستهلاكية[3] » وهكذا تظهر أهمية التسهيلات الائتمانية عندما تبدأ عمليه النمو .

---

(1) Ibid., p. 117.
(2) Ibid., pp. 106—107.
(3) Ibid., p. 108.

وتمنح التسهيلات الائتمانية المنظم حق على عوامل الإنتاج قبل ان يخلق قيمة معادلة لهذا الحق على شكل سلع وخدمات حقيقية ومن هنا — وفى المدة القصيرة — فان منح القروض والتسهيلات الائتمانية قد تؤدى إلى التضخم . ولكن بعد ان تظهر بوادر التجديد والابتكار فى الأسواق على شكل سلع وخدمات جديدة فان القيمة المضافة الى الناتج القومى ستزيد عن قيمة الحقوق التى أوجدتها أرباح المنظمين [1] .

يرى شومبيتر أن ظهور جهود المنظم فى سلع جديدة أو اندماجات جديدة لعوامل الانتاج تفتح الطريق أمام نجاح آخر لمنظم آخر يقود طريق التقدم فى مسلك آخر أو فى نفس المسلك ولكن بطريقة اخرى إلا أن ظهور هؤلاء المنظمين الناجحين لا يقوم على خطة موضوعية هادفة وإنما يظهر هؤلاء المنظمين بغير انتظام — discontinously — وفى أوقات متباعدة مختلفة [2] .

والمنظم الناجح — فى مفهوم شومبيتر — سلعة نادرة فى المجتمع . فقليل من الناس من يوهبون صفات القيادة والزعامة الأصيلة، وأقل منهم من يستطيع بثاقب بصره وعمق بصيرته اكتشاف المسالك التى تؤدى إلى النجاح والسير فيها . واذا تمكن احد المنظمين من تحقيق هذا النجاح وازالة العقبات العديدة التى تعترض طريق المستقبل لابد وان يعقبه آخرون يتصفون بنفس الصفات الشخصية المكتسبة . وعند ذلك يصبح النجاح اسهل منالا ويتم التجديد والابتكار فى سهولة ويسر ، الأمر الذى يزيد من معدل نمو الاقتصاد القومى بأسره .

وخلاصة القول أن المنظم هو الشخصية الرئيسية التى ترتكز عليها نظرية شومبيتر فى النمو . فهو الذى يجدد ويبتكر ويخلق بذلك الزيادات المتلاحقة فى الناتج القومى . وهى الزيادات التى لا تحدث بطريقة منتظمة

(1) Ibid., p. 110.
(2) Ibid., p. 223.

والتي تتعرض لعلاقات دورية صعوداً وهبوطاً ، وهي الثمن الذي يدفعه طريق النمو في ظل النظام الرأسمالي .

( ٤ )

أن الدراسات التي قام بها شومبيتر في رسم أبعاد نظريته المشهورة في النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية هي — في واقع الأمر — دفاع عن النظام الرأسمالي القائم على حرية المنظم الكفء الناجح في خلق نشاط زائد في الميدان الاقتصادي ، واعتبار هذا النشاط بمثابة الدينامو المحرك للجهاز الاقتصادي بأكمله .

ويبدأ شومبيتر تحليليه للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية بالسؤال الآتي : كيف يستطيع المنظم أن يؤدي دوره الخلاَّق في مضمار النمو الاقتصادي؟ وهو يجيب على هذا السؤال باقتراضات سهلة مبسطة فيفترض أولا أن الاقتصادي السائد تنافسي «ليبرالي» بحت لا تشوبه شوائب أو اتجاهات اشتراكية، كما يفترض ثانياً سيادة حالة السكون أو الثبات Static Condition بمعنى عدم وجود استثمارات صافية لا تجد لها مسلكا ، وعدم وجود زيادة دائمة في السكان، ووجود العمالة الكاملة . إلا أن حالة الثبات هذه لم تمنعه من إدراج فرض ثالث وهو وجود فرص علنية غير خافية أمام المنظمين بوجود تضافرات Combinations جديدة لعوامل الإنتاج . وسوف يقترض المنظمون من البنوك والمؤسسات الائتمانية في سبيل الحصول على المواد اللازمة للقيام بهذه التضافرات الجديدة ، وليبدءوا العملية الإنتاجية التي من شأنها أن تتدفق النقود من مضخة الجهاز الاقتصادي . وسيكون سعر الفائدة هو « الثمن » الذي يدفعه في سبيل حصولهم على الأموال اللازمة لمشروعاتهم الإنتاجية وهو — أي سعر الفائدة — يمثل جزءاً من أرباحهم المحتملة أو المتوقعة . وسيعمد بعض المنظمين القادة إلى تمهيد الطريق أمام غيرهم من المنظمين ليصبح النظام الاقتصادي كله مليئاً بالمنظمين الأكفاء الذين يحملون تبعة التجديد والابتكار .

وعند ذلك تتجمع موجات الرخاء فى بحر الجهاز الاقتصادى الكبير وكلما زاد المنظمون من إنفاقاتهم الاستثمارية وأثرت هذه الاتفاقات على الاقتصاد القومى بأسره . وكلما تحررت العوامل الانتاجية القائمة من الصناعات الاستهلاكية كنتيجة للادخارات الاجبارية ارتفعت الأسعار وزادت معها الدخول النقدية . وسيؤدى ذلك بدوره إلى حدوث موجات أخرى من الرخاء تؤثر على النشاط الابتكارى وستعمد المؤسسات القديمة وقد وجدت قوة دافعة فى الإنفاق الاستهلاكى المتزايد إلى توسيع انتاجها . وتزيد المضاربات من جانب رجال الأعمال كمحاولة للتنبؤ بالزيادات الإضافية فى الأسعار والدخول النقدية . وهنا تعمد البنوك لا إلى تمويل النشاط الابتكارى الجديد فحسب بل إلى تمويل جميع أنواع التوسعات الاقتصادية فى ظل الظروف القديمة وربما كان هذا النوع الأخير من الاستثمار أكبر حجماً من الاستثمارات الابتكارية الأصلية . وسيتحول تكوين الناتج القومى خلال المراحل الأولى للتنمية التصاعدية من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية وستتم الابتكارات تدريجياً ، ويزداد تدفق السلع من النشاطات الاقتصادية المختلفة .

وعندما يصل النمو الاقتصادى التى هذه المرحلة تبدأ هناك عملية تدمير إيجابية . إذ تجد المؤسسات القديمة التى فى الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادى وجها لوجه أمام منافسة حادة من جانب المؤسسات الجديدة التى انتجت سلعا ومنتجات جديدة والتى استطاعت كسب الأسواق وسيترتب على هذا نتيجة حتمية مؤداها افلاس المؤسسات القديمة أو إدراجها ضمن المؤسسات الثانوية التى تجىء فى الدرجة الثانية من الأهمية[١] .

---

(١) إلى هذا الحد من التحليل نجد شبهاً كبيراً بين شومبيتر الرأسمالى وكارل ماركس نبى الشيوعية ومؤسس نظريتها . إلا أن ماركس ينهى تحليله بعد ذلك إلى التنبؤ بانهزام فلول الرأسمالية نهائياً ليحل محلها النظام الشيوعى المظفر ، بينما شومبيتر لا يزال يؤمن بقدرة النظام الرأسمالى على البقاء والتغلب على الأزمات وإعادة التوازن الاقتصادى مرة أخرى .

ولكن كلما استطاع النشاط الإبتكارى الوصول إلى حده الأقصى. وكلما استطاع هـــذا النشاط جنى ثمار عمله يصبح المنظمون فى وضع يتيح لهم تسديد الديون المقترضة . ومن ثمّ وكنتيجة لانتقال هذه الأموال السائلة من المنظمين إلى البنوك تبدأ قوى انكماشية فى الاقتصاد القومى . ولن يبطل مفعول هذه القوى قيام منظمون جدد بالاقتراض من البنوك لأن السيل المتدفق من السلع الجديدة والسلع القديمة المنتجة تحت ظروف جديدة يخلق حالة من الاختلال تجعل من الصعب على المنظمين احتساب التكاليف والإيرادات بشكل مرضى . وتبدو المخاطرة وعدم التأكد عالية لدرجة ينخفض معها نشاط المنظمين إلى أن يتوقف هذا النشاط نهائياً .

وسيتوقف التجديد كذلك لا لعدم ظهور اختراعات جديدة بل لأن البيئة الاقتصادية السائدة غير موانية للمزيد من هذه الاختراعات . وكلما انخفض مستوى الابتكار والتجديد فإن الأثر الانكماشى لإعادة دفع الديون عن طريق المنظمين سيؤدى إلى انخفاض فى الأسعار والدخول النقديه وعند ذلك تشتد حدة العملية التوازنية . ومع ذلك فلن يطول الأمر على هذا الحال إذ أن الجهاز الرأسمالى الكبير قادر على ملاءمة النشاط الاقتصادى من جديد

ولكن على الرغم من هذا فإن شومبيتر يعتقد أنه من الوجهة النظرية البحتة قد لا يستطيع النظام الاقتصادى الرأسمالى استرداد قوته ونشاطه والعودة إلى العمالة الكاملة مرة أخرى إذ يستلزم هذا وقتاً وأمداً طويلا للغاية قد تصفى خلاله المشروعات الضعيفة نهائياً . ولكن عندما تكتمل الملاءمات الضرورية للابتكارات والتجديدات مهما طال الوقت اللازم لذلك — وعندما يسود الوضع التوازنى مرة أخرى يعد المسرح الاقتصادى حينئذ لاستقبال موجة جديدة من الابتكارات وعند ذلك تبدأ الدورة من جديد .. وهكذا .

ولكن الوضع التوازنى بعد كل دورة لابد وأن يكون فى مستوى أعلا من مستوى التوازنى عند بداية عملية النمو . إذ يستمر ارتفاع كل من الدخل القومى ودخل الفرد فى المتوسط — فى المعنى الحقيقى — فى اتجاه من شأنه القضاء على الاختلالات السائدة ، وسوف تستفيد من جراء هذا جميع فئات المجتمع . إذ لابد من إرتفاع الأجور الحقيقية وارتفاع مستوى التشغيل .

وشومبيتر فى هذا الرأى الأخير لا يؤكد وجود النزاع أو الصراع بين فئات المجتمع إزاء مشكلة التوزيع خلال عملية النمو . فالعمل لابد وأن يحصل على نصيبه من الجهود الابتكارية المتزايدة فى ظل الرأسمالية طالما أن العمال يوجهون نحو إنتاج السلع التى تطلبها الجماهير الشعبية ذات الطلب المتزايد . ولا بد وأن يحصل المنظمون على نصيبهم المتزايد من الربح وهكذا يعم الرخاء دون ثمة نزاع طبقى .

ويلاحظ من التحليل الفكرى لشومبيتر وجود اتجاهات واضحة نحو الرأسمالية باعتبارها البيئة المادية الثقافية التى تحدد إمكانيات التجديد والابتكار وبالتالى النمو الاقتصادى . فالبيئة الرأسمالية — فى رأيه خالية من العقبات الكأداء التى تمنع خلق اتجاهات تصاعدية فى الناتج القومى . ولكن العجيب أن شومبيتر المدافع عن الرأسمالية والمتكلم باسمها فى فترة الثلاثينيات من هذا القرن يقول فى كتابه القيم « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية مايلى « يشير التنظيم الحالى للنظام الرأسمالى إشارة واضحة إلى استحالة انهياره تحت ثقل العوامل الاقتصادية .. إن نجاح الرأسمالية يدعو إلى الإقلال من شأن المنظمات الاجتماعية التى تحميها ، كما أنه يخلق بالضرورة حالات تجعل من الصعب على الرأسمالية أن تعيش فى وجودها وبالتالى تشير إلى الاشتراكية كنظام آخر يرثها [1] » .

(1) Sehumpeter" Capitalism Socialism and Democracy p. 61.

وهو حين يعرض الحجج التى تؤيد النتيجة الأخيرة يؤكد أولا الأسس الثقافيه التى يقوم عليها النظام الرأسمالى وهى التعقل الواعى الذى يختلف عن القرارات غير المنطقية والمتحيزة التى تسود بعض الدول الأخرى ولا يعنى هذا أن الرأسمالية تخلو تماماً من مظاهر السلوك غير الواعى وإنما يعنى وجود مجال كبير للتوسع فى التفكير المتزن الرشيد . أضف إلى ذلك أن شومبيتر لم يكن ينظر إلى النظام الرأسمالى وكأنه هو النظام أو الثقافة الوحيدة التى تبرز مزايا إصدار قرارات رشيدة ، وإنما يؤكد أن الرأسمالية تؤيد فقط كل ماهو معقول ورشيد وتوسع من آفاقها . وربما أثر هذا التفكير الرشيد الذى يحسب حساب كل كبيرة وصغيرة فى كل فروع وآفاق الفكر المعاصر كالفن والعلوم الإنسانية والدين والطب . والرأسمالية تخلق كذلك البيئة أو الوسط الاجتماعى الذى يساعد الأفراد على تحقيق إمكانياتهم فى المجال الاقتصادى . أن اتجاه أفضل العقول والأفكار إلى الحقل الاقتصادى يمنح الترشيد فى حد ذاته قوة دافعة جديدة . وفى هذه المعانى كلها يقول شومبيتر « ليست المؤسسات الحديثة ذات الآلات الميكانيكية الضخمة فقط وليس حجم الإنتاج الذى يتدفق منها ، وليس فقط الفن التكنولوجى الحديث والتنظيم الاقتصادى بل إن جميع المظاهر والإمكانيات التى حققتها المدنية المعاصرة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر من إنتاج وخلق العملية الرأسمالية [1] » .

ومع ذلك — وعلى الرغم من هذه القوة الدافقة التى يضفيها شومبيتر على النظام الرأسمالى إلا أنه يرى بأن الأسس الإجتماعية والإقتصادية للرأسمالية قد بدأت فى التداعى . وهو يبنى هذا الرأى عن ثلاث حجج . اضمحلال مهمة المنظمين فى التنظيم الرأسمـــالى الحديث . وانهيار الإطار الهيكلى للمؤسسات داخل التنظيم الرأسمالى الليبرالى وتداعى

(1) Ibid., p. 125.

الفئة السياسية التي تحمى النظام الرأسمالى واضمحلال نفوذها السياسى والإجتماعى .

أما عن النقطة الأولى وهى إضمحلال نفوذ ومهمة المنظمين فى التنظيم الرأسمالى الحديث — فان التحليل الذى أورده شومبيتر مقنع تماما . فطبيعة الوظيفة التى يقوم بها المنظم تقوم أساسا على التغلب على النظم والأنماط الاقتصادية القائمة وخلق أشياء جديدة وأنماط إنتاجية . فالمنظم فى المفهوم الشومبيترى قادر على التغلب على العقبات التى تعترضه وفى الوقت نفسه قادر على الوقوف على قدميه فى معترك الحياة الإقتصادية عملاقا كبيراً مجدداً مبتكراً . وهنا تكون النتيجة الحتمية قد تحققت ، ويقصد بها التغير الإقتصادى بكل ما فى الكلمة فى معنى .

ولقد تحقق هذا بالفعل إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حينما ظهر المنظمون الكبار وزعماء الصناعة والتجارة وقاموا بإنجازاتهم الجليلة فى ظل الرأسمالية النامية . إلا أن نجاحهم هذا جعل من فكرة التجديد والابتكار مسألة روتينية لا تخضع لومضات العقل البناءة بل إلى التنظيم العلمى الجماعى .

ان التقدم الفنى التكنولوجى هو اليوم عمل جماعى منظم Team Work يشترك فيه العلماء والباحثين داخل وحدات إنتاجية كبيرة . كما أن عملية التسويق وإدارة أوجه النشاط الجديدة أصبحت هى الأخرى عملية أوتوماتيكية مستقرة ثابتة يقوم بها أفراد كل فيما يخصه بشكل تبرز فيه روح الجماعة والتعاون داخل نطاق الجماعه . ومن هنا فان عملية الابتكار والتجديد قد تغيرت عما كانت عليه إبان جيل زعماء وقادة الصناعة والتجارة القدماء . فهى اليوم أقرب إلى العملية الروتينية التى يقوم بها أفراد عاديين داخل نطاق المشروعات الكبرى ، أو قد يقوم بها منظمون بيروقراطيون مدربون على الادارة والتنظيم .

وينتقل شومبيتر بعد ذلك إلى نقطة أخرى ذات جانب اجتماعى وسياسى فيقول بأن المنظم الحديث الذى يوجد فى المجتمع الرأسمالى لم يعد قادراً على القيام بالدور الاقتصادى الكبير الذى كان يقوم به من قبل . ولا يختلف فى هذا عن الفئة البرجوازية بأكملها ، تلك الفئة التى كانت لها كل القوة والنفوذ وأصبحت اليوم أضعف من أن تؤثر فى النواحى السياسية والاجتماعية ، ومن ثمَّ فقدت وظيفتها التقليدية وأهميتها كطبقة . . وقد أدى هذا كله إلى تحول فى الفئة الصناعية البروجوازية بأكملها من فئة تعيش بطريق مباشر أو غير مباشر على الأرباح إلى فئة أخرى تعيش على الأجور التى تدفع لهم فى سبيل الإدارة والتنظيم .

وإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية الخاصة بانهيار إطار المؤسسات فى النظم الرأسمالية نجد شومبيتر يؤكد أن المنظم يسير فى اتجاه من شأنه ليس فقط هدم وظيفته الاقتصادية والاجتماعية بل هدم الإطار العام للمؤسسات القائمة التى يعمل داخلها . إن الاتجاه الاقتصارى الحديث يعمل على زيادة حجوم المشروعات التجارية وزيادة التركيز الرأسمالى. ولقد بالغت رأسمالية القرن العشرين فى السير نحو هذا الاتجاه بكل طاقتها . والمعروف أن هذا الطريق يضر بحيوية التنظيم الداخلى للرأسمالية ، ويدعو إن عاجلا أو آجلا إلى الإضرار بحق الملكية الخاصة وحرية التعاقد . ولكن سيئات التوسع وكبر حجم المشروعات التجارية لا تنصب فقط على المجال الاقتصادى وإنما تتعداه إلى النواحى الاجتماعية والسياسية . حقاً — كما يقول شومبيتر أن ضخامة الحجوم الإنتاجية يشارك مشاركة فعالة فى النمو الاقتصادى السريع ، ولكن الشرور الناجمة عنه تتضمن إضعاف للمفاهيم الرأسمالية المتعاقد عليها ، وهى الملكية الفردية وحرية التعاقد .

أضف إلى ذلك أن التوسع فى حجم الوحدات الإنتاجية — وهو طابع السنوات الأخيرة من هذا القرن — قد أفقد المنظم دوره التقليدى القديم

فضلا عن أنه أفقد صاحب رأس المال دوره فى ملكية هذه الوحدات . فالمالك لم يعد يقوم بإدارة مشروعاته الكبيرة بل اضطر نتيجة لكبر حجم هذه المشروعات إلى استئجار فئة من المديرين المحترفين الاجراء ليقوموا عنه بهذا العمل . أن كبر الحجوم الإنتاجية أدى إلى بروز الشركات المساهمة الكبرى لعدم استطاعة مالك واحد فقط تمويل المشروع بأكمله . ومن ثمّ حلت فئة جديدة مالكة هى حملة الأسهم محل المالك الرأسمالى الكبير فى أكثر المشروعات الإنتاجية الرأسمالية . وهذه جميعها تغيرات جذرية أضعفت مرة أخرى من مبدأ الملكية الفردية وحرية التعاقد وهما العمودان الأساسيان للنظام الرأسمالى .

والدليل الثالث الذى يسوقه شومبيتر ليثبت تداعى الرأسمالية هو أن الفريق الذى كان يحمى مصالح الرأسمالية المبكرة فى المجال السياسى قد تضاءل أثره . فقد ظهرت مع تطور الرأسمالية دول قوية ذات حكومات ملكية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر . ولقد عمدت القوى الملكية اخضاعا للنبلاء الاقطاعيين من ملاك الأراضى إلى تشجيع فئة الرأسماليين الصناعيين والتجار وقربتهم إليها ومنحتهم الكثير من النفوذ السياسى . وبالفعل أيد هؤلاء جميعاً الملكية من الناحية الاقتصادية وأصبحوا سنداً لها .

إلا أن نجاح الرأسمالية باستتباب كل مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبعض المقومات السياسية لطبقة رجال الصناعة الأذكياء قد حطم الملكية التى كانت هى ذاتها مصدراً لقدرتهم ونفوذهم فى المراحل الأولى . فعند ما أصبح الصناعيون ورجال المال والتجارة قوة اقتصادية كبيرة وضحت مواقفهم الرشيدة وتصرفاتهم التى تنم عن العقل والحكمة فى المجال الاقتصادى ودخلوا الحياة السياسية وتمكنوا من السلطة وادخلوا إصلاحات سياسية كبيرة . ولكن وعلى الرغم من ذلك يرى شومبيتر أن رجال الصناعة الذين نجحوا اقتصادياً ووصلوا إلى أعلا قمة الهرم الاجتماعى وتربعوا على

عروش المال لم يعدوا إعداداً كافياً لدخول معترك الحياة السياسية ثم النجاح في هذا المعترك السياسي ذو الطابع المحلي والدولي في نفس الوقت .

وعلى الرغم من اضمحلال مهمة المنظم وانهيار القواعد المتعلقة بالملكية الفردية وحرية التعاقد وتداعي الطبقة الاجتماعية التي تحمي البرجوازية، إلا أن هذه الظروف جميعها ليست كافية لتحطيم الرأسمالية . ولهذا يرى شومبيتر — وهو الاقتصادي العلمي اللامع — أنه ينبغي القيام بأعمال عدائية إيجابية ضد النظام الإجتماعي الرأسمالي السائد !!! وهنا يظهر في جلاء ما أحدثته قراءات ماركس وتحليل ماركس في نفسية الرجل من آراء تتسم بالماركسية مما دعا البعض إلى وصفه بالماركسي المقنع[1] .

ويعتقد شومبيتر أن العداء البادي ضد الرأسمالية سيقوم على أكتاف الطبقات المثقفة من الشعب، ذلك أن الميكانيكية العملية للرأسمالية ذاتها تمنح المثقف حرية أكثر فعالية لممارسة مهنته التقليدية التي يصلح لها ويتقنها وهي — في رأيه — حرية النقد بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى . أي حرية نقد الأفراد والأحداث الجارية والطبقات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية . وسيزداد هؤلاء المثقفون في العدد بزيادة فرص التعليم أمام الجماهير وبدخول الكتبة وصغار الموظفين من أصحاب الياقات البيضاء ( على التعبير الإنجليزي white caller groups ) الذين سيجدون فرص العمل تقل رويداً رويداً أمامهم وسيتحولون شيئاً فشيئاً إلى فئات ناقمة ناقدة حاسدة على المجتمع . وعند ذلك سيتزايد العداء للرأسمالية التي سيعتبرونها جميعاً مصدراً للبلاء وأصلا له . وسيحاول المثقف الناقم أن يجد متنفساً لآرائه عند الطبقة العمالية وأن يفرض على هذه الطبقة الأخيرة زعامته الزائفة ليضمن بذلك إصلاح النظام السياسي والاقتصادي القائم . وسيصب جام غضبه على النظام الرأسمالي الذي يكرهه العمال بالطبع ، وربما ينجح في

(1) Sir Alexander Gray's Lectures at Edinburgh University — 1950.

ذلك وتكون النتيجة بعد هذه التيارات كلها هى التقلص فى نفوذ النظام السياسى الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى وبالتالى خلق حركة نحو الاشتراكية .

( ٥ )

إن نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى على الرغم من نزعتها الرأسمالية الواضحة تقف على قدم المساواة فى الاصالة والعمق مع غيرها من النظريات الاقتصادية الكبرى التى أثرت فى الفكر الاقتصادى المعاصر وساهمت بحق فى تكوين شجرة العلوم الاقتصادية .

كما أن أرائه الاقتصادية عموما سواء ما تعلق بالأزمات والدورات أو النظم الاقتصادية المعاصرة أو تطور الفكر التاريخى لا تقل عمقاً وأصالة عن أراء أئمة الفكر الاقتصادى الذين أسسوا علم الاقتصاد كآدم سميث وركاردو مالتس وماركس ومارشال وكينز[1] .

ومع ذلك فإن نظريته فى النمو — كأى نظرية أخرى — لا تخلو من عيوب . ولعل أحد عيوبها هى افتقارها إلى العمومية الشاملة ، فالنظرية عمدت إلى تأكيد مجموعة معينة فقط من العلاقات دون غيرها . لقد ركز شومبيتر تحليلاته بشكل واضح على عملية الابتكار والتجديد وسار فى هذا الشوط إلى مراحل بعيدة راسما الصورة التى يتم بها هذا الابتكار وموضحاً فى غيرما لبس أو غموض الدور الهام الذى يقوم به المنظم الكفء فى هذا المجال .

وليس هناك مايعيب شومبيتر فى هذا الاعتقاد ، فعملية الابتكار التى يقوم بها المنظم لها أهميتها وفعاليتها فى تطور الرأسمالية . وللدلالة على هذا نذكر أن عمليات الابتكار التى قام بها المنظمون فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كان لها أعظم الأثر فى خلق النمو فى الدول الرأسمالية بشكل

---

(1) Meir & Baldwin, «Economic Development» p. 95.

لم يسبق له مثيل فى تاريخ هـــذه الدول . إلا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت تغيراً كبيراً فى القرن العشرين . ذلك أن طبيعة عملية الابتكار قد ألمت بها تغيرات تدريجية عميقة غيرت من وضعها ووظيفتها التى قامت بها أبان القرن التاسع عشر وأوائل العشرين .

إن عملية الابتكار فى الدول الصناعية والكبرى أصبحت من اختصاص المؤسسات الكبرى لا المنظم الفرد . كما أن طبيعتها هى اليوم أقرب ما تكون إلى التنظيم الروتينى المبنى على عمليات حسابية معقدة يشترك فيها عدد كبير من العلماء والباحثين . ومن هنا فإن كثيراً من الاقتصاديين وعلماء إدارة الأعمال التجارية أصبحوا فى صف الرأى القائل بأن الابتكار والتجديد فى السنوات الأخيرة من هذا القرن هو جزء لا يتجزأ من النشاط التجارى للمؤسسة الكبيرة . ومن هنا أيضاً وضح الاختلاف بين طبيعة المنظم فى الرأسمالية المعاصرة وبين المنظم فى النموذج الشومبيترى القديم .

وإذا كانت مهمة الابتكار والتجديد يقوم بها اليوم عدد كبير ومتغير من الأفراد الباحثين المتخصصين ، كان من الصعب تحديد ماقام به أحدهم بالفعل فى ميدان الابتكار . إذ أن العملية أخذت طابع الاشتراك أكثر من الطابع الفردى التنافسى . كما أصبحت تكاليف البحث والتطوير تدخل ضمن التكاليف الاجمالية المشروع مثلها مثل : أية تكاليف أخرى تدخل ضمن نطاق المشروع . وهنا نقف قليلا لنسائل أنفسنا السؤال الآتى . هل كان شومبيتر ، وهو الاقتصـــادى اللامع الذى بحث فى طبيعة الرأسمالية والاشتراكية والدورات التجارية وغير ذلك من الموضوعات غافل عن هذه النقطة بالذات ولماذا لم يفطن إلى طبيعة التغير الذى طرأ على النظام الرأسمالى فى الأزمنة الحديثة ؟

والواقع أن شومبيتر فطن فعلا إلى طبيعة هذا التغير . فقد أشار أن المنظم قد أصبح — فى الوقت الحاضر أى فى الزمن الذى عاش فيه شومبيتر وكتب مؤلفاته ، وهو السنوات الثلاثينية من هذا القرن — يلعب دوراً قديماً

لا يتسم مع التجديد المتواصل الذى يطرأ على النظام الرأسمالى . ومع ذلك فإنه يقرر أن هذه النقطة لا تضعف من نظريته ، بل إن عدم وجود تناسق بين نظريته وبين الامكانيات العملية الحديثة تشير إلى أن الرأسمالية كنظام اقتصادى مصيره إلى الزوال[١] .

وثمة نقطة أخرى يمكن أن يوجه إليها النقد فى تحليل شومبيتر ونعنى بها التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعملية الرأسمالية . أن هذا التحليل — فى واقع الأمر — جدير بالإعجاب حقا إلا أن الإقتصاديين الرأسماليين المعاصرين ( وحتى الاشتراكيون المعاصرون كذلك ) لايؤيدونه فى النتائج النهائية التى وصل إليها . فالحجج التى أدلى بها لتحليل الرأسمالية لا بأس بها إلا أنها غير مقنعة بالنسبة للواقع الذى حدث بالفعل .

يرى شومبيتر أن الرأسمالية سوف تتداعى تحت وطأة البيئة الاجتماعية المتغيرة وتحت وطأة الأزمات المستمرة ، وأن الاشتراكية ستحل محلها . كما أن التحليلات التى قام بها تشير إلى أن طبيعة النظام الرأسمالى قد تغيرت عما كانت عليه إبان عهد الرأسمالية الأولى — وهى نتيجة يؤيدها الجميع — إلا أن هذه التحليلات لم توضح أو تفسر بشكل مقنع كيف ستحل الاشتراكية محل الرأسمالية .

ونحن لاننكر اتجاه شومبيتر القائل بأن الحكومة سوف تغير من اتجاهاتها نحو حماية بعض الفئات السياسية فى المجتمع ـ وهو اتجاه صحيح اثبتته الأحداث فى السنوات الأخيرة ـ إلا أن الحجة المقنعة لاتزال مفقودة وهى الحجة القائلة بأن الإشتراكية ستحل محل الرأسمالية فى الدول الصناعية الكبرى .

كما أن النتائج التى توصل إليها شومبيتر إزاء وظيفة المنظم فى الرأسمالية الحديثه ، وتغير طبيعة الملكية الخاصة وتغير مفهوم الحرية ، وحتى الاتجاهات

---

(1) Ibid., p. 96.

الحديثة فى مركز العائلة. كل هذه النتائج قد تكون مقبولة ، ولكن من الصعب على الإقتصادى المعاصر أن يتفق مع شومبيتر على أن الإشتراكية ستحل محل الرأسمالية فى العالم الصناعى الغربى ، أو حتى قبول الرأى القائل بأن الاشتراكية فى طريق التطبيق فى دول الغرب الرأسمالى وخاصة بعد التكتلات الرأسمالية التى نراها اليوم ممثلة فى السوق الأوروبية المشتركة وفى دول حرية التجارة .

والنقطة الأخيرة التى نود توضيحها هنا بخصوص أوجة النقد التى توجه إلى شومبيتر هى تصويره الفذ للمنظم. فقد صوره كشخصية قوية ومرنة فى نفس الوقت ، كما صوره كشخصية قادرة على تخطى جميع أنواع العقبات والعراقيل التى تعترضه . ولكن شومبيتر يغير من هذه الصورة كلية عندما يصف المنظم فى المجال الاجتماعى أو السياسى . إذ يرسم له صورة أخرى تختلف عن الصورة البراقة التى رسمها له فى المجال الاقتصادى .

لقد أدخل فئة المنظمين ضمن الفئة البرجوازية ، وهى فئة ضعيفة غير قادرة . ثم أن المنظم — فى رأيه — لا يستطيع أن يتلاءم مع التغييرات السياسية التى تطرأ على النظام الرأسمالى الحديث .

إن تحليلات شومبيتر ولو أنها مثيرة إلا أنها تتسم بشىء غير قليل من المبالغة وزيادة التأكيد . أن القول بأن التاريخ يتضمن تغيرات دائمة مستديمة يختلف تماماً عن القول بأن شكلا اشتراكياً جديداً سوف ينبثق من النظام الرأسمالى .وهو فى هذا يبرز الأثر الذى أحدثه ماركس فى تشكيل اتجاهاته الفكرية المتعلقة بالتطور التاريخى الحتمى .

لقد رأى شومبيتر كيف بدأت الرأسمالية فى التغيير ، فاسرع واستنتج أنها آخذة فى الانحدار والتلاشى . ولاشك أن هذا التفسير يعتمد على تفسير خاص للتاريخ ، بل هو تفسير ماركسى بحت ، ولكن كيف تموت الرأسمالية

وكيف ستحل الاشتراكية محلها ؟ هنا نجد شومبيتر قاصر على أن يدلى بحجج مقنعة ، فهو يقول :

«We know nothing as yet about the precise way by which socialism may be expected to come except that there must be a great many possibilities ranging from a gradual bureaucratication to the most picturesque revolution».[1]

وحتى إذا قبلنا ما جاء فى آراء شومبيتر عن تحول الرأسمالية فيخيل إلينا أن الرأسمالية ستتغير بالفعـــل فى الدول الغربية ولكن إلى نظام آخر غير الاشتراكية .

(1) Schumpeter — «Capitalism, Socialism and Democracy» p. 162—163.

# الفصل العاشر

## روستو

يخطىء من يظن بأن رستو هو أول من نادى بنظرية المراحل التى يمر بها الاقتصاد القومى فى طريقة نحو النمو والارتقاء . فقد سبقه فى هذا الرأى أعضاء المدرسة الاقتصادية الألمانية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين[1] . ومع ذلك فإن آراء روستو العصرية فى مراحل النمو قد أكسبته شهرة واسعة فى موضوع النمو الاقتصادى أكثر من أى عالم آخر ممن سبقوه فى هذا الرأى . ويرجع ذلك أولا إلى أن روستو قد ركز أبحاثه وآرائه الاقتصادية حول هذه الفكرة بالذات فأبرزها كوحدة قائمة بذاتها لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح بينما عمدت المدرسة الألمانية إلى أدراج هذه الفكرة خلال أبحاثها ودراساتها الاقتصادية التاريخية دون التركيز عليها ودون الاشارة إلى حالات معينة فى الدول المتخلفة يمكن أن تنطبق عليها هذه الآراء . ومن ثم ظهرت آرائهم فى النمو والارتقاء باهتة ضعيفة قلما تلفت نظر الباحث فى نظريات النمو الاقتصادى[2] .

والواقع أن الآراء الاقتصادية على وجه العموم قلما يستطيع الإنسان إرجاعها إلى إقتصادى بذاته بشكل قاطع . ذلك أن الآراء نفسها لا تخرج عن أن تكون محصلة لأفكار قديمة تأثر بها الفرد وأثرت عليه ثم أضاف عليها

(1) Hoselitz, F. «Theories of Stoges of Econ. Growth» Article in Theories of Econ. Growth Etid by Hoselitz and others p. 193.

(٢) يختلف هذا الرأى تماماً عن رأى البروفسور Hoselitz الذى نشر مقالا بأكمله عن المدرسة الاقتصادية الألمانية فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين باعتبارها الأساس والمصدر الأول والأخير لنظرية المراحل دون الإشارة إطلاقاً إلى آراء روستو فى هذا الصدد . راجع المقال السابق .

آراء من عنده اكتسبها من البيئة التي عاشها والزمن الذي عاصره فأدمجها كلها سواء القديمة منها أو الحديثة في تركيبه الذاتي والنفسي فأصبحت بعد ذلك وكأنها جديدة لا تمت بصله إلى الماضي أو بمن تأثر بهم في الماضي بينما هي في واقع الأمر موجودة وقائمة بذاتها فيما مضي وقد اكسبها الزمن والبيئة والظروف لوناً جديداً ملائما للعصر ومتفقا ومقتضيات الظروف والأحوال المستحدثة .

ولا ينطبق هذا الرأي الشخصي البحت على نظريات النمو الاقتصادي فحسب بل وربما ينطبق على جميع النظريات الاقتصادية الأخرى . فلا توجد نظرية واحدة أو إقتصادي واحد لم يتأثر بمن سبقوه وبالتالي فلا أعتقد أن أي اقتصادي مهما كان مستواه الفكري يستطيع أن يخلق نظرية اقتصادية سليمة من فراغ دون ما صلة بالنظريات السابقة . فالفكر الاقتصادي سلسلة لانهاية لها من الآراء والأفكار القديمة والحديثة تسير في وحدة مؤتلفة وقلما تجد لهذه السلسلة انفصالا .

وليست هذه المقدمة دفاعا عن روستو وإنما هي وضع الأمور في نصابها الصحيح . حقاً إن نظرية المراحل لها أصول تاريخية بعيدة بشكل أو بآخر . ولكن هل هناك نظرية من النظريات الحديثة في الاقتصاد ليست لها أصل أو شبيه في التاريخ الاقتصادي القديم ؟ لا اعتقد ذلك .

( ١ )

إن الفكرة الأساسية في نظرية المراحل أن الاقتصاد القومي يسير في طريق طويل شاق حتى يصل إلى النمو والارتقاء . بمعنى أن الاقتصاد القومي لا يمكن أن يحقق التقدم المنشود إلا إذا سار في هذا الطريق وإلا إذا قطع مرحلة تلو الأخرى وتخطى العقبات والسدود التي تعترض طريقه ليصل إلى أعلا درجات النمو الاقتصادي .

ومن هنا ،وعلى أساس هذه الفكرة المبسطة المعقولة يمكن ترتيب البناء الهيكلى للمجتمعات على أساس مراحل نموها الاقتصادى إلى فئات تبعاً لوجهة النظر الخاصة التى يراها صاحب الرأى . فروستو مثلا يقسم هذه المراحل إلى خمسة ، الأولى هى المجتمع التقليدى القديم الذى يتميز بالجمود الاقتصادى التام وبالقيود العنيفة المفروضة على الإنتاج غير التبادلى . والمرحلة الثانية هى مرحلة المجتمع الذى يتأهب للانطلاق ، ثم المجتمع الذى انطلق فعلا والمجتمع المتجه نحو النضج وأخيراً المجتمع الذى دخل عصر الاستهلاك على نطاق واسع . وإذا كان هذا هو رأى روستو فى مراحل النمو فهناك تقسيمات أخرى لاقتصاديين آخرين عاشوا قبله وكان لهم نفس هذا الرأى فى عموميته ، إلا أنهم عرضوه فى شكل آخر يختلف عن روستو ولكنه لا يختلف فى الجوهر والمضمون . ونذكر على سبيل المثال أن الاقتصادى الألمانى Wilhelm Roscher — وهو أحد أقطاب المدرسة الألمانية القديمة فى أواخر القرن التاسع عشر — يرى فى مبدأ التطور الاقتصادى شبيها بالحياة العصرية نفسها حيث ينمو الاقتصاد القومى ويكبر ويترعرع إلى أن يصل إلى مرحلة النضج ثم يذوى ويذبل وينحل بعد ذلك كأى كائن حى يبدأ بالحياة وينتهى بالموت والفناء[1] . وهناك — ومن نفس المدرسة السابقة — الاقتصادى Karl knies الذى ينظر إلى النمو الاقتصادى كناحية من الاتجاه العام للتقدم الإنسانى الثقافى . فالإنسان فى كفاحه الطويل عبر العصور والأجيال يحقق تقدما مضطرداً فى النواحى الثقافية والإنسانية وستنعكس هذه التقدمات على النواحى الاقتصادية فتعمل على تقدمها كذلك لتسير جنباً إلى جنب مع الثقافة والعلم ، وهكذا يربط Knies مراحل التقدم الثقافى بالتقدم الاقتصادى . ومن نفس هذه المدرسة هناك Hildebrand الذى يتفق والخط العريض الذى سار فيه زميلاه وأعنى به وجود مراحل معينة يسير فيها الاقتصاد القومى فى تقدمه . إلا أنه يختلف عنهما فى الشرط الذى بموجبه يتحقق أعلا مراحل النمو .

(1) Ibid., p. 194.

وهو — فى رأيه — التنظيم الاقتصادى السليم الذى يضمن تحقيق مراحل التقدم . ومع ذلك فإن آراء هؤلاء المفكرون الثلاثة يمكن إرجاعها إلى كتابات الفلاسفة والكتاب القدماء فى القرنين الثامن عشر والسابع عشر الذين أظهروا ميلا واضحاً نحو فكرة التطور فى كل شىء والذين آمنو بأن سنة الطبيعة هى التطور والارتقاء وأن الإنسان يهدف إلى الكمال وسيصل إلى هدفه هذا طالما توفرت شروط ومؤهلات معينة تمكنه من تحقيق الكمال المنشود[١] .

ومع تعدد الاقتصاديون الألمان الذين آمنوا بنظرية المراحل بصرف النظر عن عدد هذه المراحل ، والقوى التى تؤدى إلى انتقال المجتمع من مرحلة معينة إلى المرحلة التى تليها — إلا أن الاقتصادى Friedrich list قد أوضح فى جلاء تام فكرة المراحل الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد[١] القومى . فهو يفرق بين المراحل الخمسة التالية .

١ — المرحلة أو وحشية البربرية التى يبدأ بها الإنسان تطوره التاريخى على مر العصور .

٢ — مرحلة الرعى التى تلى المرحلة الوحشية البدائية والتى يستأنس فيها الإنسان بعض الحيوانات ويستخدمها لتساعده فى حياته الجديدة وفى هذه المرحلة لا يستقر الإنسان فى بقعه معينه من الأرض وإنما يهيم على وجهه بحثاً وراء مصادر الثروة والرزق .

٣ — المرحله الزراعيه التى يعرف الإنسان عندها الزراعة ويستقر فى بقعة معينة من الأرض يفلحها ليأ كل من ثمارها ، ولقد اتسمت هذه المرحلة بالجمود الحركى وباقتصاد غير تبادلى .

---

(1) Ibid., p. 195.

(٢) ومع ذلك ، ومرة أخرى ، ليست آراء فردريك ليست من عندياته ومن خلقه وابتكاره . فلقد أوضح شومبيتر إن ليست سمح لنفسه باقتراض فكرة المراحل من فلاسفة القرن الثامن عشر .

Schumpeter, J. «History of Economic Analysis» New-York 1954. p. 505.

٤ — المرحلة الزراعية الصناعية وتتسم باقتصاد زراعى نامى جنباً إلى جنب مع اقتصاد صناعى يحاول جاهداً أن يقف على قدم المساواة مع الاقتصاد الزراعى القديم . كما تتسم هذه المرحلة كذلك بتحول تدريجى يطرأ على الاقتصاد القومى فينقله من الجمود إلى الحركة بفضل الصناعة والعمليات الصناعية التى تتداخل فى بطء وثقة داخل الإطار الاقتصاد القومى العام . كما يتحول السكان شيئاً فشيئاً من العقلية الزراعية التقليدية التى سيطرت عليهم فترة زمنية طويلة إلى العقلية الصناعية المتحررة والتى بموجبها يتم استخدام بعض الطرق والوسائل الفنية فى الإنتاج . ثم يعم استخدامها بعد ذلك . وعند ذلك ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة .

٥ — المرحلة التى تتميز بقطاع زراعى وصناعى وتجارى على جانب كبير من النمو والتقدم .

ويتفق Hildebrand والخطوط العريضة التى رسمها List فى مراحله الخمسة السابقة إلا أنه يركز أهمية قصوى على الرغبات الاجتماعية والاقتصادية فى الشعوب تلك الرغبات التى تدفعها دفعاً لتحقيق التقدم والانتقال من مرحلة من مراحل النمو إلى أخرى . وهو فى اعتقاده هذا يقترب من آراء ماركس الذى يدمج الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى وحدة واحدة ويضيف عليها العلاقات الاجتماعية بين الناس كسبب من أسباب تحول المجتمعات من طور معين من أطوار التقدم إلى طور آخر . ولكن Hildebrand خالف ماركس فيما انتهى إليه الأخير من فناء النظام الرأسمالى ووصول المجتمع إلى الشيوعية كنظام أخير يتوج به البشر كفاحهم الطويل نحو التقدم . إن Hildebrand رأسمالى قلباً وقالباً وهو يعالج مراحله المختلفة فى إطار رأسمالى وبأسلوب رأسمالى . مؤكداً أثر البيئة السياسية والثقافية والاقتصادية فى سرعة تحرك المجتمعات من مرحلة إلى أخرى .

وعلى نفس الخط الفكرى العريض سار الاقتصادى الألمانى karl Bucher الذى أكد هو الآخر فكرة مراحل النمو ولكن بطريقة

تختلف نوعاً ما عن زميليه ليست وهيلدبراند [١] فقد قسم المراحل إلى ثلاثة فقط .

١ — مرحلة الاقتصاد الريفي المستقل

٢ — مرحلة الاقتصاد المدني — نسبة إلى مدينة .

٣ — ومرحلة الاقتصاد القومي [٢] . وتتميز المرحلة الأولى بضآلة حجم الإنتاج عموماً الذي يتركز في الزراعة ، كما تتميز كذلك بعدم وجود تبادل ذو شأن إذ يهدف الإنتاج إلى الاستهلاك المباشر عن طريق المنتجون أنفسهم بمعنى أن استهلاك السلع يتم في مكان إنتاجها ويصف Bucher هذه المرحلة قائلا « أن الظاهرة الأساسية التي تميز هذه المرحلة هي عدم وجود اقتصاد تبادلي. أي الاتصال المباشر بين الخدمة التي تؤدي والخدمه التي تقابلها وحريه الحركة من جانب الوحدات الفرديه التي تتاجر مع بعضها البعض [٣] .

وتتميز المرحلة الثانية بقيام التبادل — تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين — ويتم تحول المجتمع إلى هذه المرحلة بقيام المدن والتجار وتحسن طرق المواصلات التي تربط الريف بالمدن الجديدة النامية . ويضرب Bucher مثلا لهذا التحول عندما تحولت القرى الإقطاعية في العصور الوسطى إلى مدن أوروبية تجارية نامية مليئة بالثروة والتجارة . ولقد تحول المجتمع بعد هذه المرحلة — في رأيه — إلى المرحلة الثالثة والأخيرة ويعني بها مرحلة الاقتصاد القومي القائم على الائتلاف والتعاون بين القوى السياسية الواعية إلى القومية الدولية جنباً إلى جنب مع قوى اقتصادية تدعو هي الأخرى إلى القومية الاقتصادية . وهو يعني هنا الزيادة

(١) ظهرت الطبعة الأولى من كتابه « دراسات في التاريخ والاقتصاد السياسي » سنة ١٨٩٣ وأعيد طبع الكتاب سنة ١٨٩٧ ثم ظهرت الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٠ . وفي الفترة ما بين ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ظهرت للكتاب ستة عشر طبعة باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والروسية والمجرية .

(2) Bücher «Industrial Evolution» ch : 3 esp. p. 89.

(3) Ibid., pp. 106—107.

المتصلة فى رأس المال والصناعة القومية والتجارة التى خرجت من النطاق المحلى الضيق إلى النطاق الخارجى الواسع . وفى هذه المرحلة بالذات تظهر مرة أخرى أثر آراء ماركس ولكن بطريقة مختلفة ، فماركس أكد أن الاحتكارات الرأسمالية المحلية تخرج إلى الخارج فى شكل استثمارات اقتصادية خارجية أو استعمار اقتصادى ينقلب بعد ذلك إلى استعمار سياسى بغيض يؤدى إلى ثورات وحروب ، بينما يقرر Bucher أن المرحلة الثالثة من مراحل نمو الاقتصاد القومى هى فى تقوية هذا الاقتصاد صناعياً وتجارياً ولا بأس من خروج رأس المال إلى الخارج باحثاً وراء فرص أفضل للاستثمار . واقتصر على ذلك دون الدخول فى مناقشات سياسية حادة يوضح فيها خطورة هذه الخطوة الأخيرة . ومع ذلك فإن تفسيره للتطور التاريخى لا يختلف عن تفسير ماركس ، فكلاهما يدخل العامل الاجتماعى والظروف المادية فى الإنتاج كأسباب رئيسية تنقل المجتمعات من مرحلة تقدمية معينة إلى مرحلة أخرى .

وهكذا . وبناء على ما ورد حتى الآن من تحليل يتضح فى جلاء صحة السطور الأولى لهذا الفصل حينما كتبت : « يخطىء من يظن بأن روستو هو أول من نادى بنظرية المراحل التى يمر بها الاقتصاد القومى فى طريقة نحو النمو والارتقاء . فقد سبقه فى هذا الرأى أعضاء المدرسة الاقتصادية الألمانية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين » .

— ٢ —

رتب روستو البناء الاقتصادى الهيكلى للمجتمع على أساس مراحل يمر بها الاقتصاد القومى تحقيقاً للتقدم والنمو . وقد قسم هذه المراحل بشكل عام إلى خمسة :

(١) المجتمع التقليدى . (٢) مرحلة ما قبل الانطلاق .

(٣) مرحلة الانطلاق .  (٤) الاتجاه نحو النضج الاقتصادى .

(٥) مرحلة الاستهلاك الكبير .

ولكن روستو قبل أن يسهب فى شرح مراحله الخمسة يبادر فيحذر القارىء بأن نظريته لا تخرج عن أن تكون وجهة نظر شخصية لتطور المجتمعات الحديثة وهى فى طريقها نحو التقدم . وهى تتصف بالعمل والمنطق والاستدامة — على حد تعبيره . كما أنها متعمقة فى البناء الهيكلى للمجتمعات بشكل يجعل منها كذلك نظرية حركية فى الإنتاج حيث يتفاعل العرض والطلب ونطاق الإنتاج بنسب حركية داخل المجتمع فينقله من مرحلة إلى أخرى[1] .

إن العيب الأساسى للنظرية الكلاسيكية فى الإنتاج ، كما يراه روستو : هى تلك الفروض التى جمدت كافة المتغيرات المتصلة بعملية النمو . ولقد حاول الاقتصاديون المعاصرون الذين تأثروا بالتعاليم الكينزية والذين أرادوا التمسك بالنظرية الكلاسيكية فى عموميتها التغلب على هذا العيب ، فقدموا إلى الفكر الاقتصادى المعاصر متغيرات حركية ذات أثر فعَّال فى النشاط الاقتصادى وهى : السكان فى زيادتهم أو نقصهم والفن الإنتاجى التكنولوجى فى تغيره المستمر والتنظيم والإدارة وما إلى ذلك من المتغيرات . ولكن روستو لا يعتقد أن هؤلاء الاقتصاديين قد نجحوا تماماً فى رسم نماذج للنمو تأخذ فى الاعتبار الظواهر الأساسية للنمو بطريقة مرحلية . ومن ثمَّ بدت أهمية نظريته ذات الطابع الحركى فى الإنتاج التى تعزل ليس فقط مسألة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وإنما تعمل على تركيز الأهمية البالغة على تكوين الاستثمار وعلى التقدم الذى يطرأ داخل القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى .

(1) W. Rostow, «The Stages of Economic Growth» Article in Stadies in Econ. Development — edit By Okum. p. 184

ويعتقد روستو أن توسيع أبعاد نظريته فى الإنتاج الحركى تمكننا من التعرف على مراكز نظرية توازنية للناتج والاستثمار والاستهلاك فى مجموعها وبالنسبة لكل قطاع من الاقتصاد القومى على حدة[١] . فالمفروض أن من السهل تحديد المراكز المثلى للقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الإطار الاقتصادى الذى رسمته القوى المحددة للمستوى الإجمالى للناتج . فمن جانب الطلب يمكن تحديد ذلك عن طريق مستويات الدخل وعدد السكان وطبيعة أذواق المستهلكين : أما من جانب العرض فإن مستوى التكنولوجيا السائد ونوعية التنظيم كفيلان بتحديد المراكز المثلى للقطاعات المختلفة[٢] . وبالإضافة إلى ذلك ينبغى وضع فروض أخرى بالإضافة إلى الفروض السابقة : وهى أن الاتجاه الطبيعى للأشياء ـ فى أغلب الأحوال ـ لا يستمر النمو فى قطاع ما دائماً بسرعة فائقــــة . إذ لابد من إقلال هذه السرعة فى فترة أو أكثر من فترات النمو نتيجة لعوامل وأسباب تؤثر على جانب العرض أو الطلب أو كليهما معا[٣] . وهكذا فإن الوضع التوازنى الناجم عن تطبيق هذه الظواهر المختلفة سيؤدى إلى مسالك قطاعية تنبع منها هياكل مثلى للاستثمار .

ولكن روستو يبادر فيقول بأن النماذج التاريخية فى الاستثمار لم تخضع بالضرورة للصورة المثلى السابقة . فقد سارت فى طرق ومسالك مختلفة متباينة ، متأثرة بعمليات الاستثمار الخاص وبالسياسات الاقتصادية الحكومية وبالحروب . فما لا شك فيه أن الحروب التى شهدها العالم العربى منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى غيرت مؤقتا اتجاهات أربحية الاستثمار بخلقها أنواعا غير عادية من الطلب وبتغييرها لظروف العرض وتدميرها لرؤوس الأموال القومية والخاصة . ولكن الحروب قد تسرع أحيانا من

---

(1) W. Rostow, «The Process of Econ. Growth — Oxford 1953. ch. IV.
(2) Ibid., pp. 22—25.
(3) Ibid., pp. 96—103.

خطى التقدم التكنولوجى الذى يصلح لأوقات السلم : كما أنها تعمل بطريق غير مباشر على تغيير الإطار الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ليصبح أكثر استجابة لتطلبات النمو الاقتصادى عندما يحين السلام[1] .

ويعتقد روستو أن منشأ الحركات المتتابعة للدورات التجارية الرأسمالية — أى تتابع فترات الرخاء والكساد — يرجع إلى انحراف النماذج الواقعية عن النماذج المثلى . كما أن هذه التقلبات جنبا إلى جنب مع آثار الحروب تؤدى إلى إظهار مسالك تاريخية للنمو تختلف عن المسالك المثلى التى كان يمكن أن تتحقق لولا هذه العوامل .

ومهما يكن من أمر فإن التاريخ الاقتصادى للمجتمعات الدائبة النمو يتخذ جزءاً من ملامحه الأولية من الجهود التى تبذلها هذه المجتمعات لتقترب من المسالك القطاعية المثلى .

وسوف يتباين معدل النمو الذى يطرأ على القطاعات المختلفة فى أى فترة زمنية تبايناً كبيراً . كما يمكن تمييز قطاعات رئيسية معينة فى المراحل الأولى لتطورها . وهى القطاعات التى تتقدم بمعدل سريع ويلعب دوراً رئيسياً مباشراً أو غير مباشر فى الاحتفاظ بقوة اندفاع الاقتصاد القومى فى مجموعة . والواقع أن من المفيد أن نميز الاقتصاد بقطاعاته الرئيسية ذلك أن جزءا من الأساس الفنى لمراحل النمو إنما يقع على التغير المتتابع الذى يطرأ على القطاعات على أن تمر بمرحلة من النمو السريع فى فترة حياتها المبكرة يجعل من الممكن والمفيد النظر إلى التاريخ الاقتصادى على أنه سلسلة من المراحل لا على أنه عملية مستمرة خالية من الطفرات التى تجود بها الطبيعة .

وتتطلب نظرية مراحل النمو لروستو أن يؤخذ فى الاعتبار كذلك مسألة مرونة الطلب ، وأن يستخدم هذا الاصطلاح فى معنى أوسع من

---

(1) Ibid., pp. 164—167.

المعنى المألوف ، وذلك لأن هذه المراحل السريعة للنمو فى القطاعات ليست مستمدة من الوظائف الانتاجية فحسب وإنما من مرونة الطلب الناجمة عن ارتفاع الأسعار أو الدخل . فلا تتحدد القطاعات الرئيسية بمجرد تغير فى تيار التكنولوجية والتغير فى رغبة المنظمين بقبول المستحدثات المتاحة بل تتحدد جزئيا كذلك عن طريق أنواع الطلب التى تظهر مرونة عالية بسبب السعر أو الدخل أو كليهما معا .

ولا ينشأ الطلب على الموارد نتيجة للطلبات التى حددها الذوق الشخصى والاختيار فحسب وإنما نتيجة للقرارات الاجتماعية والسياسيات الحكومية بصرف النظر عن الشكل السياسى للحكومة . ولذلك فمن الضرورى النظر إلى الاختيارات التى تقوم بها المجتمعات إزاء التصرف فى مواردها بما يجاوز عمليات السوق التقليدية . إذ من الضرورى أن ننظر إلى الوظائف الاجتماعية التى تحققها هذه الاختيارات فى أوسع معانيها وبما تتضمنه من عمليات ليست ذات طابع اقتصادى تحددها .

ويضرب روستو مثالا للنواحى الاجتماعية المتصلة بالاختيارات التى يختارها المجتمع باتجاهات معدلات المواليد نتيجة للتغيرات التى تطرأ على الدخل . ففى مراحل التخلف الأولى حينما لا يستطيع الإنسان التحكم فى بيئته والظروف المحيطة بها ترتفع معدلات المواليد والوفيات بينما فى مرحلة الانطلاق أو بعدها مباشرة ونتيجة لإرتفاع مستوى التحكم على جميع المستويات تنخفض هذه المعدلات . وقد ترتفع مرة أخرى إبان مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع نتيجة لإشباع المجتمع فى هذه الفترة لجميع سلع الاستهلاك والانتاج وتطلعه الطبيعى بعد ذلك إلى المزيد من الأطفال .

هناك قرارات أخرى مماثلة اتخذتها المجتمعات عندما تبدلت الاختيارات المتاحة لهم نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية . وهذه القرارات الجماعية

العريضة التى تتحدد بعوامل كثيرة عميقة فى تاريخ هذه المجتمعات وفى ثقافتها وشكلها السياسى وخارجه عن نطاق السوق قد تفاعلت مع دينامكية الطلب السوقى وتحمل المخاطرة وحالة الفن التكنولوجى وما إلى ذلك لتحدد مراحل النمو بالنسبة لكل مجتمع .

ويتساءل روستو مثلا كيف يستجيب مجتمع التقاليد — وهو أول مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى — لأول بادرة من بوادر التقدم التى تطرأ داخل تنظيماته المختلفة؟ هل يسلك سلوك اليابانيين عندما رحبوا بالتقدم وقالوا هل من مزيد ؟ أو يسلك هذا المجتمع مسلك الإيرلنديين فى القرن الثامن عشر فى تجديدهم للفشل والتقاعد ؟ أو مسلك الصينيون الذين بدءوا يهضمون ظروف التقدم ولكن فى بطء وتؤدة .

وإذا حققت الدول النامية استقلالها وأصبحت سيدة نفسها فى المجال السياسى فستجد نفسها أيضاً مواجهة للعديد من أوجه الاختيار . فكيف ستتصرف فى الطاقات القومية .. هل فى العدوان الخارجى؟ أم فى تصحيح أخطائها السابقة ؟ أم فى استكمال وتحسين انتصاراتها السياسية ؟ وهل ستعمد إلى تجديد اقتصادها القومى ؟ وإذا استطاعت هذه الدول أن تخطو خطواتها الحميدة فى المجال الاقتصادى وتدخل مرحلة الانطلاق مكونة جهازاً صناعياً قوياً متنوع الإنتاج فلأى الأغراض ينبغى أن يستخدم هذا الجهاز وبأى نسب ؟ هل لزيادة الضمان الاجتماعى للأفراد عن طريق دولة الرفاهه باعتبارها المطلب الأساسى والهدف الرئيسى للاقتصاد القومى المعاصر أم سيستخدم هذا الجهاز فى سبيل إنتاج المزيد من السلع الرأسمالية الثقيله التى تحقق المزيد من التقدم ؟

وربما تبادر سؤال آخر بعد هذا كله وهو : لنفرض أن المجتمع قد حقق أقصى زيادة فى الدخل القومى وأقصى زيادة ممكنة فى دخل الفرد فى المتوسط وبدأ المواطنون يشعرون بشىء من عدم الاهتمام ازاء تحقيق المزيد من

الزيادة فى الدخل فهل ينقلون اهتماماتهم المادية إلى زيادة انجاب الأطفال . أم يصيبهم الضجر من هذه الحياة ؟ أم يحاولون السفر إلى القمر ؟ هذه الأسئلة وغيرها يصعب الأجابة عليها بمقاييس اقتصادية بحتة . ولكن نظرية المراحل لروستو تضع نقاطا فوق الحروف الاجابات الصحيحة لهذه الأسئلة.

(٣)

تبدأ المرحلة الاقتصادية الأولى من مراحل النمو لروستو بمجتمع التقاليد Ths Traditional Society وهو المجتمع الذى يحده أطار محدود من الانتاج أو هو المجتمع الذى لا يستطيع الانتاج إلا القيام بمهام ووظائف محدودة ، وحيث يرتكز هذا الانتاج على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة .

والمجتمع التقليدى ليس هو المجتمع الساكن الجامد الذى يستبعد حدوث أية زيادة فى الانتاج . إذ الواقع أن فى الإمكان زيادة المساحة المزرعة وتطبيق مستحدثات إنتاجية جديدة فى المجالين الزراعى والصناعى والتجارى تؤدى إلى زيادة الانتاج أو تؤدى إلى تحسين أعمال الرى والصرف واكتشاف محصولات زراعته جديدة . ولكن جوهر الحقيقة فى المجتمع التقليدى هو وجود حد أو سقف لما يمكن أن يبلغه متوسط انتاج الفرد لأن امكانيات العلم الحديث والفنون الانتاجية العصرية غير متاحة بالنسبة لهذا المجتمع .

إن قصة المجتمعات التقليدية سواء تلك التى عاشت فى الماضى وأصبحت اليوم مجرد دراسة تاريخية اقتصادية أو تلك التى لاتزال إلى يومنا هذا فى عداد المجتمعات التقليدية إنما هى قصة التغير الدائم الذى لا يثبت على حال . فنطاق وحجم التجارة سواء داخل هذه المجتمعات أو فيما بينها كان دائماً عرضة لهزات عنيفة تبعاً لدرجة الاضطراب السياسى والاجتماعى وكفاية الحكم المركزى وتأمين طرق ووسائل المواصلات وما إلى ذلك من

من العوامل والمقومات . وقد تزيد الأعداد السكانية أو تقل لا بزيادة المحصولات الزراعية أو نقصها فحسب وانما تبعا لظروف الحرب أو السلام .

وكان على هذه المجتمعات بسبب القيود المفروضة على الانتاجية أن تخصص نسبة كبيرة من مواردها للزراعة . ومن ثمَّ أصبحت مجتمعات زراعية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى . ونشأ عن سيادة القطاع الانتاجى الزراعى تركيب اجتماعى خاص يعتمد على الطبقية . ولم يترك المجال الانتاجى الضيق فرصة كبيرة للافراد الأحرار لترقى السلم الاجتماعى بسهولة . ولعبت العلاقات الاسرية والعصبية دورا هاما فى التنظيم الاجتماعى ووجهت القيم الروحية إلى ما يسمى بالقدرية الطويلة الأجل التى تسلم بأن ابواب الفرص المعيشية أمام الاحفاد لا تكاد تختلف عن الفرص التى كانت للأجداد. إلا أن القدرية الطويلة الأجل لا تستبعد استطاعة بعض افراد المجتمع من تحسين مراكزهم نوعا ما أثناء حياتهم . وطالما أن المجتمع التقليدى مجتمع زراعى بالطبع فقد وجد نوع من الصراع بين ملاك الأراضى فى سبيل الحصول على مزيد من الأراضى ، على اعتبار أن من يملك الأرض يملك النقود والقوة السياسية والاجتماعية .

إن مجتمع التقاليد من الوجهة التاريخية البحتة هو العالم الذى حكم قبل عصر نيوتن الذى تميز بانتشار العلوم والتكنولوجيا الصناعية وثقة الناس فى العلم وتطبيقاته . فالعالم كله قبل ذلك لم يخرج عن صفات مجتمع التقاليد بما فى ذلك العروش التى توالت على الصين وحضارات مصر القديمة وروما والأغريق والعصور الوسطى فى أوروبا . بل لا يزال الى يومنا هذا — بناءاً على رأى روستو — دول كثيرة فى أفريقيا وآسيا لم تمسها ولم تحركها بعد مقدرة الانسان الجديدة فى ادارة بيئته والتحكم فيها بطريقة علمية معظمه من أجل صالحه وتقدمه الاقتصادى .

ولكن وضع هذه المجتمعات المتغيرة ضمن فئة واحدة على أساس أنها

تشترك جميعاً فى صفات اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة لن يستقيم التحليل العلمى الصحيح . إلا أن ادراج هذه المرحلة البدائية مسألة لاغنى عنها بالنسبة لما سيجىء بعد ذلك من مراحل . كما أن رسم الابعاد الرئيسة لها يساعدنا على تفهم الظروف والعوامل المؤدية إلى انتقال مجتمع التقاليد إلى المرحلة الثانية التى أسماها روستو بمرحلة ما قبـــل الانطلاق . The Preconditions for Take-off.

ان المظهر الرئيسى لمرحلة ما قبل الانطلاق فى وجود ظروف اقتصادية اجتماعية تهىء لإنتقال المجتمع نحو الانطلاق . ولا بد من انقضاء بعض الوقت يتحول فيه المجتمع التقليدى نحو المسالك المؤدية إلى استغلال ثمار العلم الحديث والتغلب على ظاهرة الغلة المتناقصة فيزيد الإنتاج زيادة متصلة دون خضوع أمام جبروت الطبيعة .

وقد وضحت الظروف المهيأة للانطلاق فى دول أوروبا الغربية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر عندما بدأت هذه الدول استخدام العلم الحديث لأداء وظائف انتاجية فى المجالين الزراعى والصناعى . وعند ذلك ظهر شىء من التوسع فى الأسواق العالمية واشتد الصراع من أجلها كسبا للمستعمرات فى أمريكا والشرق . وقد كانت انجلترا من أولى الدول الغربية التى تدخل هذه المرحلة فى الربع الأخير من القرن السابع عشر لموقعها الجغرافى ومواردها الطبيعية واستقرارها النسبى فى الشئون السياسية والدينية فتهيأت لها كل مقومات الانطلاق . وليس معنى ذلك أن الظروف المهيأه للانطلاق ينبغى أن تنبعث عن الداخل كما كان الحال فى انجلترا فى ذلك الوقت ، وإنما قد يحدث العكس بالنسبة لبعض الدول المتخلفة اليوم وتتهيأ لها هذه الظروف من تدخل منظم واقتباس علمى خارجى من جانب دول أو مجتمعات أكثر تقدما .

وقد هزت هذه الغزوات — سواء فى المعنى المجازى أو الحرفى — للمجتمع التقليدى القديم واسرعت فى تفكيكه . ولكنها أطلقت العنان كذلك

للأفكار والمشاعر تسبح فى الآفاق بجددة مبتكرة أو ناقلة مقتبسة ، فبدأت عملية تلوين ثقافة المجتمع الجديد بألوان اخرى غير الألوان القائمة التى سيطرت على مجتمع التقاليد القديم .

وروستو حين يرسم صورة المرحلة الثانية من مراحل التقدم الاقتصادى ونعنى بها مرحلة ما قبل الانطلاق، يؤكد بأن التقدم الاقتصادى ليس ممكنا فحسب بل أنه شرط لازم لغرض آخر هو خلق الكرامة الوطنية وتوفير الربح الخاص والرفاهة العامة وتحقيق فرص أفضل للجيل الجديد . وتتميز هذه المرحلة كذلك بخلق فرص أفضل للتعليم لبعض المواطنين فقط. كما يتطور التعليم ليتلاءم والنشاط الاقتصادى الحديث ويتقدم الصفوف الأولى فئة جديدة من المنظمين يعملون على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر سعياً وراء الربح . كما تظهر البنوك والمؤسسات المالية لتعبئة رأس المال ، ويزيد الاستثمار وخاصة فى قطاع النقل ويتسع نطاق وحجم التجارة الداخلية والخارجية ، وتظهر هنا وهناك مشروعات للصناعة التحويلية تستخدم أساليب الانتاج الحديثة .

ومع هذا كله فلا يزال جميع انواع النشاط الاقتصادى تسير بخطوات بطيئة داخل اطار مجتمع يغلب عليه طابع وسائل الانتاج التقليدية المنخفضة الإنتاجية . كما لا يزال المجتمع الجديد — مجتمع ما قبل الانطلاق — يتسم بوجود قيم قديمة وبنيان اقتصادى قديم بل ربما عاشت معه قوى استعمارية أو شبه استعمارية تقود النشاط الاقتصادى وخاصة قطاع التصدير لصالحها أولا قبل صالح المجتمع المهيء للانطلاق . ومع ذلك فإن القوى الوطنية الداخلية سيكون لها الغلبة فى نهاية الأمر فتظهر هذه القوى جارفة قوية محطمة لأغلال الاستعمار الذى كبل مجتمعات التقاليد القديمة بقيود سياسية واقتصادية تمنعها من الانطلاق .

ويتقدم روستو بعد ذلك ليشرح أهم مرحلة من مراحله الخمسة وهى مرحلة الإنطلاق The Take off . وهى المرحلة التى تنهزم فيها التكتلات

القديمة المناوئة للنمو المطرد والتي يبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الأزدياد حاملا معه تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية يقوم بها فئة من أفراد المجتمع تتميز بصدق العزيمة وروح التجديد والابتكار وتحمل المسؤوليات وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل الوضع الطبيعي للأشياء .

لقد كان الدافع المباشر للانطلاق في بريطانيا ثم الولايات المتحدة وكندا هو وجود ثروة لا بأس بها من التكنولوجيا الفنية أدت إلى استخدام العدد والآلات على نطاق واسع[1]. ولقد تغلغلت هذه التكنولوجيا في القطاعين الصناعي والزراعي وظهرت قوة سياسية لفئة من الأفراد تعمل على تجديد الإقتصاد القومي وتطويره باعتبار هذا العمل عمل سياسي من الطراز الأول .

ويعتقد روستو أن مرحلة الإنطلاق قد تبدأ في بعض الدول النامية بظهور قوة ما تدفع التقدم قدما إلى الأمام محطة العقبات والسدود . وربما تمثلت هذه القوة في ثورة سياسية تؤثر بطريق مباشر في موازين القوى الاجتماعية وفي طبيعة المنظمات الإقتصادية وتوزيع الدخل القومي وهيكل الاستثمار السائد.كما حدث بالفعل في الجمهورية العربية المتحدة بعد سنة ١٩٥٢ . أو تتمثل هذه القوة في شكل قوة دافعة من الفن التكنولوجي الحديث مستورد من الخارج مؤديا إلى سلسلة لا نهاية لها من التوسع الصناعي كما كان الحال في اليابان بعد سنة ١٨٩٠ وحتى الحرب العالمية الأولى . وقد تكون القوة الخالقة الجديدة في شكل بيئة دولية جديدة مواتية للتقدم مثل فتح الأسواق الإنجليزية والفرنسية للخشب السويدي في السنوات الستينية من القرن التاسع عشر فقد دفقت رؤوس الأموال بغزارة إلى السويد محدثة انطلاقا كبيراً في التقدم الإقتصادي . في هذه الحالات الثلاثة وغيرها حدث تغير

---

(١) دخلت بريطانيا مرحلة الانطلاق في الفترة ما بين ١٧٨٣ ، ١٨٠٢ بينما تأخرت الولايات المتحدة إلى الفترة ما بين ١٨٤٣ ، ١٨٦٠ وكندا إلى ١٨٩٦ — ١٩١٤ .

مرموق فى القطاعات الإقتصادية عموما أو على الأقل فى القطاعات الرئيسية فزادت الإنتاجية والأرباح. وقد يرتفع معدل الاستثمار والإدخار إبان عملية الإنطلاق من ٥٪ إلى ١٠٪ أو اكثر . إلا أن الاستثمار فى رأس المال الجماعى أى فى الموانىء والمطارات وطرق المواصلات لايسير بنفس هذا المعدل . ففى مرحلة الإنطلاق — وفى مجتمع رأسمالى بحت — يتركز الاستثمار فى القطاعات الصناعية ذات العائد السريع أو فى القطاعات التى تتميز بميزات طبيعية خاصة تجعل من نجاحها أمراً واقعيا . ومن هنا فإن المظاهر العامة لمجتمع الإنطلاق هى حدوث توسع سريع فى الصناعات التى تغل أرباحا مضمونة ، على أن يعاد استثمار جزء من هذه الأرباح فى إنشاء مصانع جديدة . وسيؤدى إنشاء هذه المصانع إلى زيادة واضحة فى الطلب على العمال والخدمات المتصلة بهم والسلع التى يستهلكونها ، وسيؤدى ذلك بدوره إلى مزيد من التوسع فى المدن والمشروعات الصناعية الحديثة التى تتركز فى المدن . وسيكون من نتائج ذلك زيادة متصلة فى دخل المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يضعون أموالهم تحت تصرف المشتغلين بأوجه النشاط الإقتصادى الصناعى الحديث . وعندئذ يستغل الإقتصاد القومى موارد الإنتاج الطبيعية أفضل استغلال .

ويشترط روستو توافر الشروط الثلاثة الآتية لنقل المجتمع إلى مرحلة الإنطلاق . الأول — ارتفاع فى معدل الاستثمار السائد إلى ما يقرب من ١٠٪ فى السنة من جملة الدخل القومى . والشرط الثانى خلق تقدم مرموق فى قطاع رئيسى أو أكثر سواء أكان هذا القطاع صناعيا أم زراعيا يحمل على عاتقه أنواع التقدمات الأخرى ويدفعها معه إلى الإمام[١] . وثالثا —

---

(١) يضرب روستو أمثلة عديدة استقاها من التاريخ الاقتصادى لبعض الدول التى قطعت مرحلة الانطلاق على أكتاف قطاع رئيسى واحد حمل عبء التقدم ومولة فالدانمرك التى تقدمت على أساس صناعة منتجات الألبان والسويد عند تصديرها للخشب وأستراليا بتصديرها اللحم =

خلق الإطار السياسى والاجتماعى المناسب للتقدم والذى يعمل على سهولة توفير رؤوس الأموال اللازمة للتقدم سواء من القطاع الداخلى أو الخارجى.

ويحدد روستو مرحلة الإنطلاق فى بعض الدول التى قطعت هذه المرحلة بالفعل كما يلى .

| الدولة | مرحلة الانطلاق | الدولة | مرحلة الانطلاق |
|---|---|---|---|
| بريطانيا | ١٧٨٣ — ١٨٠٢ | روسيا | ١٨٩٠ — ١٩١٤ |
| فرنسا | ١٨٣٠ — ١٨٦٠ | كندا | ١٨٩٦ — ١٩١٤ |
| بلجيكا | ١٨٣٣ — ١٨٦٠ | الأرجنتين | — ١٩٣٥ |
| الولايات المتحدة | ١٨٤٣ — ١٨٦٠ | تركيا | — ١٩٣٧ |
| ألمانيا | ١٨٥٠ — ١٨٧٣ | الهند | — ١٩٥٢ |
| السويد | ١٨٦٨ — ١٨٩٠ | الصين | — ١٩٥٢ |
| اليابان | ١٨٧٨ — ١٩٠٠ | ج ع م | — ١٩٥٢ |

والواقع أن مرحلة الإنطلاق هى أهم المراحل الخمسة التى رسمها روستو فى نموذجه. وهى المرحلة التى تعالج المشاكل الإقتصادية والاجتماعية التى ترسبت فى المجتمعات النامية على مر العصور والأجيال ، فضلا عن أنها المرحلة التى يسودها فكرة التغير الدائم والتى تشيع فى الأفق مبدأ التغيير الثورى وتسعى دائما إلى تحقيقه .

وروستو إذ ينتقل إلى مرحلته الرابعة التى اسماها بالاتجاة نحو النضج الاقتصادى The drive to maturity يقول فى وصف تلك المرحلة « يستتبع مرحلة الإنطلاق فترة طويلة من النمو المطرد الذى يتخلله بعض التقلب صعودا وهبوطا ويتجه الإقتصاد القومى إلى نشر التكنولوجيا الحديثة

= ونحن نضيف على هذه الأمثلة تصدير الكويت للبترول فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وانطلاقها اقتصادياً بعد ذلك . راجع مقال روستو بعنوان

The Take — off into Self - sastained Growth. p. 164. of Argwala's book.

على طول جبهة النشاط الإقتصادى وعرضها . وتزيد معدلات الإستثمار لتصل إلى نسبة تتراوح بين ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ من الدخل القومى بحيث يغل هذا الاستثمار ناتجا يربو على نسبة الزيادة فى الأعداد السكانية . كما يتغير وجه الإقتصاد دون انقطاع نتيجة التحسن المستمر فى فنون الإنتاج، وتزيد سرعة انبثاق الصناعات الحديثة وتبطىء خطى الصناعات القديمة ، ويشغل الاقتصاد القومى مكانا مرموقا فى المجال الدولى[١]»

والواقع أن الاقتصاد القومى إذا ماقدر له أن يصل إلى هذه المرحله من النضج لابد وأن يقل أن لم يكن يوقف نهائيا، استيراد جميع السلع المصنوعة التى كان يستوردها فيما مضى إبان مرحلة الإنطلاق . فالاوضاع الصناعية والجهاز الاقتصادى الضخم الذى يتمتع به الاقتصاد القومى فى هذه المرحلة كفيلان بانتاج جميع السلع المطلوبة محليا بل لابد أن تظهر الحاجة كذلك إلى التصدير ، تصدير الفائض من هذه السلع إلى الخارج لزيادة حصيلة البلاد من العملة الأجنبية وزيادة قدرتها على استيراد الكماليات أن ارادت ذلك . ويجرى المجتمع فى مرحلة النضج كذلك بعض التعديلات اللازمة لمواجهة أساليب الإنتاج العصرية المرتفعة الكفاية مقيما التوازن بقدر الإمكان بين المؤسسات القديمة والحديثة ثم تطوير المؤسسات القديمة بطريقة من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادى بها لا إزالتها نهائيا من حلبة الإنتاج .

ولقد حدد روستو بطريقة عشوائية بحتة مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الإنطلاق إلى مرحلة الاتجاه نحو النضج[٢]. وبنى تقديره هذا على أساس تاريخى وبناء على تجارب معينة حدثت فى بريطانيا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة . ويعتقد كذلك أن إنتاج المجتمع خلال فترة الإنطلاق يتركز عادة فى صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة ثم لايلبث أن ينتقل مركز الاهتمام بعد ذلك — وفى مرحلة النضج —

(1) Rostow, R. «The Stages of Economic Growth.» p. 9.
(2) Ibid., p. 9.

إلى صناعة الادوات والمعدات الآلية والكيماويات والمعدات الكهربائية والالكترونية .

إن مرحلة الاتجاه نحو النضج بناءا على التفسير السابق هى المرحلة التى يظهر فيها الاقتصاد القومى قدرته على التحرك إلى ابعد من الصناعات الأصلية التى مكنته من الإنطلاق . وهى المرحلة التى يستطيع الإقتصاد القومى خلالها استيعاب ثم تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا الحديثة، وهى المرحلة التى يظهر فيها الإقتصاد القومى شامخا جباراً تتوافر لديه جميع المهارات التنظيمية التى تمكنه ليس فقط من إنتاج كل السلع المطلوبة وانما أى السلع يختار انتاجها .

ومع ذلك فقد يعوز الاقتصاد القومى فى مرحلة الاتجاه نحو النضج بعض المواد الخام أو قد يعوزه الظروف الملائمة لانتاج نوع معين من السلع بطريقة اقتصادية فيضطر إلى استيرادها من الخارج . ولكن هذا الأضطرار ما هو فى واقع الأمر الا نتيجة لاعتبارات اقتصادية أو سياسية دون الاعتبارات التكنولوجية أو التنظيمية أو للنقص فى رؤوس الأموال .

وفيما يلى جدول تقديرى لبعض الدول التى مرت بهذه المرحلة .

| الدولة | بداية الفترة | الدولة | بداية الفترة |
|---|---|---|---|
| إنجلترا | ١٨٥٠ | السويد | ١٩٣٠ |
| الولايات المتحدة | ١٩٠٠ | اليابان | ١٩٤٠ |
| ألمانيا | ١٩١٠ | روسيا | ١٩٥٠ |
| فرنسا | ١٩١٠ | كندا | ١٩٥٠ |

وأخيرا وبمرور الوقت فقد تتحول القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وبمستوى

رفيع من الفن الإنتاجى وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك على نطاق واسع [١] .

ولقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرحلة بالفعل بل واستطاعت فى السنوات الأخيرة تثبيت إقدامها بها بينما بدأت دول غرب أوربا مثل ألمانيا الغربية وفرنسا تدخل حثيثاً إلى هذه الفتره . هذا — ويقال أن اليابان تعتبر من الدول التى قطعت مرحلة كبيرة فى مرحلة الاتجاه نحو النضج وبدأت تطرق باب المرحلة الخامسة والأخيرة، مرحلة الاستهلاك الشعبى الكبير . أما روسيا السوفيتية فقد بدأت هى الأخرى محاولات جدية للدخول إلى هذه المرحلة ، وهى محاولات ناجحة اقتصادياً إلا أن نتائجها لم تتضح بعد . فالخطة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها ، وينبغى حلها أولا قبل السماح للمواطنين السوفييت بالتمتع بطيبات السلع الاستهلاكية المعمّرة.

إن المجتمعات التى حققت النضج الاقتصادى فى القرن العشرين قد تيسر لها ذلك بعد نوعين من التغيير حدثا داخل نطاقها القومى : الأول ارتفاع الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط ودوام الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت الحاجات الإنسانية الرئيسية كالمأكل والملبس والمسكن . أما التغير الثانى فقد طرأ على تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلى للسكان وبالتالى زادت نسبة المشتغلين فى المكاتب والمحال التجارية والمؤسسات والشركات ، أو بمعنى آخر زادت تلك الأعمال التى تتطلب توافر مهارات علمية وأدبية وثقافية خاصة .

ولا تقتصر مرحلة الاستهلاك الكبير على تمتع المواطنون باستهلاك أكبر عدد من سلع الاستهلاك فحسب وإنما يتطلب الأمر أيضاً تمتعهم

---

(١) يقصد روستو بالسلع الاستهلاكية المعمرة المنازل وآلات الحياكة والسيارات والغسالات الكهربائية والآلات الألكترونية والراديو والتليفزيونات وغير ذلك

بأقصى الخدمات كذلك تحقيقاً لما يسمى فى العرف الاقتصادى الحديث دولة الرفاهة The Welfare state .أن المواطن فى هذه المرحلة يعيش فى ظل شبكة من الخدمات الطبية والصحية وخدمات التعليم والثقافة والترفيه على أعلا المستويات . وهو بحكم ارتفاع دخله الحقيق يستطيع فى سهولة ويسر التمتع بمثل هذا النوع من الخدمة .

ولقد تنبأ روستو بمرحلة أخرى قد تعقب مرحلة الاستهلاك الكبير إلا أنه بادر فقال : بأنه من الصعب رسم صورة صحيحة لها . ولكن على الرغم من ذلك فهو يدعو إلى ملاحظة سلوك الأمريكيين من أصحاب الدخل فوق المتوسط فى السنوات العشر الأخيرة وعلى اعتبار أن هذه الفئة هى النموذج الطبيعى لمرحلة ما بعـــد الاستهلاك الكبير Beyond high cosumption فقد انخفضت لديهم المنفعة الحدية للسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات وأجهزة التكييف والراديو والتليفزيون والمنازل الفاخرة وأخذوا يفضلون عليها الأولاد والبنات سواء بزيادة إنجابهم للأطفال بأنفسهم أو عن طريق التبنى .

وقد تصرف الآمريكيون كما لو كانوا قد ولدوا فى ظل نظام يمنح الأمان الاقتصادى والاستهلاك على نطاق واسع بحيث هونوا من قيمة الحصول على وحدات إضافية من الدخل الحقيق . ولكن من الخطأ التسرع بالحكم على أساس حالة واحدة فنغامر بالتعميم ونقول بأن هناك مرحلة جديدة وهى مرحلة زيادة إنجاب الأطفال .

إن مرحلة ما بعد الاستهلاك الكبير لاتزال بعد غامضة . فهل يعمد المجتمع عندها تنفيسا عن نفسه إلى شن الحرب والعدوان على غيره من المجتمعات ؟ أو يعمل جاهداً لكشف المجهول حباً فى المغامرة والنجاح ؟ أو يسافر إلى المريخ فى صواريخ جبارة ؟ أو يرجع مرة أخرى إلى القيم الروحية التى سيطرت عليه إبان مراحل سابقة ؟ أم يصيبه اليأس والقنوط ويفقد قدرته على الحركة والنمو ؟

هذه الأسئلة وغيرها لازالت إجاباتها مجهولة غامضة .

( ٤ )

والملاحظة الأولى على نظرية المراحل لروستو هى وجود الكثير من التشابه بينها وبين نظرية ماركس فى التفسير التطورى للمجتمعات وهى النظرية التى سبق دراستها فى الفصل السابع من هذا المؤلف .

فقد قسم ماركس تطور المجتمعات منذ العصور الساحقة فى التاريخ إلى خمسة مراحل، تماماً كما فعل روستو، إلا أن ماركس ذو النزعة الشيوعية والذى يهدف إلى إعلان ونشر الشيوعية فى العالم يفسر كل شىء بزاوية تخدم غرضه السياسى الأصلى وهو سيادة الشيوعية فى النهاية لتصبح هى المذهب الذى يقضى على الرأسمالية ويحل محلها تطبيقاً على العالم بأسره [1] .

إن المرحلة الأولى لماركس هى الشيوعية البدائية وهى الشكل الأول من أشكال المجتمعات القديمة . فالملكية الخاصة غير موجودة لأن الإنسان البدائى عاش على التقاط غذائه هنا وهناك دون الاستقرار فى بقعة معينة من الأرض. وتبدأ مرحلة ماركس الثانية بعد حدوث بعض التقدم فى طرق ووسائل الإنتاج وظهور المجتمع الاستغلالى واضحاً مجسماً فى صورة عدد كبير من العبيد الأرقاء يخدمون سيدهم دون أجر ، ومن ثم أسماها بمرحلة الاقتصاد العبودى . وكانت الحروب والقرصنة المصدرين الأساسيين للعبودية . واحتلت الملكية الخاصة مركزاً مرموقاً فى الاقتصاد القومى نتيجة لتحلل النظام الشيوعى البدائى القديم وإحلال نظام العائلة محله الأمر الذى ساعد على إبراز الملكية الزراعية الفردية كمنظمة لا غنى عنها. أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الإقطاع الذى استمر قروناً عديدة تبدأ بسقوط الإمبراطورية الرومانية القديمة فى القرن الخامس عشر وتنتهى فى انجلترا فى القرن السابع

---

(١) راجع الفصل الثالث من كتابنا « أسس علم الاقتصاد الاشتراكى » حيث عمدت إلى شرح وتفسير المراحل الخمسة لماركس بشىء من الإفاضة والتفصيل .

عشر وفى فرنسا فى القرن الثامن عشر وفى روسيا حتى أواخر القرن التاسع عشر . ولقد تميزت هذه المرحلة بسيادة نظام الطبقات فى المجتمع . فيأتى الفلاحون والأتباع وصغار الحرفيين فى قاعدة الهرم الاجتماعى الطبقى ثم بعد ذلك التجار وكبار الصناع ثم بعدهم الأمراء والأشراف ورجال الدين وأخيراً أمير الإقطاعين الذى يدين بالولاء للملك أو الإمبراطور . وتنتقل المجتمعات بعد ذلك — فى رأى ماركس — إلى الرأسمالية التى تسيطر سيطرة تامة على الإنتاج والتوزيع يدعمها فى ذلك العدد والآلات الكبيرة والثورة الصناعية . ولكن سرعان ما تظهر المتناقضات العديدة للرأسمالية المستغلة الاستعمارية وعندئذ ينتقل المجتمع إلى المرحلة الخامسة والأخيرة وهى مرحلة الشيوعية التى تعالج بنجاح المساوىء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرأسمالية وعندئذ يقوم البنيان الاجتماعى كله على أساس شيوعى .

هذه باختصار المراحل الخمسة التى فسر ماركس عن طريقها تطور المجتمعات فى كتابه المعروف « رأس المال » الذى ظهر فى منتصف القرن التاسع عشر . ووجه الشبه بين النظريتين قائم وموجود ، وقد اعترف به روستو نفسه فى الفصل الأخير من كتابه وعند محاولته الرد على نقاده[1] . ويمكن تلخيص تشابهما فيما يلى .

١ — كلاهما يعبر عن آراء ووجهات نظر تتصل بكيفية تطور المجتمعات من الوجهة الاقتصادية آخذة فى الاعتبار نظم وعادات تلك المجتمعات وهى تنتقل من مرحلة إلى اخرى .

٢ — كلاهما يتفق على أن التغير الاقتصادى له مبررات وأسباب اجتماعية وسياسية وثقافية تدفع التطور قدما إلى الأمام .

٣ — إن النظرية الماركسية تتمسك بوجود مصالح طبقية فى العملية

---

(1) Rostow, W. «The Stages of Economic Growth» p. 148.

الاجتماعية السياسية ، وأنها متصلة بالفوائد والمزايا الاقتصادية بل تحركها - ولا تختلف نظرية روستو عن ذلك ولكنها تخفف من أثر المصالح الطبقية فى تحريك المجتمعات إلى مرحلة أعلا .

٤ — كلاهما يعترف بوجود هدف أسمى تحاول المجتمعات تحقيقه . إلا إنهما يختلفان فى كنهة هذا الهدف . فالنظرية الماركسية تهدف فى مرحلتها الأخيرة إلى حل المشكلة الاقتصادية عن طريق التنظيم الشيوعى الذى يمجد العمل والعمال ويضعهم فى أعلا مرتبة . بينما مرحلة روستو الأخيرة هى الاستهلاك الكبير الذى يتمتع خلاله الشعب بطيبات الحياة من السلع الاستهلاكية المعمرة دون الدخول فى تفاصيل عمالية أو سياسية.

٥ — يتفق رستو وماركس فى فنية النمو ذاته . إذ تعتمد نظريتاهما على التحليل القطاعى للنمو . إلا أن الاختلاف هنا فى تركيز ماركس على كل من قطاعى الاستهلاك والانتاج بينما يعمد روستو إلى تركيز النمو على بعض القطاعات الاساسية فى الاقتصاد القومى التى ستحمل على اكتافها بقية القطاعات .

أما الملاحظة الثانية على نظرية النمو لروستو فهى إمعانها فى التفاؤل الخطر — على حد تعبير البروفسور E. Enke فى نقده المرير للنظرية [١] . ووجه الخطورة هنا أن المتتبع لمراحل النمو لروستو سيعجب ولا شك بحسن عرض روستو للمشكلة وبراعته فى نقل المجتمعات من مرحلة إلى اخرى بطريقة تقنع القارىء غير الحصيف ان الدول الفقيرة ستنتقل ولاشك من مرحلة التقاليد أو مرحلة ما قبل الانطلاق إلى مرحلة الانطلاق الفعلى ثم إلى مرحلة النضج الاقتصادى واخيراً إلى مرحلة الاستهلاك الكبير ، وكأن المسألة لا تخرج عن أن تكون طريقاً طويلا تسير فيه هذه الدول لتصل حتما وبشكل قاطع إلى مرحلة الاستهلاك الكبير . بينما ليست هناك حتمية اطلاقا فى وصول المجتمعات الفقيرة إلى هذا المستوى .

---

(1) Stephen Enke «Economics For Development» p. 201.

إن نظرية النمو لروستو تعطى القارىء فكرة تفاؤلية مضللة لأنها تحكى له قصة المجتمعات الغربية التى وصلت بالفعل إلى مرحلة الاستهلاك الكبير بعد جهود مضنية وفى ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية مواتية للتقدم : فهل تتوافر هذه الظروف فى الدول المتخلفة اليوم ؟ بالقطع لا . اذن فالنظرية متفائلة ومضللة فى نفس الوقت ، ولقد أورد البروفسور Enke نفس هذا المعنى حين قال « ان نظرية المراحل لروستو لابد تجد ترحابا كبيراً من جانب الذين يودون أن يكونوا متفائلين ازاء المستقبل الاقتصادى للدول الفقيرة . ومن هنا فلا استغرب ما لقيته هذه النظرية من نجاح فى أوساط الدول المتخلفة إلا انى اشعر شعوراً عميقا انها استمدت هذا النجاح من اشخاص قلائل ليست لهم خبرة فى الشؤون الاقتصادية العلمية » [١] . كما انتقد هذه النظرية كذلك Drummond قائلا « ان الاساس الذى قامت عليه نظرية المراحل لروستو ضحل للغاية [٢] » . وفى الخط الانتقادى نفسه سار كل من D. C. North ، Cairncross — Simon Kuznets وخاصة أو لهم الذى قال متهكما « يخيل إلىَّ انى لم أفهم جيداً المرحلة الثالثة لروستو والذى اسماها بمرحلة الانطلاق ، كما انى لم اقتنع تماما بالاحصاءات التى أوردها لتوضيح هذه المرحلة . ولكنى خرجت بعد قراءة روستو برأى مؤداه ان البيانات التى سردها لا تؤيد الآراء التى اقترحها [٣] » فهل هذه الانتقادات صحيحة ؟ وهل خلت نظرية روستو من الدراسة الاقتصادية المتعمقة ؟

إن النقص الأساسى فى النظرية هو بالطبع موقفها المتفائل ازاء مستقبل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . فهو يرى فى الدول النامية مجرد دول

---

(1) Ibid., the same page.

(2) Drummond, I. «Review of the Stages of Economic Growth» Canadian Journal of Economic — February 1961. Article.

(3) S. Kuznets «Notes on the Take-off» Article in Argwala's book.

لم تظهر الثورة الصناعية بها ولابد أن تظهر لتنقلها إلى مرحلة الانطلاق ثم إلى مرحلة النضج. فكأن هذه الدول «مسبوقة» وستصل لامحالة إلى ماوصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة . ومعنى ذلك — بصورة أخرى — أن التاريخ يعيد أو يكرر نفسه . فهل هذا صحيح ؟ لا اعتقد ذلك وخاصة فى المسائل الاقتصادية . فليس من المحتم أن تسير التنمية الاقتصادية فى المانيا الغربية فى نفس الطريق وبنفس الأوضاع فى دولة مثل غانا أو سيلان .

إن نظرية روستو كان من الممكن أن تكون أكثر شأنا لو كان أمكن اعتبار الظروف السياسية والاقتصادية لغانا وسيلان مساوية تماما للظروف التى سادت المانيا فى فترة زمنية معينة . وفى هذه الحالة فإن التجربة الألمانية فى التقدم ستكون نبراساً تهتدى به كل من غانا وسيلان بل وغيرهما من الدول النامية. إلا ان الأوضاع والظروف والشعوب مختلفة وما يصلح للدولة ، لا يصلح لغيرها.

وثمة نقص ثانى فى نظرية روستو وهو اشتراطها لمعدل استثمار يصل إلى مايقرب من ١٠٪ من الدخل القومى فى الدول النامية سنويا لنقلها من مرحلة ما قبل الانطلاق إلى مرحلة الانطلاق ثم معدل آخر يقرب من ٢٠٪ لنقلها إلى مرحلة النضج . فهل تستطيع هذه الدول وأمامها مشاكل سياسية واقتصادية لايستهان بها استثمار هذه المبالغ الضخمة سنوياً (١) .

اشك فى ذلك . وقد يرد على هذا الشك بالسؤال الآتى: لماذا لا تستطيع الدول النامية استثمار هذه المبالغ سنوياً وقد استطاعت الدول الغربية فى فترة ما من تاريخها القيام بهذا العمل ؟ وهل معنى ذلك أن الشعوب الغربية قد خلقت من طينة تختلف عن طينة الشعوب النامية ؟

---

(١) الواقع أن روستو لم يغفل عن هذه الصعوبة ، ولكنه يلح ويدعو الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج . إلا أن الاقتراض الخارجى يتضمن بعض المآخذ السياسية ليست الدول النامية مستعدة و ظروفها الحالية أن تغض الطرف عنها .

ليس هذا هو مانقصده . وإنما نقصد أن المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول النامية اليوم مشاكل من نوع جديد لم تعهده الشعوب الغربية أبان مرحلة انطلاقها . ان أغلب الدول النامية تواجه مشكلة ازدحام السكان بشكل عنيف قاسى وهى مشكلة تعوق التنمية والانطلاق . كما أن ضعف الطلب الفعّال فى الدول النامية يمنعها من التوسع فى انتاج المزيد من السلع الجديدة الأمر الذى يقلل من سرعة نمو الصناعة .

ولكن على الرغم من ذلك كله فإن نظرية روستو قد احتلت مكانة مرموقة بين نظريات النمو الحديثة . فقد رسمت للدول النامية طريق النمو بشكل تفاؤلى مثالى ، واكتفت بايحاءاتها المتكررة لهذه الدول بأنها لو سارت فى هذا الطريق لوصلت لامحالة الى نهايته . وليس هذا بقليل .

## الفصل الحادى عشر

# الدفعة القوية والنمو المتوازن

شهدت السنوات العشر الأخيرة تدخلا اقتصادياً حكومياً منتظماً فى الشئون الاقتصادية لدولى العالم عموماً، فأصبحت الدولة — ممثلة فى حكومتها — تتدخل فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوجهه الوجهة التى تراها كفيلة بتحقيق النمو فى الدول النامية. ولم يقتصر هـــذا التدخل على الدول النامية وإنما تعداها إلى الدول الصناعية التى قطعت مراحل طويلة من النمو بصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية السائدة. ذلك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتعاقب فترات الكساد والرخاء التى عاصرت دول العالم الغربى منذ الحرب العالمية الأولى أوجبت حتى اليوم المزيد من التدخل الحكومى لتنظيم الشئون الاقتصادية وزيادة الرقابة العامة على المشروعات تدعيما لمستوى المعيشة واستجابة لمطالب الرجل العادى الذى أصبح فى صف هذا التدخل.

ولقد نتج عن تدخل الحكومة المتزايد فى الشئون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل وتضع الأسس العلمية الفنية التى تنظمه بشكل يعود بأقصى الفائدة فى إنماء هذه الدول ورفع مستوى معيشة شعوبها. ولعل أولى النظريات الحديثة هى نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن التى لايزال يحمل لواءها عدد لابأس به من الاقتصاديين المعاصرين مثل روزنستاين رودن وليبنستاين ونوركسيه وغيرهم من أئمة الفكر الاقتصادى المعاصر.

( ١ )

إن التنمية الاقتصادية فى عرف هؤلاء الاقتصاديون عملية مضنية ليست بالسهلة، إنها عملية نقل المجتمع المتخلف من مستوى منخفض من المعيشة إلى مستوى أعلا فضلا، عن أنها عملية تغيير جذرى شامل فى الأجهزة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بل وفى الإنسان نفسه . ونتيجة لهذا فهى تحتاج إلى متطلبات عديدة فى شكل يتراوح بين رؤوس الأموال الضخمة إلى الخبرات الفنية المتعددة إلى التنظيم والإدارة إلى تخطيط واعى هادف يضمن استخدام جميع الموارد القومية المادية والطبيعية والبشرية ويوجهها لخير المجموع .

ولابد أن يستلزم ذلك تدخلا حكومياً فى الشئون الاقتصادية للدول النامية ، تدخلا يدفع تيار التنمية قدماً إلى الأمام ، تدخلا لايرضى بالتقدم البطىء وعلى جرعات بسيطة وإنما يهدف إلى إحداث دفعة قوية Big Push فى البنيان الاقتصادى بأكمله دون الانتظار للتقدم البطىء القائم على أساس الجرعات الصغيرة والذى ينتج عنه خطوات بطيئة من النمو .

والتنمية الاقتصادية بناءاً على هذا المفهوم قفزات قوية منقطعة إلى الأمام تدفع التيار فى قوة وعزم لفترة زمنية معينة تنتظر بعدها فترة أخرى تجمع قواها لتعيد الكرة مرة أخرى وتدفع التيار محدثة المزيد من النمو . ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن التنمية لاتحتاج إلى التدرج وإنما هى تحتاج إلى مجموعة من الدفعات فى جميع مجالات الاقتصاد القومى لينتج عنها دفعة قوية واحدة للتغلب على الركود الاقتصادى الذى لازم الدول النامية ردحاً طويلا من الزمن .

والاقتصاديون الذين يؤيدون هذه النظرية يبسطون المشكلة فيشبهون وضع الدول النامية التى تأخذ بنظرية الدفعة القوية المتوازنة بالطائرة التى تقلع عن

الأرض ، فهي تجمع قواها وتسير مسافة ما ثم تنطلق فى الجو . ولن تنطلق بالطبع قبل دفعة قوية من البنزين والكهرباء والزيت وغير ذلك .
وهذا هو الوضع الذى ينبغى أن يسود الدول النامية فى انطلاقها نحو تحقيق النمو والتقدم . إنها تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن التنظيم ومن استغلال الموارد المتاحة فى المشروعات حتى تجتاز مرحلة الانطلاق . وفى هذا المعنى يقول البروفسور Rosenstein - Rodan مايلى :
« هناك حداً أدنى من الموارد التى ينبغى تخصيصها للتنمية الاقتصادية لا تختلف كثيراً عن وضع طائرة ما على أهبة الإقلاع فى الجو . فهى تحتاج إلى فترة زمنية معينة وإلى سرعة معينة على الأرض تجمع خلالها قواها ثم تنطلق » . ثم يردف قائلا « إن التنمية الاقتصادية على أساس تدريجى وخطوة خطوة لن تأتى بنتيجة ذات أثر ومن ثم فلا بد من وجود كمية معينة من الاستثمارات (حد أدنى من الاستثمارات) حتى تنجح العملية فى مجموعها . وهذه هى خلاصة نظرية الدفعة القوية »[١] .

ولا ينبغى أن يتبادر إلى الأذهان أن مبدأ الدفعة القوية جديد على الفكر الاقتصادى المعاصر . فليس هذا صحيح . فلقد اعتمد المبدأ فى حد ذاته على فكرة الوفورات الخارجية External economies التى تعود على المجتمع بوجه عام أو على بعض أعضائه بطريقة لا ينتج عنها عائد مباشر بالنسبة للمستثمر الفردى . حقا إن بدء عملية التنمية سيحقق أرباحا مجزية بالنسبة لبعض الاستثمارات، إلا أن الكثير من الاستثمارات الأخرى لن تحقق هذه الأرباح المجزية ومن ثم تصبح غير مجزية بالنسبة للمستثمر الفردى الذى سيضطر إلى التباعد عن هذا النوع من الاستثمار . ومع ذلك فإن إقامة مثل هذه المشروعات ذات العائد الضئيل أمر لازم بالنسبة للتنمية فضلا عما تنتج

---

(1) Rosenstein Rodan, « Notes on the Theory of the Big Push » Center for International Studies, Massachasetts Institute of Technology, March 1957, p. 1.

عنها من وفورات خارجية نتيجة وجود عدة مشروعات ذات أحجام كبيرة فى أى صناعة من الصناعات أو فى مجموعة من الصناعات كوفورات التركيز ووفورات المعرفة والفن التكنولوجى وغير ذلك. وهى فكرة قديمة ذكرتها المراجع الاقتصادية منذ زمن بعيد . ولكن الحديث بالنسبة لمبدأ الوفورات الخارجية فى رأى Higgins هو تطبيقها على التنمية الاقتصادية .[1]

( ٢ )

أول من بشر بنظرية الدفعة القوية فى تطبيقها على الدول النامية هو Rosenstein Rodan عندما نشر مقالا فى المجلة الاقتصادية سنة ١٩٤٣ والحرب العالمية الثانية لا زالت مشتعلة.[2] وتدور الفكرة الأساسية للمقال حول مشاكل التصنيع التى ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا عندما تضع الحرب أوزارها ويعود السلام فى هذه المناطق مرة أخرى .

ويبدأ المؤلف بعرض آرائه فى هذه المشاكل مبيناً أهمية تصنيع هذه المناطق لا بالنسبة لها فى حد ذاتها وإنما بالنسبة لدول العالم بأسره . فقيام الصناعة فى الدول النامية عموما يرفع من مستوى الدخول وبالتالى يؤدى إلى عدالة توزيع الثروة القومية بين دول العالم . وهو إذ يبحث مشاكل التصنيع فى دول شرق أوروبا باعتبارها نموذجا صحيحا لدول نامية ـ فى ذلك الوقت ـ يواجه مشكلة ازدياد السكان الزراعيين . تلك الزيادة التى يقع عبؤها على الاقتصاد القومى بوجه عام ، فتؤدى بشكل قاطع إلى البطالة المقنعة التى قدرها بحوالى ٢٥ ٪ من مجموع عدد السكان . ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن القوة العاملة فى دول جنوب وجنوب شرق أوروبا

---

(1) Higgens, «Economic Development» p. 385.
(2) Rosenstein — Rodan, «Problems of Industrialization of Eastern and South — Eastern Europe.» The Economic Journal — September 1943.

كانت تعانى فقدا « waste » يصل إلى ربع مجموع هذه القوة . وبناءا عليه فقد تكون الهجرة العمالية الدولية وسيلة نظرية ناجحة لتخفيف الضغط على الأراضى الزراعية أولا وعلاج البطالة المقنعة ثانيا . إلا أنه يبادر وينفى إمكان تحقيق ذلك عمليا للصعوبات الجمة التى سيواجهها المهاجرون فى دول المهجر لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة[1] . وإذا كان هذا هو الوضع العملى بالنسبة لمشكلة التخلف وازدياد عدد السكان الزراعيين فى الدول النامية وعدم جدية الهجرة كعلاج للزيادة السكانية فليس أمام هذه الدول — فى رأى رودن — إلا طريق واحد تسلكه للتغلب على مشاكل التخلف وهو التصنيع .

وأول تطلبات التصنيع الناجح هو وصول المشروع الصناعى إلى حجمه الأمثل optimum size . إلا أن هذا الهدف يتطلب بدوره وجود سوق واسع تستنفذ فيه منتجات الصناعة بسهولة . ولهذا فهو يدعو إلى توسيع دائرة السوق الواحد وضم أسواق أخرى إليه مكونة بذلك ما سمى فيما بعد بالاسواق المشتركة[2] إلا أن الدول النامية فى شرق وجنوب شرق أوروبا لن تستطيع فى سهولة ويسر تكوين سوق مشتركة فيما بينها ، بل ربما لا تنجح هذه السوق فى توسيع الرقعة الاقتصادية لضعف القوة الشرائية لدى السكان عموما. ومن ثمّ فإن العلاج الناجح لمشكلة التصنيع يتوقف على نجاح هذه الدول فى اتباع نموذج صناعى يلائمها ويلائم تطورها الاقتصادى والاجتماعى السائدين .

أما النموذج الأول الذى يضعه « رودن » تحت الميكرسكوب أمام الدول

---

(1) «Emignation would however present so many difficulties in immigration areas that it cannot be considered feasible on a large scale.» R. Rodan. p. 246 of Agarwala's book «The Economics of Underdevelopment.»

(٢) يلمح البروفسور رودن فى هذا الوقت المبكر ( ١٩٤٣ وهى سنة ظهور المقال ) إلى أهمية خلق الأسواق المشتركة التى ظهرت بالفعل بعد ذلك بسنوات فى شكل السوق الأوروبية المشتركة بعد معاهدة روما سنة ١٩٥٧ .

النامية فى مناطق شرق أوروبا فهو النموذج السوفيتى الذى يعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتى فى غير الاستثمارات الدولية الخارجية ، ودون التردى إلى هاوية الشيوعية بالطبع . ويتضمن هذا النموذج كذلك بناء جميع أنواع الصناعات مره واحدة كالصناعات الثقيلة وصناعة العدد والآلات والصناعات الخفيفة وسيترتب على ذلك بناء الاقتصاد القومى كمشروع صناعى رأسى .

ولكن هذا النموذج لا يخلو من المساوىء . ولعل أولى هذه المساوىء أن سرعة نمو الاقتصاد القومى لا يمكن أن تكون كبيرة لطابع الانطواء الداخلى الذى يتسم به الاقتصاد القومى وبالتالى إلى اعتماد هذا الاقتصاد على التمويل الداخلى فقط . والمعروف أن التمويل الداخلى يلقى أعباءا باهظة على كاهل المواطنين كان من الممكن تخفيفها لو عمدت الدولة المعنية بشؤون التنمية إلى الاقتراض من الخارج . أما ثانى المساوىء المترتبة على اتباع النموذج السوفيتى فى التنمية فهو ما سوف يترتب على ذلك من انقاص حجم وأهمية التجارة الدولية فى العالم . لما لهذه التجارة من أثر بالغ فى عملية النمو . وأخيرا فإن إقامة صرح الصناعة الثقيلة — وهو ما يدعو إليه النموذج السوفيتى — يستلزم نفقات باهظة قد لا تقدر عليها الدول النامية وهى فى أولى مراحلها الاقتصادية ، الأمر الذى يستلزم تضحيات بالغة من جانب شعوبها . فضلا عن أن التصنيع الثقيل فى الدول النامية يزيد من الكفاية الانتاجية العالمية لمثل هذه النوع من الصناعة وربما أدى ذلك إلى فقد فى مصادر الثروة العالمية . لهذه الأسباب مجتمعة يرى «رودن» أن هذا النموذج ليس هو النموذج المثالى الذى ينبغى على الدول النامية اتباعه لتحقيق التنمية .

ويمضى رودن فى تحليله لنظرية الدفعة القوية فيقول بأن النموذج الملائم للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية يعتمد على توافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال تقترض أغلبها من الخارج حتى لا يضار الاقتصاد القومى الداخلى بتحمله وحده تبعات التمويل . ويتضمن هذا النموذج كذلك نشر الصناعات

الخفيفة التى تستنفد إعداداً كثيرة من العمال ، وتركيز هذه الصناعات فى المناطق المزدحمة بالسكان ، والبعد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة بنفقاتها الباهظة ومستلزماتها الفنية العديدة على أساس أن مبدأ تقسيم العمل الدولى كفيل بتموين الدول النامية بما تحتاجه من منتجات الصناعة الثقيلة المنتشرة فى دول غرب أوروبا والاتحاد السوفيتى(١).

إلا أن المبدأ الأساسى الذى يؤكده «رودن» لنجاح نموذجه هو وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية ثم استثمارها لبناء قاعدة صناعية — على حد قوله — ومشروعات عامة فى شكل طرق وكبارى وسكك حديدية، ومحطات الكهرباء ومصادر الطاقة المحركة. وستنشأ جميع هذه المشروعات دفعة واحدة تعبأ فى سبيلها الجهود الادارية والفنية والمالية لتنقل المجتمع إلى مرحلة الإنطلاق الفعلى . وطالما بدأت هذه المشروعات بالفعل فستقوم بجانبها مشروعات أخرى مكملة لم تكن معروفة من قبل . ويقول فى هذا المعنى مايلى « يجب تضافر الاستثمارات الدولية فى وحدة مؤتلفة لبناء الصناعات الأساسية فى البلاد وإقامة المشروعات العامة التى سوف تفتح أفاقا جديدة لمزيد من الاستثمارات(٢)».

وطالما وجدت رؤوس الأموال فى كفاية ويسر وجب رسم خطة اقتصادية كبرى للتنمية تنشأ بموجبها صناعات تكميلية Complementary Industries بجانب الصناعات الأساسية . وعند ذلك — وبناءاً على رأى رودن — سيظهر أثر مكرر الاستثمار الذى سيؤدى بدوره إلى المزيد من

---

(1) As stated by R. Rodan himself « ... the existing heavy industries in the U. S. A., Great Britain, Germany, France and Switzerland Could certainly supply all the needs of heavy industries of the depressed areas.» Ibid. p. 247. وواضح أن هذا الرأى لا يخلو من الاتجاه الاستعمارى .

(2) Ibid., p. 252.

التصنيع[١]. وعند ذلك فإن الإقتصاد القومى سيصل إلى حالة من التوازن تشجع المستثمر الفردى على المساهمة فى العمليات الصناعية جنبا إلى جنب مع المشروعات الحكومية .

هذه خلاصة وافية لمقال رودن الذى نشره سنة ١٩٤٣ وبشر بمبدأ «الدفعة القوية». ولكن رودن نشر مقالا آخر سنة ١٩٥٧ بعنوان «مذكرات عن نظرية الدفعة القوية» لا يختلف كثيراً عن مقالة الأول. إلا أنه إضاف عليه حجج أخرى لتأيد صحة نظريته، فهو يقول «إذا سرنا خطوة خطوة فى طريق النمو فلن نصل إلى شيء ، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق فى أثرها الخطوات التدريجية[٢]» ثم هو يقول « يلاحظ أن الطبيعة تقفز قفزات إلى الإمام فلم لا نفعل نفس الشيء[٣] » . ثم هو يدخل بعد ذلك فى التفاصيل الاقتصادية الفنية التى تؤيد المبدأ وهى تتركز جميعاً فى الوفورات التى ستنتج لو أن الخطة قد وضعت فى شكل دفعة قوية متضمنة الصناعات الرئيسية جنبا إلى جنب مع الصناعات التكميلية. وتنقسم هذه الوفورات إلى أنواع ثلاثة.

١ — عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة : إن طبيعة المشروعات العامة التى يستفيد منها الشعب عموما — والتى تفيد المشروعات التى يقيمها المستثمر الفردى خصوصا — غير قابلة للتجزئة، ولا ينبغى إقامتها خطوة خطوة، وذلك كمشروعات الطرق والرى والصرف ومشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والقوى المحركة ، وما إلى ذلك . فمثل هذا النوع من المشروعات يتطلب دفعة قوية وطاقة وحجم معين من الإنتاج لا يقدر عليها جهاز السوق العادى .

٢ — عدم قابلية دوال الطلب للتجزئة : وتتمثل جوهر هذه الفكرة

(1) Ibid., p. 252.

(2) Rosenstein — Rodan, «Notes on the Theory of the Big Push» M. J. T., ISC, March, 1957.

(3) Ibid ,

أن القرارات الاستثمارية يشد بعضها بعضا . فكل مشروع استثمارى لايستطيع بمفرده أن يخلق الطلب الكافى لاستيعاب منتجاته وذلك لضيق السوق . وفى سبيل توضيح فكرته يعمد Rodan إلى المثال الآتى: لنفرض أن هناك فى بلدة ما عدد يقرب من الف عامل متعطل فى اقتصاد مغلق ، ثم لنفرض أن هذه البلدة الغير متصلة بالعالم الخارجي قد أقامت مصنعاللأحذية استوعب جميع هؤلاء العمال. النتيجة الحتمية هنا أن هؤلاء العمال سيحصلون بالطبع على أجور بعد أن كانوا متعطلين . فهل سينفقون كل أجورهم على شراء الأحذية من هذا المصنع ؟ لو فعلوا هذا لسار المصنع قدماإلى الإمام . إلا أن الوضع الطبيعى للأشياء أنهم سينفقون هذه الأجور على إشباع حاجاتهم الإنسانية المتعددة من مأكل ومسكن وملبس ومواصلات ونزهات وما إلى ذلك . ومن هنا فلا بد من إقامة عدد من المصانع والمشروعات المختلفة التى تشبع الرغبات المتعددة لهؤلاء العمال . وعند ذلك تصبح هذه المشروعات قادرة على تصريف منتجاتها ولا تتعرض للفشل . وهذا لما يؤيد قانون Say فى الأسواق . ويقتضى هذا بطبيعة الحال مقادير كبيرة من رؤوس الأموال تستثمر فى مشروعات عديدة دفعة واحدة وبشكل متوازن .

## (٣)

ويعتبر نوركسيه Ragnor Nurkse من أشد المتحمسين لنظرية الدفعة القوية كذلك ، إلا أن أبحاثه فى هذا المجال لم تقتصر على ذلك وإنما تعدتها إلى نظرية النمو المتوازن . وهى النظرية التى تعتبر بحق تطورا طبيعيا لنظرية الدفعة القوية [١] .

---

(١) هناك من الاقتصاديين من يعتبر كل من النظريتين بمثابة نظرية واحدة دون انفصال بين نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن .

Enke — The Economics of Development. Ch : 16.

ويبدأ نوركسيه عرض موضوعية ( الدفعة القوية مع النمو المتوازن ) بدراسة تفصيلية لما يسمى فى العرف الاقتصادى المعاصر بدائرة الفقر الخبيثة « The vicions circle of poverty » وهى الفكرة التى طالما رددها الاقتصاديون المحدثون الذين كتبوا فى موضوع التنمية الاقتصادية . فهناك قوى دائرية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتفاعل مع بعضها البعض ويشد بعضها بعضا بشكل يجعل الدولة الفقيرة فى حالة ركود اقتصادى وفقر دائم. ومن هنا فما لم تكسر محيط هذه القوى الدائرية فى أى جزء من الدائرة فستستديم هذه الدائرة وسيستديم الفقر . وهناك أمثلة عديدة لهذه الدائرة الخبيثة: فالشخص الفقير هو بالطبع الذى لايجد مايكفيه من الطعام وطالما أنه كذلك فإن صحته العامة لابد وأن تسوء وسيتبع ذلك ضعف انتاجه فى العمل ومعنى ذلك وقوعه فى براثن الفقر ، والفقر بدوره يؤدى إلى سوء التغذية وهكذا تدور الدائرة مرة أخرى .

ويمكن تطبيق نفس الفكرة لا بالنسبة للأفراد فحسب بل بالنسبة للدولة على وجه العموم . إن الدولة المتخلفة هى الدولة التى يقل فيها المعروض من رؤوس الأموال ، ولابد أن يقل عرض رأس المال طالما أن الأفراد فى هذه الدولة ليس لديهم الرغبة أو القدرة على الادخار ، وبذلك تصبح الدولة فقيرة . ونفس هذا يمكن تطبيقه على جانب الطلب من المسألة .إن فرص ومبررات الاستثمار فى الدول الفقيرة لابد وان تكون ضعيفة ، ذلك أن القوى الشرائية الشعبية التى تحرك هذه الاستثمارات وتغذيها منخفضة، لهبوط الإنتاجية، ثم إن الانتاجية المنخفضة هى النتيجة الطبيعية لضآلة كمية رؤوس الأموال المستخدمة فى الإنتاج نتيجة لإنخفاض فرص ومبررات الاستثمار. وهكذا نصل إلى بداية النقطة التى دارت بعدها الدائرة الخبيثة للفقر .

وعلى أساس هذه الدائرة الخبيثة للفقر يبنى Nurkse تحليله فى علاج المشكلة وبالتالى يأتى بنظريته المشهورة فى الدفعة القوية والنمو المتوازن مع

وفكرته الطريفة فى العلاج هى كسر هذه الدائرة الخبيثة فى النقطة الأولى التى بدأت عندها الدائرة ، وهى هنا ضعف فرص ومبررات الاستثمار .

ويتساءل Nurkse لماذا تضعف فرص الاستثمار فى الدول النامية ؟ وهو يجيب على هذا السؤال بأن فرص الاستثمار فى هذه الدول يحددها حجم السوق . وهو فى هذا يرجع إلى آراء آدم سميث المعروفة والقائلة « بأن تقسيم العمل يصبح غير ذى موضوع إذا ما كان السوق ضيقا » . وهى مسألة معروفة ولا تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفسير . ففى الدول الفقيرة عموما يصعب استخدام العدد والآلات الرأسمالية الكبيرة المعقدة والتى تنتج المزيد من مختلف السلع للاستهلاك المحلى لسبب بسيط هو أن القوة الشرائية التى يتمتع بها المواطنون ضعيفة ، وبالتالى لا تستطيع استيعاب هذه السلع . وقد يقول قائل بأن التوسع فى إصدار النقود يحل هذا الاشكال إلا أن هذا القول خاطىء بالطبع لأن التوسع فى إصدار النقود وحده سيؤدى إلى التضخم فى الأسعار .

ويدلل نوركسيه على صحة هذا الرأى بفروض سهلة بسيطة . فهو يفترض وجود دولة متخلفة معنة فى الفقر لدرجة يصعب معها على السكان شراء أحذية فهل يكون من الاقتصاد فى شىء إقامة مصنع للأحذية ؟ بالطبع لا . ولقد تبين تطبيقاً لهذا أن المبدأ إقامة مصنع للحديد والصلب فى شيلى بنفس حجم المصانع المشابهة فى الولايات المتحدة يمكنه تموين جميع احتياجات البلاد من الصلب لمدة سنة إذا دارت عدد المصنع وآلاته مدة ثلاث ساعات فقط [١] . ومن ثم فإن إقامة مثل هذا المصنع يصبح غير ذى موضوع . ومن هنا يقرر Nurkse بحق أن صغر حجم السوق (بمعنى ضعف القوة الشرائية الداخلية) فى الدول النامية هو فى واقع الأمر من أكبر العقبات التى تعترض استخدام رؤوس الأموال على نطاق واسع [٢] .

---

(1) Nurkse, R. «Problems of Capital Formation in under-developed Countries» p. 7.

(2) Ibid., p. 8.

ويتساءل Nurkse مرة أخرى عن الأسباب التى دعت إلى ضعف السوق فى الدول النامية . ثم يبدأ بتفنيد الاجابات السطحية السائدة كلها قائلا أنها لا تعبر من الحقيقة لأن السبب الحقيق لضعف السوق هو ضعف الانتاجية.

«In an all-inclusive view, the size of the market is not only determined, but actually defined by the volume of production.»[1]

وهو فى هذا الرأى يعتمد على قانون «ساى» فى الأسواق حيث العرض يخلق الطلب عليه ، وبالتالى فإن حجم السوق إنما يتوقف على حجم كمية الإنتاج . ومن هنا يمكن توسيع هذا السوق لو أمكن زيادة القوة الإنتاجية فى الداخل . إن القدرة على الإنتاج تعنى القدرة على الشراء ، فإذا زادت الأولى زادت تبعاً لذلك الثانية ، وهو رأى سليم لا غبار عليه .

ويواصل Nurkse تحليله بعد ذلك متسائلا عن العوامل التى تؤثر فى الإنتاجية من حيث الزيادة والنقص . فيجد أن العامل الأول هو نوع وكمية رأس المال المستخدم فى العملية الإنتاجية. إن استخدام العدد والآلات الجديدة بكميات كبيرة متزايدة سيؤدى ولا شك إلى زيادة الإنتاجية . إلا أن المنظم يعلم أنه لا يستطيع استخدام مثل هذه العدد والآلات العصرية ذات الإنتاجية الكبيرة طالما أن السوق ضيق لا يستوعب منتجات هذه الآلات . وهنا تبدأ دورة خبيثة مشابهة لدورة الفقر التى بدأ بها تحليله ، والقائلة بأن الفقر يولد ضعف التغذية ، الذى يؤدى إلى ضعف فى الصحة العامة ثم إلى ضعف الإنتاجية ثم إلى الفقر ثانية . فكيف إذن نكسر حدة هذه الدائرة ؟ ليس هناك إلا طريق واحد — فى رأى Nurkse — وهو استبدال وضع الركود الذى يسود الدول النامية بوضع آخر يفيض بالحركة والحياة، وضع يفسر قوى الركود التى سيطرت على اقتصاديات الدول النامية لفترة زمنية طويلة.

---

(1) Ibid., p. 8.

وبعد أن يصل إلى هذه المرحلة من التحليل النظرى يقترح نوركسيه العلاج الذى ينقل الاقتصاد الراكد الذى يسود الدول النامية إلى اقتصاد دائم الحركة والنمو . والاقتراح فى بساطة هو خلق ما يسمى بالنمو المتوازن Balanced Growth .

ويعترف نوركسيه أن فكرته فى النمو المتوازن مستوحاه من التراث الاقتصادى القديم الذى خلفه جون ستيوارت ميل فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، « إن كل زيادة تطرأ على الإنتاج إذا ما تم توزيعها على جميع فروع الصناعة بالنسب التى يراها المستثمر الفردى سوف تخلق الطلب عليها »[1] ونوركسيه حين يقتبس هذه الفقرة من ستيوارت ميل يعتقد أنها تعبر عن خلاصة نظرية النمو المتوازن . فإذا فرضنا وجود مصنع للأحذية فى إحدى الدول النامية وأن المصنع بدأ يزيد من إنتاجه زيادة متصلة فهل معنى ذلك وجود تنمية اقتصادية فى هذه الدولة ؟ بالطبع لا . ذلك أن الزيادة فى إنتاج الأحذية وحدها لن تؤدى إلى زيادة الطلب عليها ، فالرغبات الإنسانية مختلفة فالإنسان يحتاج إلى الأحذية ولكنه يحتاج أيضاً إلى الطعام والشراب والمنازل والملابس والترفيه وما إلى ذلك من مطالب الحياة . ومن هنا ، وعلى أساس تعدد مطالب ورغبات الإنسان ينبغى إنشاء ثم زيادة إنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة للإنسان دون التركيز على سلعة واحدة بالذات . وعلى هذا فإن زيادة الإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة — ولتكن الأحذية مثلا — لن تؤدى إلى النمو الاقتصادى بأى حال من الأحوال وإنما ينبغى خلق زيادة فى جميع أنواع السلع المنتجة ليزيد بذلك الطلب عليها زيادة متوازنة . وعند ذلك ستؤثر هذه الزيادة على حجم السوق المحلى وستخلق الدوافع المختلفة لزيادة الاستثمارات .

---

(1) J. S. Mill, «Essays on some unsettled questions of political economy» London School of Economics — reprint, 1948 p. 73.

ونوركسيه حين يقترح مبدأ النمو المتوازن علاجا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية يرى أن توزيع رؤوس الأموال فى سخاء وكرم على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة ، على أساس أن الأفراد العاملين فى هذه المصانع الذين يستخدمون أفضل وأكفأ أنواع العدد والآلات سيكونون هم أنفسهم وحدات صناعية تشترى وتفيد غيرها من الصناعات . وعند ذلك يحدث التكامل الصناعى الحقيق حيث تفيد الصناعات بعضها البعض بشكل متوازن[1] . وعند ذلك فلا بد من حدوث توسع مرموق فى حجم السوق المحلى الأمر الذى يشد من قوى النمو ويحركها قدما إلى الأمام .

ويؤكد نوركسيه أهمية الاستثمار فى طرق ووسائل المواصلات باعتبارها مضمونة لاحداث التوسع فى السوق . كما يقترح كذلك تخفيض التعريفة الجمركية المعوقة لحركة التجارة الخارجية وعلى اعتبار ان ذلك سيؤدى إلى نفس الاثر التوسعى فى السوق ، وهو من المؤيدين لفكرة إنشاء الإتحادات الجمركية بين الدول النامية لما فى ذلك من مزايا تجارية كبيرة . كما يقترح أيضا انشاء الاسواق المشتركة كوسيلة لحل مشكلة السوق المحلى الضيق فى هذه البلاد[2] إلا ان هذه الاجراءات ليست سهلة ، وخاصة فى الوقت الحاضر حيث تبدى بعض الدول النامية مخاوفها من الانضمام إلى الاسواق المشتركة وتفضل العمل داخلياً ، أى داخل النطاق الاقتصادى النامى .

---

(1) As stated by Nurkse, «This basic complementarity stems, of course from the diversity of human wants. The case for balanced Growth rests ultimately on the need for a balanced diet.» Enk's book p. 299.

(2) «Measures for the Economic Development of Underdeveloped Countries» Report By United Nations.p. 23.

( ٤ )

ولكن نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن لا تخلو من عيوب. ولعل أحد هذه العيوب الرئيسية هي صعوبة تطبيقها داخل الاطار الرأسمالى الذى يعتمد على القطاع الخاص ويحاول جاهدا تغذيته . فالنظرية تتطلب أولا دفعة قوية من رأس المال المستثمر فى جميع الجبهات الإنتاجية بشكل متوازن. ومعنى هذا — فى صورة أخرى — أن النظرية تتطلب تخطيطا واعيا هادفا يعمل على توزيع موارد الثروة القومية على أوجه الإستثمارات المختلفة . وهو اتجاه اشتراكى ولا شك . وهنا يظهر طبيعة التعارض أو التناقض بين الطابع الرأسمالى للنظرية وبين واقعها الاشتراكى .

كما أن النظرية تتطلب توافر رؤوس الأموال بكميات كبيرة تقوى على دفع عجلة النشاط الاقتصادى الراكد فى الدولة النامية . فهل تستطيع الدول النامية توفير هذا المال بالكميات الكبيرة المطلوبة ؟ بالطبع لا . وهنا ينبغى استكمال هذا النقص فى رؤوس الأموال من الخارج ، أى عن طريق القروض الخارجية . وهى وسيلة تتضمن بعض المساوىء الاقتصادية والسياسية يجدر بالدول النامية عدم مواجهتها مؤقتا وحتى تستكمل نموها فى الميادين المختلفة . فكأن نظرية الدفعة القوية تتطلب ولاشك الاتصال بالخارج للحصول على كميات كبيرة من رؤوس الأموال طالما يعجز السوق الداخلى عن توفيرها . وهنا تبرز المصاعب التطبيقية .

وامتدادا للرأى السابق ينتقد البروفيسور Singer النظرية قائلا « قد يكون من السهل على المرء أن يفكر فى حجام كبيرة وأن يتخيل ماشاء من الانجازات الكبيرة — على الورق — ولكنه اذا حاول تنفيذ هذه الإنجازات فستصدمه الحقيقة المرة [1] . »

(1) H. Singer «The concept of balanced Growth and economic development : Theory and facts» Conference on Econ. Development, April 1958 — pp. 4—6.

هذا — ومن مساوىء النظرية، أنها وهى تتطلب استثمار رؤوس أموال ضخمة فى قطاعات صناعية مختلفة لابد وأن تتطلب تبعاً لذلك استثمارات أخرى لا تقل ضخامة فى إقامة منشآت لتوليد الطاقة المحركة . وهو أمر طبيعى ومنطقى . إلا أن التجارب قد أثبتت أن الدول النامية وهى بصدد إقامة هذه الصناعات المختلفة قد تستثمر بالفعل أموالا ضخمة بها . إلا أنها تقتصد أو تمسك يدها عن استثمار مثل هذه المبالغ فى منشآت توليد الطاقة فتكون النتيجة وجود منشآت صغيرة لهذا الغرض . وبالتالى وجود نفقات إنتاجية مرتفعة عن الوحـــدة من الطاقة المحركة . الأمر الذى يزيد من تكاليف الصناعة على وجه العموم .

وثمة سؤال على جانب كبير من الأهمية يبرز بعض مساوىء النظرية وهو : لنفرض جدلا أن الدولة النامية نجحت فى جمع رؤوس الأموال الضخمة اللازمة لعملية الدفعة القوية وأقامت قطاعاً عاماً للتنفيذ ، فهل من السهل تنظيم هذا القطاع اداريا وفنيا ؟ يجيب البروفسور Enke على هذا السؤال بالنفى . فالدولة النامية بحكم تخلفها الطويل لن يتوافر لديها الموظفين والاداريين الاكفاء ذوى المهارة الذين يستطيعون تحمل الأعباء والمسؤوليات التى سوف تلقى على اكتافهم بعد اقامة القطاع العام الضخم[1] . وهو انتقاد صحيح إلى حد كبير . بل ان البروفسور يبالغ فيقول « بأن نظرية الدفعة القوية مظهر من مظاهر الهروب من الواقع فكيف تستطيع الدول النامية بامكاناتها الهزيلة ان تقوم بهذه الانجازات العظيمة دفعة واحدة وهى حتى الآن لم تقم بأقل الانجازات الاقتصادية الممكنة . وقد يقول قائل بأن الدول النامية تستطيع استيراد الفنيين والعلماء من الخارج ، ومع ذلك فإن عقبة التنظيم الادارى الداخلى الضعيف لازالت بعد قائمة .[2] » . والمعنى الذى نستشفه من هذا الرأى سؤال لا زال بعد محيراً وهو : إذا كانت الدولة النامية

---

(1) Enke, S. «Economic for Development» p. 315.

(2) Ibid. The same page.

قد توقفت أمام الجزء فكيف يمكن ان تحقق نجاحا أمام الكل ؟.

وأخيراً — فان النقد الأخير الذى يمهد لنظرية النمو غير المتوازن التى سنعالجها فى الفصل القادم — مؤداه أن نظرية النمو المتوازن تفترض بدء الدولة النامية طريق النمو من لا شىء، أى من مستوى الصفر بينما الواقع غير هذا . إن كل الدول النامية تبدأ النمو من مراكز اقتصادية تعكس قرارات استثمارية سابقة تمت فى ظروف استثمارية قديمة وأصبحت قائمة لها جذور تاريخية ممتدة . وبمعنى آخر فان الأوضاع الاقتصادية للدول النامية فى بداية عملية النمو وبعدها كذلك ليست توازنية نتيجة لتطور بعض الصناعات فى أوقات سابقة . ومن هنا وعلى حد تعبير Singer فان الاستثمارات الجديدة التى تتطلبها نظرية النمو المتوازن ستؤدى فى الواقع إلى نمو غير متوازن [١]

وهكذا فلقد جاء الوقت ، فيما أظن ، لكى انتقل إلى الجزء الأخير من نظريات النمو ، وهو نظرية النمو غير المتوازن التى بدأت تحتل مكانه مرموقة فى الفكر الاقتصادى المعاصر .

(1) Singer, op. cit., p. 10.

# الفصل الثاني عشر

## النمو غير المتوازن

تعتمد نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان unbalanced growth على الواقع التاريخي الذى مرت به الدول الغربية فى تطورها الاقتصادى منذ القرن التاسع عشر حتى الآن . فقد حققت هذه الدول نمواً اقتصاديا عظيما عن طريق الإستثمارات الفردية المختلفة التى كانت توجه لمجابهة الطلب على بعض السلع ، وهـــذه بدورها خلقت بعض الإختلالات وعدم التوازن فى الاقتصاد القومى عموما ، الأمر الذى اقتضى انواعا اخرى من الطلب غير المستوفى الذى يقتضى أنواعا اخرى من استثمارات لإقرار التوازن وعند ذلك تظهر اختلالات أخرى فى مراكز أخرى مختلفة وتدور الدائرة وهكذا دواليك .

ولقد تدخلت الحكومات الغربية فى عملية النمو هذه باستثمارها لبعض الأموال فى تحسين المواصلات وانشاء محطات القوى المحركة وغير ذلك من الخدمات . أملا فى تسهيل وتنشيط الحركة الاقتصادية الفردية عموما وزيادة الاستثمارات فى مختلف أوجه الصناعة . ومع ذلك فان النشاط الاقتصادى الحكومى لم يخضع لخطة مركزية موضوعة تعمل على توزيع هذه الاستثمارات بشكل متوازن بل كان الغرض من هذا النشاط مجرد افساح الطريق امام المستثمر الفردى ليباشر مهامه الاقتصادية . وبالفعل سارت التنمية قدما على اكتاف المنظم الفردى الذى تمتع بكافة السلطات والصلاحيات مؤازرا من جانب حكومته . فزاد ناتج الفرد فى المتوسط وتحقق للبلاد ارتفاعا مضطردا فى دخولها القومية وكانت النتيجة الحتمية هى ارتفاع مستوى المعيشة . كل هذا حدث دون وجود خطة هادفة

مرسومة . فما هى القوة الحقيقية وراء تحقيق النمو الاقتصادى فى الدول الغربية ؟ وكيف استطاعت هذه الدول تحقيق ما تصبو إلى من نمو وتقدم ؟ وما هى التجارب التى نستشفها من تطورها الاقتصادى الأخير ؟ هذه الأسئلة وغيرها هى التى ستحدد معالم وأبعاد نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان .

( ١ )

إن الرغبة فى تحقيق الارباح وكسب المال هى أهم الدوافع التى تشجع المنظمين على المجازفة برؤوس أموالهم فى مشروعات استثمارية جديدة . فهذه هى القاعدة العامة المعروفة فى التنظيم الرأسمالى . ومع ذلك فلكل قاعدة شواذ . فقد يعمد الفرد الى استثمار رأس المال لمجرد الأنانية وحب الذات وروح المغامرة الكامنة ، أو لغير ذلك من الأسباب .

ولكن هل من السهل توافر المنظمون الأكفاء الذين يستطيعون بما وهبهم الله من صفات موروثة أو مكتسبة النجاح فى دنيا المال والتجارة ؟ . إن الإجابة على هذا السؤال هى بالطبع لا ، فليس من السهل وجود هؤلاء . فالنجاح يستلزم صفات خلقية موروثة واخرى مكتسبة تمهد للمنظم المبتدىء سبيل الدخول فى معركة المنافسة مع غيره من المنظمين والتغلب عليهم فى نهاية الامر . ولكن ما هو مقياس الغلبة والهزيمة ؟ إن المقياس الرأسمالى المعروف هو بالطبع تحقيق الارباح . فالمنظم الناجح هو الذى ينجح فى ميدان المنافسة ويحقق أقصى الارباح . ومع ذلك فان الاتجاهات الاقتصادية النظرية الحديثة لا ترضى بهذه الاجابة معتقدة انها تتسم بالسطحية وعدم التعمق [1] . ولكن المنظم الناجح ليس هو الذى يحقق الارباح الضخمة فحسب وانما هو المنظم الذى يلاحظ وجود «الفجوات» بين الطلب والعرض ويبادر بملئها قبل غيره من المنظمين . وقد تكون هذه الفجوات — فى بعض الاحيان — واضحة الرؤية بحيث

(1) Enke, «Economics for Development» p. 318.

يهرع إليها الجميع . وعند ذلك فإن الأرباح ستكون أسمية أو عادية لا تتعدى مستوى الأجور التي يتقاضاها المنظمون بعد دفع عوائد عوامل الإنتاج الأخرى . ولكن الفجوات الأخرى لن تكون بهذا الوضوح أو التأكد إذ لا يراها أو يشعر بوجودها إلا نفر من المنظمين ذوى الحنكة والبصيرة والذين فى مراكز اقتصادية معينة تسمح لهم برؤية الأبعاد الحقيقية لهذه الفجوات ثم الاسراع فى شجاعة وعزم إليها محققين بذلك الأرباح . وهذا هو روح نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى والتى سبق معالجتها فى الفصل الثامن من هذا المؤلف .

إلا أن النقطة الجديرة بالاعتبار هنا أن الاستثمارات ذات الطبيعة « الابتكارية » فى أولى مراحل التنمية الاقتصادية ستصبح روتينية بحتة فى المراحل الأخيرة . ولتوضيح هذا الرأى نذكر على سبيل المثال أن إنشاء مصنع لأقلام الباركر فى الكونجو مثلا هو استثمار ابتكارى ولا شك لأن البلاد لازالت بعد فى أولى مراحل النمو ولا تصنع بها هذه السلعة أو غيرها . ولكن إقامة مصنع أو أكثر لأقلام الباركر فى الولايات المتحدة لن يكون ابتكاراً وإنما استثمار روتينى بحت لن يحقق إلا أدنى الأرباح .

وإذا أضفنا إلى هذا أن إقامة بعض الاستثمارات بنجاح فى دولة ما يؤدى إلى تحقيق وفورات نقدية خارجية تؤدى بدورها إلى خلق استثمارات أخرى . إن إنشاء مصفاة لتكرير البترول فى الكويت لمواجهة الطلب على البنزين ووقود الديزل سوف يؤدى إلى توفير سلعة أخرى مشتقة وهى « الأسفلت » وبذلك يمكن رصف وتعبيد الطرق بأثمان رخيصة . وهناك مثال آخر : إن إنشاء مصنع للمبات الغاز فى محافظة القليوبية مثلا سيؤدى إلى تخفيض أسعار هذه السلعة وسيؤدى كذلك إلى زيادة الطلب على اللمبات والكيروسين من جانب المستهلكين فى قرى المحافظة . ولا غرو فالكيروسين واللمبات سلعتان متكاملتان .

وتوضح هذه الأمثلة ما فى إنتاج سلعةما من تكامل فنى بالنسبة لإنتاج سلعة أخرى . ومع ذلك فقد يحدث العكس ويصبح زيادة إنتاج السلعة ا مناوئا للمعروض من السلعة ب . إن إقامة المحطات الكهربائية والنووية فى انجلترا فى السنوات العشر القادمة سوف يؤدى إلى رخص أسعار الكهرباء — عن الكيلووات — وبالتالى إلى انتشار إستخدامها فى الصناعة والمنازل الأمر الذى يؤدى إلى الاقلال من أهمية بل وأربحية مناجم الفحم فى البلاد .

والاستثمارات عموما لا يقتصر أثرها على السلعة المنتجة فحسب وإنما يتعدى هذا الأثر إلى سلع أخرى ، حتى عند عدم وجود تكامل اقتصادى بين السلعتين. إن إنشاء مصنع للجلود لن يؤدى إلى زيادة إنتاج أربطة الجزم والشنط الجلدية وما إلى ذلك من الصناعات المرتبطة بالجلود فحسب وإنما قد يؤدى إلى زيادة إقبال المشترين على البنطلونات والبدل كذلك [1] .

والخلاصة التى نستنتجها من الأمثلة السابقة كلها أن الاستثمارات إذا ما تمت فى قطاع ما قد تؤدى إلى استثمارات أخرى فى قطاعات أخرى. [2]

والمنظم الكفء وهو يملأ أحد الفجوات قد يفتح بذلك فجوة أخرى لظهور الوفورات الخارجية . فإذا ما عمد المنظم إلى ملء هذه الفجوه فإن الوفورات الناجمة عن ذلك قد تفتح فجوة أخرى وهكذا . فإذا استبدلنا كلمة « فجوة » التى وردت فى الفقرة السابقة بكلمة « غير متوازن » فسنجد الجملة كما يلى :

إن المنظم الكفء وهو يحاول إحداث التوازن قد يعمل على عدم التوازن نتيجة للوفورات الخارجية وهكذا . وبهذه الطريقة يتأرجح الاقتصاد القومى من جهة إلى أخرى طالما أنه يسير فى طريق النمو .

---

(١) وتفسير ذلك أن رخص أسعار الاحذية نتيجة لإنشاء مصنع الجلود سيؤدى إلى تشجيع الأفراد على لبس البنطلونات والبدل بعد أن كانوا يلبسون الجلباب مثلا .

(٢) وفى هذا المعنى يقول البروفسور Enke ما يلى «The point is that one investment may lead to another.»

إن روح نظرية النمو غير المتوازن التي نشرها البروفسور البرت هيرشمان Hirschman سنة ١٩٥٨ ، إن الاقتصاد القومي في الدول النامية يتعرض لبعض الاستثمارات التي بدورها تخلق فرصاً جديدة للاستثمارا فتؤدي بذلك إلى تقوية تيار النمو . فالاستثمارات ذات الأثر الكبير في النمو ليست تلك التي تؤدى إلى التوازن في الاقتصاد القومى وإنما هي التي تعمل على خلق الاختلالات وعدم التوازن في الإقتصاد . وفي هذا المعنى يقول Hirschman ما يلي :

« إن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل على خلق الحيوية في الاقتصاد التنافسي النامي دون أن تؤدى إلى إزالة الاختلالات به . وإذا كان على الاقتصاد القومي أن يسير قدماً إلى الأمام فإن مهمة سياسة النمو هي المحافظة على القلق الاقتصادى وعدم التوازن . إن الكابوس الذى يقلق بال الاقتصاديون التقليديون الذين ينادون بالتوازن هو بعينه الذى ينبغي أن ننظر إليه نحن على أنه خير مساعد في عمليات التنمية [١] »

والبروفسور Hirschman وهو ينادى بخلق الحيوية في الاقتصاد التنافسي إنما يعني المداومة على خلق الاستثمارات الجديدة التي تؤدى إلى وفورات خارجية وتفتح مجالات أخرى استثمارية كانت ناقصة ولم يلتفت إليها أحد ، ولكنها وبعد بدء عملية الاستثمار في إحدى الجبهات تبدو عملية واضحة جلية . مثل هذا النوع من الاستثمار هو الذى أطلق عليها Hirschman لفظ « الاستثمارات المقوية induced investments » وهي الاستثمارات التي توضح كيف يظهر الاختلال في إحدى الصناعات فيؤدى إلى مزيد من الاستثمار لإعادة التوازن ثم يظهر إختلال آخر يتطلب مزيداً من الاستثمار وهكذا .

---

(1) A. O. Hirschman, «The Strategy of Economic Development» New Haven, Conn : Yale University Press, 1958 — p. 66

ولقد أورد Hirschman مثالا يوضح وجهة نظره هذه ، وهو إن زيادة الطلب على شرب البيرة يؤدى إلى التوسع فى مصانع البيرة القائمة وإلى اقامة المزيد من هذه المصانع . فهذا لاشك فيه . إلا أن إقامة مصانع البيرة سيخلق نقصاً واضحاً فى صناعة الزجاجات . وعند ذلك يهرع المنظمون إلى ملىء هذه الفجوة باستثمار رؤوس أموال جديدة فى اقامة مصانع الزجاج تلبية لعدم التوازن الذى طرأ . وما أن تبدأ هذه العملية حتى يظهر اختلال آخر فى كميات الشعير المزروعة واللازمة لصنع البيرة فيهرع المزارعون إلى سد هذه الثغرة بزيادة المساحة المزروعة شعيراً وهكذا . أنظر إلى هيرشمان وهو يقول :

« يظهر الموقف المثالى بالنسبة للتنمية الاقتصادية عندما يؤدى اختلال ما إلى حركة إنمائية فى هذا الاتجاه والتى بدورها تؤدى الى اختلال آخر يقتضى نفس التحرك الإنمائى وهكذا . فإذا تمت هذه السلسلة من النمو غير المتوازن فليس على واضعى البرامج الاقتصادية إلا أن يراقبوا هذه العملية من بعيد [1] » .

ويعتمد هذا التحليل اعتماداً كبيراً على الفكرة القائلة بأن عملية النمو فى ذاتها تحتوى على عمليات صغيرة تعتمد كل منها على الأخرى فى تكامل وانسجام . فكل عملية استثمارية تسهل من العملية الاستثمارية الأخرى . وكل سلسلة منتجة تؤدى إلى مزيد من الطلب على السلعة الأخرى . وهكذا تسير عملية النمو معتمدة على مبدأ التكامل الاقتصادى المعروف .

(٢)

ولا تقتصر نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان على مجرد تفضيل مبدأ

---

(1) Hirschman., p. 71—72.

عدم التوازن وفكرة الاستثمارات المقوية وإنما تتعدى ذلك كله إلى دراسة اختيار الاستثمارات التى تسند بعضها البعض .

أن التنمية الاقتصادية تتطلب القيام بسلسلة من المشروعات ذات الآثار الاقتصادية النافعة والمؤدية إلى زيادة تدفق الدخل فى مجالات شتى . كالإدارة العامة والتعليم والصحة والنقل والقوى المحركة والزراعة والصناعة وإنشاء المدن . . إلخ . إلا أن الموارد الإقتصادية المحدودة سواء أكانت على شكل مدخرات معدة للاستثمار أو « قدرتنا على الإستثمار » تضطرنا فى بعض الأحيان إلى الإختيار بين هذه المشروعات . وهنا يستطيع السوق القيام بدور إيجابى عن طريق تساوى إنتاجيات مختلف المشروعات عند القيمة الحدية . ومع ذلك فمن المعترف به فى الدراسة الإقتصادية المعاصرة وجوب تخصيص نسبة كبيرة من الأموال للمشروعات التى ليس لناتجها قيمة سوقية فى الحال — كمشروعات الصحة وبعض مشروعات الخدمات العامة وما إلى ذلك — أضف إلى ذلك أن اقتصاديات التخلف تميل إلى إظهار بعض الإختلافات المنتظمة بين النفقات الخاصة والنفقات الإجتماعية. وفى مثل هذه الحالات فإن مجرد الإعتماد على السوق يؤدى إلى سوء توزيع الموارد [1] »

ولقد أدت هذه الاعتبارات بالإضافة إلى الاحتياجات العملية لمخططى التنمية إلى دراسة مفصلة لمعايير الإستثمار . ويمكن صياغة المشكلة التى نوقشت فى هذا الصدد كما يلى : إذا ما اعطيت لنا كمية محددة من موارد الإستثمار وكانت أمامنا فى نفس الوقت سلسلة من المشروعات الاستثمارية المقترحة التى تفوق تكاليفها الإجمالية حجم الموارد المتاحة فكيف ننتقى المشروعات التى تسهم باكبر الفوائد بالنسبة إلى ماسوف تتكلفه من نفقات ؟ وعند الإجابة على هذا السؤال فسر الإقتصاديون مبدأ «الإسهام» على أنه الإضافة

(1) Jan Tinburgen : The Design of Development (Baltimore, 1958), p. 39.

المباشرة للناتج بمجرد اكتمال المشروع . وهو إجراء طبيعى وخاصة إذا نظرنا إلى النمو على أنه يعتمد كلية على الناتج والدخل الكلى والذى يوضح — بطريق الميل إلى الإدخار — الطرق والوسائل المؤدية إلى زيادة النمو . واعتمادا على هذه الفروض ، فإن مقياس ما قد أصبح يسمى « بالإنتاجية الحدية الإجتماعية » لمختلف المشروعات — وهى أساسا نسبة العائد إلى التكلفة — يصبح الأداة التى تسمح لنا نظريا بترتيب مختلف المشروعات على أساس إسهامها المتوقع فى الناتج ومن ثمّ زيادة التنمية[1] .

ولقد اقترح ليبنشتين فى السنوات الأخيرة مفهوما أكثر دقة وتفصيلا . إن معايير الاستثمار يجب أن تأخذ فى الاعتبار بالإضافة إلى تيار الناتج الآثار المختلفة للمشروعات المقترحة بالنسبة للمعروض من التنظيم والمدخرات فضلا عن عادات الاستهلاك وزيادة السكان وما إلى ذلك من العوامل الأخرى التى تؤثر فى زيادة النمو[2] . ويعترف ليبنشتين أن معيارا يتضمن كل هذه العناصر ( وبالإضافة إلى الإنتاجية الحدية الاجتماعية بذاتها ) قد يكون صعب التطبيق جداً[3] . ويبدو أن نقده هذا قد يؤدى عمليا إلى اتخاذ اتجاه مضاد للفكرة حيث أنه يضيع فائدة معيار الإنتاجية الحدية الإجتماعية دون أن يعوضنا بأداة أخرى يمكن استخدامها .

وإذا حاولنا اتباع منهج آخر ينبغى أولا أن نفرق بين الاختيارات البديلة Substitution Choices والاختيارات المؤجلة Postponement

(1) A. E. Kahn, «Investment Criteria in Development.» Quarterly Journal of Econ., 55 ( Feb. 1951 ), 38—61 : H. B. Chenery «The Application of Investment Criteria». Quarterly Jour. of Econ.,57 (Feb. 1953),76—96.

(2) Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth ch. 15.

(3) Ibid., p. 268.

Choices . ولنفرض الآن أن أمامنا حرية الاختيار بين القيام بمشروع ما وليكن ا ومشروع آخر وهو ب . فإذا كان القرار فى صالح ا فقد يعنى هذا أحد شيئين ، إما أن المشروع ب قد ألغى نهائيا أو أنه قد تأجل . وفى الحالة الأولى — حالة الإلغاء — فإن الاختيار هنا سيكون فيما بين بدائل فنية أخرى داخل نطاق مشروع معين كأن يختار بين مشروع إمداد المدن بالقوة المحركة أو أمدادها بالماء . والكثير من الاختيارات الهامة هى من هذا النوع . حيث يتركز الإهتمام على أحسن وسيلة لتحقيق هدف معين أو أحسن تصميم لمشرع معين ذو ناتج تحتاج إليه البلاد حاجة ماسة . وفى تقرير هذه الاختيارات تصبح معايير الاستثمار المعتادة ذات نفع كبير . ومع ذلك فشعورنا بالنسبة للدول المتخلفة أنه يجب إدخال اعتبارات أخرى جديدة الى هذا التحليل . اعتبارات تتصل بانماء الفرد نفسه وتقديم مختلف الخدمات له .

ولنفرض الآن أن جميع اختيارات الإحلال قد تمت وأن أمامنا سلسلة من المشروعات المتميزة المصممة لتحقيق أهداف بعينها . فى مثل هذا الموقف تواجهنا اختيارات مؤجلة فقط . فلم تعد المسألة إختيار المشروع ا بدلا من ب . وإنما أصبحت اختيار التتابع ا ب . بدلا من التتابع ب ا . ولكن ماهو الأساس المنطق لمثل هذا الاختيار ؟ إذا افترضنا أن هدفنا هو أخذ كل من ا ، ب ولكن يمكننا الآن أن تنجز أما ا أو ب فقط تاركين ب أو ا على الترتيب لمرحلة أخرى ، فمن الواضح إذن أن السبب المعقول والوحيد لتفضيل ا ب على ب ا هو أن ب يمكن تنفيذه بسرعة إذا ما نفذ ا مقدما وليس العكس . وبعبارة أخرى فإن اختيارنا يعتمد كلية على الضغط الذى يولده وجود ا الخلق ب ، مقارنا بالضغط الذى يولده ب نحو ا . فإذا ماصيغت المشكلة فى هذا القالب يصبح من الواضح جداً أن الإنتاجية المقارنة لـ ا ، ب التى يجب أخذها فى الاعتبار يحتمل أن تكون عاملا أقل أهمية فى تقرير الأولوية .

وعلى الرغم من التبسيط الشديد الذى عرضت به الفكرة ، إلا أنها توضح ناحية هامه من مشكلة التنمية . ذلك أنه يجب بذل مجهودات أساسية فى الدول المتخلفة — دائما — طالما كان للتخلف زواياه الكثيرة المتداخلة . ومن هذا التداخل لانستنتج فكرة النمو المتوازن والقائلة بأنه من الضرورى القيام بهجوم شامل على جميع المشروعات . إذ المطلوب فى هذه الحالة هو مايسمى بالحل المتتابع أو المتسلسل . وبعبارة أخرى فإن التقدم المنعزل فى قطاع واحد أمر ممكن إلا أنه لايدوم لفترة طويلة ولايؤدى إلى تقوية تيار النمو الاقتصادى فى البلاد على وجه العموم . ومن ثمّ — وعلى أساس نظرية النمو غير المتوازن — فإن استمرار التقدم دون توقف يتطلب تحقيق تقدم فى مجال آخر يسند المجال الأول .

ان مقارنة زيادة الإنتاجية الناجمة عن مشروعين كالتعليم والنقل مثلا — وبناءا على الفقرة السابقة — تصبح مشكلة صعبة للغاية . إذ لا تتم هذه المقارنة إلا بافتراض تحقيق التقدم فى مجال واحد فقط . ولكن نظرية النمو غير المتوازن تستطيع عقد مقارنة بين المشروعين على أساس القوة التى سيتمتع بها أحد المشروعين والتى سوف تدفع التقدم فى الثانية . إن التحسينات التى تطرأ على مرفق النقل أمر مرغوب فيه ولاشك ، إلا أنها تصبح غير ذات فائدة ما لم يتحسن مستوى التعليم فى الوقت نفسه . ويقول Hirschman فى هذا الشأن مايلى :

« فى هذه الأنماط الأساسية لقرارات التنمية لا يكفى أن نحلل ونمحص معايير الإستثمار بل يجب تطوير أساليب جديدة للفكر والعمل فى هذا المجال الجديد ، والذى يتمثل فى القيام بمشروعات متتابعة ذات كفاية واستراتيجيات مثلى للتقدم . »[1]

ولتفسير هذه الفكرة الأخيرة يفترض هيرشمان عدداً معروفاً من الخطوات ( ن خطوة ) ينبغى اتخاذها لمضاعفة دخل الفرد فى المتوسط فى دولة ما .

---

(1) Hirschman's book, p. 79.

وبناء عليه فيجب أن يكون لدينا — من حيث المبدأ — عدد من المتتابعات البديلة لهذه الخطوات . وليس هناك بالطبع وسيلة مؤكدة لاختيار أكفأ هذه المتتابعات عن طريق سلسلة من القياس المنطقى ، بل يجب أن نهدف إلى إيجاد بدائل لمشروعات مثلى جديدة . كما يجب أن نقدم بضع علامات ترشد طريقنا فضلا عن المبادىء والنماذج الموضحة .

إن الشواهد التاريخية قد دلت على أن النمو السريع فى الريف والمدن والصناعات والمؤسسات الفردية قلما يحدث بطريقة منتظمة . فقد تنمو بعض القطاعات إلى حدود كبيرة بينما لا تزال قطاعات أخرى فى مراحلها الأولى [١] . ومن ثم فمن الصعوبة بمكان تحديد درجات الأولوية أو الترتيب الذى تسير عليه مشروعات التنمية . يقول هيرشمان صاحب النظرية « ان قدرا محدودا من التقديم والتأخير فى مشروعات التنمية قد يكون أكثر فاعلية من الانتظام المثالى فى القيام بهذه المشروعات » [٢]

ولكن كيف يستطيع واضعوا برامج التنمية التوفيق فى عملية التقديم والتأخير ؟ من الصعوبة بمكان وضع قواعد عامة فى هذا الشأن . إذ ينبغى ترك هذه العملية لمبدأ « التجربة والخطأ » فمن الصعوبة بمكان تحديد خطوات التنمية تحديدا قاطعا . وذلك لاعتماد هذه الخطوات على خطوات أخرى قد تمت بالفعل وأصبحت حقيقة واقعة [٣] ومن هنا فإن نظرية النمو غير المتوازن لا تضع فى اعتبارها أولوية القيام بالمشروع ( ا ) قبل المشروع (ب) وإنما هى تهتم أكثر ماتهتم بفكرة تتابع المشروعات ا ، ب ، حـ وتحاول

---

(١) ومع ذلك — وكما يقول هيرشمان — فإذا زاد الاختلال وعدم التوازن عن حد معين فقد يؤدى ذلك إلى الاضرار بالنمو الاقتصادى على وجه العموم .

(2) Ibid., p. 81.

(3) As stated by Hirschman « ... The difficulty of taking any development steps depends exclusively on the number of neighbors arleady in place» Ibid., p. 82.

توضيح أكفأ سلسلة من الإستثمارات التى تؤدى إلى دفع تيار التنمية[١].

## ( ٣ )

ويرى هيرشمان كذلك أن التنمية الإقتصادية تتطلب القيام بمشروعات عامة جماعية تستفيد منها بقية المشروعات الأخرى سواءاً كانت فردية أم حكومية . وهى المشروعات التى تستخدم رؤوس أموال جماعية Social Overhead Capital والتى تتضمن إستثمارات مختلفة فى مرفق النقل مثلا (كانشاء الموانى وتوسيعها ومحطات السكك الحديد والطرق والكبارى والمطارات ) أو أقامة بعض المنشآت العامة ( مثل محطات الكهرباء ومرافق المياه والكهرباء ) أو المنشآت الاقتصادية الكبرى العامة — كبناء السدود والقناطر ومشروعات الرى والصرف . [٢]

والفكرة التى يوردها هيرشمان إزاء هذا النوع من استثمار العام أن الدول النامية وهى تقبل على هذه المشروعات انما تعمل كذلك — وفى نفس الوقت — على تشجيع المستثمر الفردى فيما بعد . إن إقامة محطات القوى الكهربائية فى الدول النامية يؤدى إلى توافر التيار الكهربائى الرخيص . الأمر الذى يؤدى إلى تشجيع الصناعة على وجه العموم . كما أن إقامة تنظيم بريدى وتلغرافى محكم وبأسعار منخفضة يؤدى بطريق غير مباشر إلى زيادة عدد الصحف والمجلات وإلى نشر العلم والمعرفة . ثم ان إقامة السد العالى

---

(١) ان أكفأ تتابع لخطوات الاستثمار لا بد وأن يختلف من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى اعتماداً على حدة وتركيز عقبات التنمية .

(٢) يعرف هيرشمان رأس المال الجماعى .S. O. C بأنه يشمل أوجه النشاط الاقتصادى التى يميل البنك الدولى للانشاء والتعمير إلى تحويلها . راجع كتابه صفحة ٨٣ .

إلا أن Enke كان أكثر تحديداً لمثل هذه المشروعات فأورد بعض الصفات الاقتصادية والاجتماعية التى تتوافر فى هذه الأموال فتميزها عن غيرها من المشروعات .

Enke «Economic of Development» p. 321.

فى الجمهورية العربية المتحدة لن تقتصر فائدته على الصناعة وتوليد الطاقة المحركة فحسب بل يتعدى ذلك إلى القطاع الزراعى كذلك .

ولا تقتصر الحجج التى أوردها هيرشمان لتحبذ الاستثمار فى رؤوس الأموال الجماعية على ذلك فحسب، وإنما يؤكد أن انشاء مثل هذه المشروعات سيؤدى ولا شك إلى عدم توازن فى الاقتصاد القومى . وهو أمر يحبذه هيرشمان إلى أقصى حد . وطالما وجد هذا الاختلال فتحت الفرص أمام القطاع العام أن يتدخل ليملأ هذه الفجوة ، فتزداد الاستثمارات فى المجتمع ليحدث عدم توازن آخر وهكذا .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : لماذا افترض هيرشمان حدوث عدم توازن عند استثمار رؤوس الاموال الجماعية ؟ إن السبب فى هذا راجع إلى الطبيعة البشرية ذاتها والى الحالة النفسية التى تسود أذهان المخططون فى الدول النامية . ان ضخامة الاموال اللازمة لمثل هذه المشروعات والزيادة السكانية الكبيرة فى هذه الدول تغرى المخططون على اقامة هذه المنشآت بكفاية انتاجية تفوق الطلب على منتجاتها الحالية . وليس هذا بالطبع هو القاعدة العامة فى مثل هذه المشرعات وإنما هو الشاهد المشاع . وفى هذا المعنى يقول هيرشمان مايلى « طالما أن مخططى التنمية ينفقون الجزء الاكبر من وقتهم على مشروعات رؤوس الاموال الجماعية فمن الطبيعى أن يبالغوا فى أهميتها البالغة . ولذلك فإن الاستثمار فى مثل هذا النوع من المشروعات يجد تأييدا كبيرا من الأوساط الحكومية [1] » .

ومع ذلك فقد يحدث عدم التوازن بطريقة عكسية . إذ تعمد بعض الدول إلى استثمار أموال كبيره نسبيا فى المشروعات الانتاجيه المباشرة Direct Productive Activities ، وتأخير المشروعات الجماعية العامة إلى فرص أخرى قادمة . وبمعنى آخر فبدلا من توجيه الاستثمارات إلى

(1) Hirschman's, p. 85—86.

إلى المشروعات الجماعية أملاً فى تقوية وتغذية المشروعات الانتاجية المباشرة. فقد تعمد بعض الحكومات إلى التغالى فى إنشاء النوع الثانى من المشروعات فتخلق بذلك عدم التوازن . ولا يعنينا الآن مناقشة ماذا كان الأفضل البدء بالنوع الأول من استثمار أو النوع الثانى أو البدء بهما معا فهذه مناقشة قد لا تكون ذات موضوع هنا ونحن بصدد شرح وتفسير أبعاد نظرية النمو غير المتوازن . إذ كل ما يعنينا هو مبدأ عدم التوازن فى حد ذاته الذى سيحدث لا محالة والذى سيؤثر فى دفع تيار النمو . وهو الأساس الذى بنيت عليه نظرية النمو غير المتوازن .

وثمة نوع آخر من عدم التوازن لابد سيظهر أثناء عملية النمو ، وهو الاختلال الناشىء من كمية إنتاج السلع الوسيطة والسلع التامة الصنع . والتصنيع يتطلب ولا شك القيام بسلسلة من العمليات الانتاجية ذات المراحل حتى يظهر المنتج النهائى ويعرض للبيع فى الأسواق . ومع ذلك فليس من المحتم بالنسبة للدول النامية أن تتكبد الجهود والمتاعب فتصنع كل السلع المطلوبة من الألف إلى الياء . وهو الرأى الذى تؤيده نظرية الدفعة القوية السابقة . فكل ما يطلب من الدول النامية إذا ما أرادت أن تسير على هدى نظرية النمو غير المتوازن أن تستورد بعض السلع الوسيطة أو كلها التى لا تستطيع انتاجها فى الداخل ، وهو أمر معقول وتؤيده جميع النظريات الكلاسيكية القديمة والحديثة ، ولكن الشواهد المعاصرة قد دلت على أن الدول النامية وهى فى غمرة الحماس الشعبى والوطنى لتحقيق النمو تحاول كذلك أن تجمع العمليات الصناعية المعقدة كلها فى الداخل لتنتج منتجا نهائيا هو من أعقد منتجات الدول الصناعية المتقدمة وأخص إنتاجها [1] .

وطالما بدأت هذه الدولة فى إقامة مجموعه من المنشآت لتصنيع المنتجات النهائية فقد ينتهى الاختلال إلى حد كبير ، ولكن سينشأ فى نفس الوقت

(1) Hirschman, op. cit., p. 111.

وفى موضع آخر من الإقتصاد القومى نوع آخر من الاختلال . ذلك أن الصناعات التى تهدف إلى صناعة المرحلة الأخيرة من المنتج والتى تسير قدما إلى الإمام ستحتاج إلى العديد من السلع الوسيطة التى لابد من إنتاجها فى الداخل أو استيرادها من الخارج .

وفى كلتا الحالتين هناك نوع من الاختلال حادث لامحالة . وهذا الاختلال يقتضى استثمار رؤوس أموال فى جهات أخرى . وهكذا تسير عملية النمو فى محاولة دائمة لملأ الفجوات الاستثمارية بين إنتاج السلع الوسيطة أو استيرادها وبين إنتاج المنتجات النهائية التامة المصنع .

والخلاصة أن نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان على عكس نظرية النمو المتوازن لنوركسيه تقوم على أساس تصرفات وسلوك المستثمر الفردى بالتعاون مع الحكومة بينما تقوم نظرية النمو المتوازن أساسا على التوجيه الحكومى المركزى . ومن هنا فإن نظرية النمو المتوازن تؤيد وجود خطة اقتصادية تضعها الحكومة لخلق النمو فى جميع الميادين دفعة واحدة . وعكس ذلك نجده فى نظرية النمو غير المتوازن التى لاتعتمد على خطة اقتصادية مركزية وحيث يبرز دافع الربح الفردى كمؤشر للاتجاهات الاستثمارية التى يلجأ إليها المنظمون الفرديون الذين يرسمون طريق النمو الذى تسير فيه الدولة النامية .

